

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير



تخصص: اقتصاد كمي.

الموضوع:

تأثير النفقات العمومية على بعض المتغيرات
الاقتصادية خلال الفترة (1990-2021م)
- دراسة قياسية -

مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت إشراف الأستاذة:

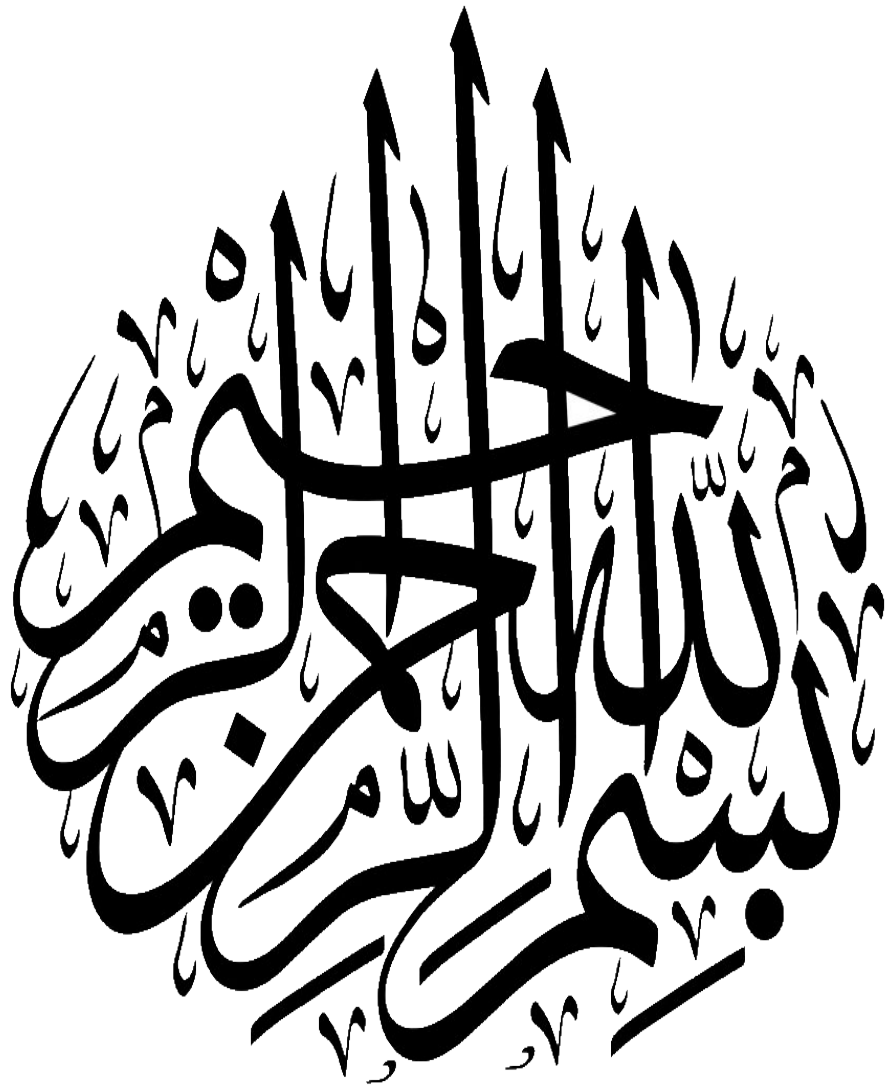
كريمة ميغاري

من إعداد الطلبة:

أصباط أميرة

تعشوت زوينة

السنة الجامعية: 2021/2022م.



إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك
ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا
برؤيتك

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسملة الحياة وسر الوجود ومن
كان دعائها سر نجاحي "أمي الحبيبة" حفظها الله
إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل
افتخار "والدي العزيز" حفظه الله وراعاه.

إلى من أمرى التفاؤل بعينهم والسعادة في ضحكهم "إخوتي" ياسر، دعاء، محمد،
يوسف، منى

إلى جميلتي وغاليتي "مريحانة"

إلى رفيقة دربي وصديقتي "قمر"

إلى من ساندني وشجعني "نروجي" وعائلته الكريمة حفظكم الله

إلى "صديقاتي" في الدراسة

أصباط أميرة.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتأمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضل
تعالى المهداة إلى أمي العظيمة والحبيبة حفظها الله وشفافها من مرضها المزمع ورعاها برعايته إن شاء
الله.

إلى أعز ما أملك في هذا الوجود إلى فلذات كبدي نسيم قلبي ابني سيف الدين وبناتي خديجة رزان
وتسنيم.

وأخص بالذكر إلى أختي الغالية التي شجعتني ونصحتني لنيل الشهادة "أمنية".
إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء كل من: نصيرة , مليكة , عقيلة , عمر , حسين .
إلى كل من ساعدني سواء من قريب ومن بعيد وإلى زوجي وكل من ساندني .
ونحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذه المذكرة والذي ألهمنا الصحة والعزيمة وأن يجعله نبراس
لكل طالب علم فالحمد لله كثيرا .

تعشوت زينة

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه

الصلاة والسلام

بهذه الكلمات المباركة والجميلة نبتدى عملنا المتواضع

الحمد لله الذي كان أول معين لنا على إتمام هذه المذكرة وعلى منحنا الصبر والصحة

والغزيرة، سبحانه الله إنه على كل شيء قدير

تقدم بحزبل الشكر لجميع من ساعدنا على اتمام هذا العمل ومن تقعوننا بعلمهم

ونصحبهم لنا .

كما تقدم بحزبل الشكر والتقدير لأستاذتنا القديرة ميغاري كريمة على سعة

صدرها ونصائحها وارشاداتها التي ساعدتنا في انجاز المذكرة .

كما تقدم بالشكر لهيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير بومرداس على ما قدموه لنا طيلة مشوارنا الجامعي .

واخيرا دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الفهارس

فهرس المحتويات:

إهداء.

شكر وعرفان.

فهرس المحتويات: II.....

قائمة الجداول: V

قائمة الأشكال: VI.....

قائمة الملاحق: VII.....

خطة البحث.

مقدمة عامة: ب

الفصل الأول: النفقة العمومية وتطورها في الفكر الاقتصادي

تمهيد الفصل: 2.....

المبحث الأول: ماهية النفقات العمومية..... 3

المطلب الأول: تعريف النفقات العمومية..... 3

المطلب الثاني: خصائص النفقات العمومية..... 6

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العمومية..... 10

المبحث الثاني: ظاهرة نمو وتطور النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي..... 18

المطلب الأول: النفقات العمومية في المذهب: الكلاسيكي، الماركسي والنيوكلاسيكي..... 18

المطلب الثالث: ظاهرة نمو النفقات العامة وأسبابها..... 28

المبحث الثالث: النفقات العمومية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية..... 32

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية..... 32

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العمومية..... 37

المطلب الثالث: المؤشرات الكمية لقياس آثار النفقات العمومية	46
خلاصة الفصل الأول:	48
الفصل الثاني: المتغيرات الاقتصادية	
مقدمة الفصل:	50
المبحث الأول: النمو الاقتصادي	51
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	51
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	61
المطلب الثالث: العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي	71
المبحث الثاني: التضخم	74
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التضخم	74
المطلب الثاني: أساليب تقدير قيمة التضخم وأثاره	78
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم	85
المبحث الثالث: البطالة	95
المطلب الأول: مفهوم البطالة أنواعها وأسبابها	95
المطلب الثاني: محددات وطرق قياس البطالة	101
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة وأثارها.	104
خاتمة الفصل:	111
الفصل الثالث: دراسة أثر النفقات العمومية على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1990 -	

(2021

مقدمة الفصل الثالث:	113
المبحث الأول: تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة	114
المطلب الأول: تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة	114

المطلب الثاني: دراسة تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990 - 2021)	116
المطلب الثالث: الأدوات القياسية والاحصائية للدراسة ودراسة التوزيع الطبيعي لسلسلة المدروسة	121
المبحث الثالث: تقدير نموذج الإنفاق العام على (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم)	130
المطلب الأول: تقدير نموذج الانحدار المتعدد	130
المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية	134
المطلب الثالث: تقدير النموذج باستخدام ECM ومناقشة نتائج الدراسة	139
خاتمة الفصل الثالث:	141
خاتمة عامة:	143
قائمة المصادر والمراجع:	147

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
54	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	01
103	قوة العمل والبطالة في الاقتصاد الأمريكي 1985م	02
131	يبين الانحدار المتعدد لنموذج الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، البطالة والتضخم	03
132	يبين الانحدار المتعدد لنموذج الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، البطالة والتضخم ols	04
133	يمثل الارتباط بين مختلف المتغيرات دراسة	05
137	اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)	06

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات	42
02	يوضح آلية المضاعف والمعجل	45
03	مراحل النمو لرستو	69
04	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	71
05	التوازن في سوق العمل في التحليل الكلاسيكي	105
06	يمثل منحنى تغيرات معدلات النفقات العامة خلال السنوات 1990-2021	116
07	يمثل منحنى تغيرات معدلات النفقات العامة خلال السنوات 1990-2021	117
08	يمثل منحنى تغيرات معدلات التضخم خلال السنوات (1990-2021)	118
09	يمثل منحنى تغيرات معدلات البطالة خلال السنوات (1990-2021)	119
10	يمثل المنحنى التغيرات على النفقات العامة، التضخم، البطالة والنمو الاقتصادي	120
11	Histogramme للنفقات العامة	126
12	histogramme للسلسلة التضخم	127
13	histogramme للسلسلة البطالة	128
14	histogramme للنمو الاقتصادي	129
15	دراسة الشكل البياني للسلسلة	134
16	يوضح correlogram للنفقات العامة	135

قائمة الملاحق:

رقم الملاحق	عنوان الملحق
01	قاعدة البيانات
02	اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة النفقات العامة نموذج 1
03	اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة النفقات العامة نموذج 2
04	اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة النفقات العامة النموذج 3
05	سببية انجل - جرانجر النموذج 1
06	تكامل المشترك
07	تحديد عدد الفجوات الزمنية P للسلاسل الأصلية
08	تحديد عدد الفجوات الزمنية P للسلاسل الفروقات
09	تقدير مجموع البواقي
10	تقدير النموذج باستعمال نموذج تصحيح الخط ECM

خطة البحث

خطة البحث:

مقدمة عامة.

الفصل الأول: النفقة العمومية وتطورها في الفكر الاقتصادي

تمهيد الفصل

المبحث الأول: ماهية النفقات العمومية

المطلب الأول: تعريف النفقات العمومية

المطلب الثاني: خصائص النفقات العمومية

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العمومية

المبحث الثاني: ظاهرة نمو وتطور النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي

المطلب الأول: النفقات العمومية في المذهب: الكلاسيكي، الماركسي والنيوكلاسيكي

المطلب الثالث: ظاهرة نمو النفقات العامة وأسبابها

المبحث الثالث: النفقات العمومية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العمومية

المطلب الثالث: المؤشرات الكمية لقياس آثار النفقات العمومية

خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني: المتغيرات الاقتصادية

مقدمة الفصل:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

المطلب الثالث: العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: التضخم

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

المطلب الثاني: أساليب تقدير قيمة التضخم وأثاره

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

المبحث الثالث: البطالة

المطلب الأول: مفهوم البطالة أنواعها وأسبابها

المطلب الثاني: محددات وطرق قياس البطالة

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة وأثارها.

خاتمة الفصل.

الفصل الثالث: دراسة أثر النفقات العمومية على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1990 - 2021)

مقدمة الفصل

المبحث الأول: تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة

المطلب الأول: تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة

المطلب الثاني: دراسة تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990 - 2021)

المطلب الثالث: الأدوات القياسية والاحصائية للدراسة ودراسة التوزيع الطبيعي لسلسلة المدروسة

المبحث الثالث: تقدير نموذج الإنفاق العام على (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم)

المطلب الأول: تقدير نموذج الانحدار المتعدد. 130

المطلب الثاني: دراسة الاستقرار.

المطلب الثالث: تقدير النموذج باستخدام ECM ومناقشة نتائج الدراسة.

خاتمة الفصل الثالث.

خاتمة عامة.

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي إضافة إلى البطالة والتضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي تعطينا صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية لبلد ما، كما تعتبر من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات في تغيير الوضع السائد للاقتصاد، خاصة إذا كان هذا الأخير يعاني من خلال ما، لذا كان تحديد العالقة ما بين تلك المتغيرات موضع نقاش الكثير من الباحثين في مجال الاقتصادي العام، فظهرت عدة دراسات في هذا المجال منها الدراسة التي سمحت بتوضيح الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه السلطات العمومية من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي، والأدوات الحكومية التي تسمح بتحديد أثرها على النمو مثل: الإنفاق العام، البطالة، التضخم،... الخ. والجزائر كغيرها من الدول التي كانت ولا زالت عرضة لمختلف الأزمات الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بقطاع المحروقات، فكلما تدهورت أسعار البترول في السوق العالمية أو انخفاض في قيمة الدولار يظهر جليا على نشاط مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وخير دليل هو الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 التي أدت إلى انهيار شبه كلي للاقتصاد الجزائري، هذا ما دفع بالسلطات آنذاك إلى محاولة تغيير وبعث الاقتصاد الوطني من جديد. وعليه لا بد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الانفاق العام للحد ومعالجة هذه الأزمات وزيادة الناتج الداخلي الخام، إذ انتهجت الجزائر سياسية توسع في الانفاق العام والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة والتضخم وغيرها من المشاكل التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الالفية الثالثة. وبالتالي فان دراسة سلوك هذه المتغيرات نتيجة تغيير الإنفاق العام تعتبر عاملا هاما في بناء السياسة المالية لدولة.

واستنادا لكل ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير سياسة الانفاق العام على كل من النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم في الجزائر؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردتها كما يلي:

➤ هل يؤثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي تأثيرا كبيرا؟

➤ هل هناك علاقة قوية ذات دلالة إحصائية للإنفاق العام والمتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية الاساسية والتساؤلات الفرعية تقوم هذه على مجموعة من الفرضيات:

➤ يؤثر الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

➤ توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية للإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية (البطالة، التضخم والنمو الاقتصادي) الجزائر.

➤ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للإنفاق العام على التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة هذه في أنها تعطينا نظرة عامة عن الوضعية الاقتصادية السائدة في الجزائر وهذا بالتركيز طبعاً على التغيرات والتطورات التي شهدتها كل من الإنفاق العام، النمو الاقتصادي البطالة والتضخم وهي المتغيرات المعنية بالدراسة، وأيضاً لما لهذه المتغيرات من أهمية في المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مقبول عن طريق مختلف السياسات المتبعة من قبل السلطات سواء بالتأثير المباشر أو الغير مباشر في تلك المتغيرات.

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث هو معرفة نوعية العلاقة الموجودة ما بين كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى البطالة والتضخم في الجزائر، لاستنتاج مدى التأثير الذي تحدثه كل متغيرة على المتغيرة الأخرى، كما تندرج في إطار هذه الدراسة مجموعة من الأهداف الأخرى والتي تتمثل في معرفة أهمية كل من متغيرات الدراسة ومدى الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية للبلد كذلك مدى تأثير متغيرات الدراسة في كل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة 1990-2021، للتعرف على مختلف السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة، خاصة أثناء الأزمات الاقتصادية.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في:

الإطار المكاني: تمت الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.

الإطار الزمني: فترة الدراسة هي واحد وثلاثون سنة من (1990-2021). قصد الالمام بمختلف المراحل والتحويلات التي مر بها الاقتصاد الوطني باعتبار فترة التسعينات فترة انتقالية في الجزائر .

المنهج المتبع في الدراسة:

في محاولة للإجابة على الاشكالية المطروحة في البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والاسلوب القياسي الاحصائي المشتمل على الأساليب الكمية الاحصائية في الجانب التطبيقي.

المنهج الوصفي التحليلي: والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف ظواهر الدراسة الانفاق العام، البطالة، التضخم والنمو الاقتصادي والتعبير عنهما كيفيا ونوعا، حيث يوفر التعبير الكيفي خصائص كل ظاهرة، بينما يوفر التعبير الكمي وصفا رقيا لكل ظاهرة موضعا مقدارها ودرجة ارتباطها ببعضها البعض.

الدراسات السابقة:

-دراسة بعنوان **أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر (1990-2010) للباحث حداشي كريم، حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة توضيح كمي لحصة وحجم النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2010) وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى نتائج التالية:

-إن عامل التحديد كبير جدا وغياب الارتباط الذاتي للأخطاء، إلا انه في وجهة نظر التحليل القياسي الاقتصادي نستخلص من رفض هذا النموذج ما يوحي بوجود مشكل الارتباط المتعدد بين

المتغيرات إلى جانب الإشارة السالبة لمعلمة النفقات العمومية، الأمر الذي مازال قيد الدراسة في النظرية الاقتصادية .

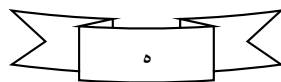
- دراسة بعنوان "أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر". للباحث سليم عقون حيث اعتمد من خلال هذه الدراسة على التحليل القياسي لظاهرة البطالة وذلك بالكشف على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر تأثرا في معدل البطالة والتي تتمثل في حجم السكان الاجمالي، حجم النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم .وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- 1 - العوامل الأكثر تأثيرا على معدل البطالة هي حجم السكان، والناتج المحلي الإجمالي؛
- 2 - لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر وبالتالي لا تؤثر المتغيرات في معدل التضخم على معدلات البطالة

- دراسة بعنوان انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل (1990-2004)، للباحث ضيف أحمد حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تطورات النفقات العامة وأهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها ومراحل سياسة الإنفاق العام بعد الإصلاحات الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تقسيم النفقات العامة لا يخضع لمعيار معين، كما أن هيكل النفقات العامة في الجزائر ما زال منحاز لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، وأن سياسة الإنفاق العام تابعة لسوق البترولية، كما أنه يمكن التأثير على كل من النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر من خلال زيادة الإنفاق العام بتوفر شروط معينة منها أن تكون النفقات العامة منتجة .ركزت الدراسات السابقة على دراسة مواضيع حول الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم بصفة عامة.

من خلال ما سبق فإن دراستنا تتميز عن الدراسات السابقة بدراسة العلاقة بين المتغيرات الكلية (الإنفاق العام، النمو الاقتصادي البطالة والتضخم) دراسة تفصيلية توضح التأثير والتأثر الذي يحصل بين هذه المتغيرات بالإضافة إلى تحديث الفترة من سنة 1990 إلى 2021 ومحاولة بناء نموذج قياسي بأهم محدّداته.



هيكل الدراسة :

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات وتحقيق أهداف هذه الدراسة اقتضت الضرورة تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار النظري ولمفاهيمي للإنفاق العام، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث " ماهية النفقات العمومية، ظاهرة تطور ونمو النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي، النفقات العمومية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية"

أما الفصل الثاني فقد تضمن البعض من المتغيرات الاقتصادية نظرا لكثرتها فتم تحديد البعض منها من أجل امكانية القيام بالدراسة اللازمة، حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كآآتي " النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم".

أما الفصل الثالث فخصص لدراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، أين تم التطرق إلى الدراسات السابقة في المبحث الأول، أما المبحثين الثاني والثالث فقد خصصا لصياغة وتقدير النموذج الخاص بأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم في الجزائر واختبارها من الناحية الإحصائية الاقتصادية والقياسية.

الفصل الأول

النقطة العمومية وتطورها في الفكر

الاقتصادي

تمهيد الفصل:

لقد تزايد الاهتمام بالنفقات العمومية نظرا لتطور مفهوم الدولة واسهمها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ كانت نظرة التقليديين أمثال دافيد ريكاردو، جون استورت ميل وألفرد مارشال للنفقات العمومية نظرة كمية تهتم بتحديد حجمها وكيفية صرفها، بغض النظر عن الآثار الناجمة عنها لاقتناعهم بحيادها وإيماننا منهم بقدرة السوق على تحقيق التوازن دون اللجوء إلى عوامل خارجية مما فيها الدولة التي حصرت وظيفتها الرئيسية في توفير الأمن، صيانة المنشآت وتحقيق العدالة.

ولم تتغير هذه النظرة إلى النفقات العمومية إلا بعد حدوث أزمات اقتصادية متكررة مع مطلع القرن العشرين وعجز قوى السوق في إحداث التوازن، بالإضافة إلى تطور الفكر الاقتصادي الذي أقر بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لاستحالة حدوث التوازن دونها.

لذلك تم التحول لدراسة النفقات العمومية والإلمام بمختلف جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والقانونية، كما طبيعتها وآثارها لاعتبارها من أهم وسائل السياسة المالية تأثيرا في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية.

ونظرا لأهمية النفقات العمومية تم تخصيص هذا الفصل لدراستها، حيث قسم لثلاث مباحث أين تم التطرق في المبحث الأول لماهية النفقات العمومية أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه الى ظاهرة تطور ونمو النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي، في حين تناول المبحث الثالث علاقة النفقات العمومية بالسياسة الاقتصادية ضمن المبحث الثالث والآخر.

المبحث الأول: ماهية النفقات العمومية

من المهم جدا تحديد مفهوم النفقات العمومية، أركانها وخصائصها بالإضافة الى ضبط تقسيماتها وهو ما سنتم معالجته في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف النفقات العمومية

أولاً: تعريف النفقات العمومية

أجمع مختلف الكتاب والباحثين حول تعريف النفقة بأنها مبلغ نقدي من المال يقوم الفرد أو الدولة بإنفاقه لأجل تحقيق وإشباع رغبات معينة، من بين التعريفات نجد:

- تعرف النفقة العامة على أنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة.¹
 - وتعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص معنوي عام قصد إشباع حاجات عامة.²
 - كما تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة، بواسطة اداراتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع.³
 - كمّ قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة.⁴
- ثانياً: أركان النفقة العمومية:

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تحديد أركان النفقة العامة كما يلي:

¹ - محمد زكرياء، "دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2012)"،

مذكّرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، (2013-2014)، ص 2.

² - محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2007، ص 4.

³ - إين داود إبراهيم، "الرقابة المالية على النفقات العامة"، دار الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة 2009، ص 3.

⁴ - د. محرز محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الرابعة، ص 20.

1- النفقة العامة مبلغ من المال (نقدي):

تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كئمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها وكئمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو غيرها.

ولا تعتبر النفقات العينية والتي تكون في شكل مزايا عينية كالسكن المجاني نفقات عامة، إلا أنه وكاستثناء في أوقات الحروب والأزمات الحادة، قد تعد بعض النفقات غير النقدية من قبيل النفقات العامة.

2- النفقة العامة يقوم بها شخص عام:

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام، ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي: الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية.

وعلى هذا الأساس لا تعتبر نفقة عامة النفقة من قبيل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين حتى ولو هدفت الى تحقيق مصلحة عامة، وإنما تدرج ضمن النفقة الخاصة، ويعتمد في الفكر المالي على معيارين للفرقة بين النفقة العامة والخاصة:

أ) المعيار القانوني والاداري:

يعتمد هذا المعيار على الطبيعة القانونية التي تخول للجهة المعنية بالإتفاق إذا كانت عامة أو خاصة فنجد أن النفقات العامة هي التي تصدر من أشخاص القانون العام، الشخص المعنوي العام وهي الدولة والهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة والتي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للبلاد وتعتمد على القوانين والقرارات الإدارية أي على سلطة الأمر أما النفقات الخاصة فهي تلك التي يقوم بها الأفراد والشركات والجمعيات الخاصة أو أشخاص القانون الخاص يهدف إلى تحقيق المصلحة الفردية¹.

ب) المعيار الوظيفي:

هذا المعيار يقوم على الفكرة الاقتصادية والاجتماعية والذي يأخذ بعين الاعتبار تطور الدولة حيث تتحدد طبيعة النفقات العامة على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات وبالتالي تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها سيادية أو الأشخاص الذين تفوضهم الدولة في استخدام سلطتها أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات و المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في الظروف نفسها التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص للإتفاق فيها فإنها تعتبر نفقات خاصة².

3- تحقيق المنفعة العامة

حتى يتم تحقيق الإتفاق العام لا بد أن يحقق المنفعة العامة أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة ويوجد هذا الركن مبرره في أمرين هما أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة فتتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد لذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل إشباع حاجة عامة أما المبرر الثاني فهو إذا كان الإتفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات أو بعض الأفراد فإنه يخرج عن إطار النفقة العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة لأن مساواة الأفراد

¹ - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل لنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2007، ص

² - محمد زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 5-6.

في تحمل عبئ الضريبة لا يكفي لتحقيق مبدأ المساواة بل إن هذا يعني تخفيف العبء على بعض الأفراد أو بعض الفئات على حساب بقية الأفراد أو الفئات الأخرى¹.

المطلب الثاني: خصائص النفقات العمومية

أولاً: خصائص النفقات العمومية

تتميز النفقات العمومية بخصائص اقتصادية واجتماعية إضافة إلى الخصائص القانونية.

1. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يتحدد مفهوم النفقات العمومية استناداً إلى خصائص اقتصادية واجتماعية، أين يمكن التمييز بين مفهومين لها هما:

➤ المفهوم التقليدي:

الذي توجه إلى تضيق حجم النفقات العمومية في أصغر الحدود، حيث اقتصر على النفقات الرئيسية للدولة كنفقات الدفاع عن الحدود الإقليمية، نفقات الشرطة الموكلة بحفظ النظام والأمن الداخليين، نفقات العدالة الرامية إلى فك المنازعات وكذا نفقات التمثيل الأجنبي الممنوحة إلى الهيئات الدبلوماسية.

ولقد اختصر ساي "Say" كل ذلك في مقولته الشهيرة: "أفضل النفقات أقلها حجماً"²

➤ المفهوم الحديث:

أدت الأزمة الاقتصادية المتكررة التي شهدها العالم مع مطلع القرن العشرين إلى تطور دور الدولة، فأصبحت بذلك مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ما انجر عنه اتساع مجال الإنفاق العمومي ليشمل قطاعات حيوية، كالنقل، الصحة والتعليم فأصبحت الدولة ملزمة وبشكل مباشر بإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع.

كما أصبحت تلعب دوراً اجتماعياً هاماً سعياً منها إلى تقليص الفوارق الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل معتمدة في ذلك على الإعانات، فضلاً عن مكافحة البطالة، التحيز لطبقة اجتماعية دون

¹ - خالد شحاد الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² - سوزي عدلي ناشد، "المالية العامة"، منشورات الجلي الحقوقية، مصر، ص 27.

أخرى لأسباب إيديولوجية وفكرية، بالإضافة إلى دعم الإنتاج بتقديم مساعدات وامتيازات لقطاعات معينة دون أخرى.

فبالإضافة إلى النفقات اللازمة لممارسة السيادة برزت نفقات أخرى، حولت الدولة من دور الحياد إلى دور المؤثر، إذ باتت سياسة الإنفاق العام أداة تستخدمها الدولة لتعديل سياستها الاقتصادية والاجتماعية، تبعا لظروف والإمكانات.¹

2. الخصائص القانونية:

حتى توضع النفقات العمومية في قالبها القانوني لابد من توفر العناصر التالية:

- ✓ **الالتزام بالدفع:** هو الاجراء الذي يترتب عليه دينا على الدولة.
- ✓ **تحديد مبلغ موضوع الدفع:** لكنه يبقى تقديريا قابلا للنقصان أو الزيادة (كالخصم من أجور العمال بسبب المرض والغياب أو زيادة أجورهم بسبب سنوات الخبرة).
- ✓ **الأمر بالدفع:** يتمثل في أمر كتابي يوجهه الأمر بالصرف إلى المحاسب المخول بالدفع، حتى يتم تحصيل المبلغ المستحق من الجهة الدائنة.
- ✓ **صرف النفقة:** تدخل ضمن صلاحيات المحاسب المخول قانونا بصرف المبلغ المقابل للحالة المقدمة له، بعد التأكد من هوية الشخص القابض والحصول الفعلي للمنفعة المرجوة من هذا الإنفاق، كما يراقب المحاسب المعطيات الإدارية التي حدثت في المراحل السابقة.²

ثانيا: قواعد النفقات العمومية

إن تحديد الإنفاق العام للدولة يتم وفقا لأسس وضوابط معينة يجب عدم تجاوزها، وذلك حتى يحقق الهدف المرجو منه وهو اشباع الحاجات العامة، وتتمثل هذه القواعد في ما يلي:

1) ضوابط الإنفاق العام:

¹ - مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، 1999، ص 41.

² - محمد زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

لكي يحقق الإنفاق العام الآثار المنشودة منه من إشباع للحاجات العامة، فإن هذا يستلزم تحقيق أمرين في غاية الأهمية: أولاً تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة، وثانياً أن يتم ذلك عن طريق أكبر قدر من الاقتصاد في النفقات. ولا بد أن تدخل في اعتبارنا ضرورة وجود أساليب وصور للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير.

وإذا تم مراعاة هذه الضوابط فإننا نكون قد وصلنا إلى الإنفاق العام الرشيد أو الحجم الأمثل اقتصادياً للإنفاق العام. وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي:

أ- **ضابط المنفعة:** يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائماً في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة، ويعتبر هذا الضابط قديماً في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الكتاب سواء التقليديين أو المحدثين. وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تثير مشكلة وضع ضابط دقيق لتحديدها، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن للنفقات أثراً متعددة اقتصادية وغير اقتصادية، ظاهرة وغير ظاهرة، مباشرة وغير مباشرة حاضرة ومستقبلية، مما يتعذر معه قياسها على وجه الدقة. وإن من الممكن الاسترشاد بعاملين في هذا الصدد:

❖ العامل الأول: مقدار الدخل النسبي أي نصيب كل فرد من الدخل القومي،

❖ العامل الثاني: طريقة توزيع الدخل القومي على الأفراد.

ومما هو جدير بالذكر أنه كلما زاد مقدار الدخل النسبي وقل التباين بين دخول الأفراد كلما أدى ذلك إلى تحقيق رفاهية الأفراد، وينبغي لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية أن تتجه سياسة الدولة في الحصول على إيراداتها وفي إنفاقه نحو العمل على زيادة الدخل القومي، وتقليل التباين بين دخول الأفراد. وزيادة الدخل القومي تكون بالعمل على تحسين الإنتاج بزيادة القوى المنتجة، من جهة وتنظيم الإنتاج من جهة أخرى، أما تقليل نقل عندهم منعها الحدية، إلى الأشخاص الذين تزداد لديهم تلك المنفعة في الأوقات المختلفة لكي يتحقق الاستقرار للمجتمع بمختلف طبقاته.¹

¹ - بن وليد فاطمة، الشريف شريفة، "أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1971-2016)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار

أحمد دارية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، دفعة 2018 - 2019، ص35

ب- ضابط الاقتصاد في النفقات: يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة، فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلى أدنى حد ممكن، ولذا فيجب على القائمين بالإتفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة. أضف إلى ذلك أن الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها ويبرر محاولات المكلفين والممولين في التهرب من أداء الضريبة.

وفي عبارة موجزة يعني هذا الضابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات، كما يعتبر انخفاض كفاءة الرقابة السياسية بصورة خاصة من أهم اسباب التبذير والإسراف المالي العام، والرقابة على الإتفاق العام يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي الإدارة، الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة. وبذلك فالرقابة تأخذ أشكالا ثلاثة¹:

1. الرقابة الإدارية: وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين لحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات. وتتخصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له. فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإتفاق.
2. الرقابة السياسية (البرلمانية): وهي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية، ودور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية، بل يمتد أيضا ليشمل حجم الإتفاق العام وتخصيصه، ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن سير التنفيذ، وحق فحص الحسابات الختامية وإقرارها وحق إقرار أو رفض الاعتمادات الإضافية. وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي.
3. الرقابة المحاسبية المستقلة: وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإتفاق العام بصورة خاصة. وتتولى التأكد من أن جميع عمليات الإتفاق قد تمت على الوجه القانوني، وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية².

¹ - زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 52.

² - د. سوزي عدلي ناشر، مرجع سبق ذكره، ص 51-55.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العمومية

أدى توسع حجم الإنتاج العام، تمايز بمجالاته وأشكاله إلى ظهور تقسيمات علمية ناجحة عن اجتهادات الاقتصاديين وأخرى وضعية منبثقة عن أجهزة الدولة وتوجهاتها، إذ أن كل نوع من هاته التقسيمات يستند على معيار محدد، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم تقسيمات الإنفاق العام ثم إلى تقسيم النفقات العمومية في الجزائر¹.

أولا: التقسيمات العلمية (الاقتصادية) للنفقات العمومية:

يعتمد التقسيم الاقتصادي للنفقات العمومية على ثلاثة معايير رئيسية وهي:

1) معيار الدورية (التكرار):

استنادا إلى معيار الدورية يمكن التمييز بين نوعين من النفقات العمومية:

أ- النفقات العامة الدورية (العادية): تلك النفقات التي تتفق بشكل دوري ومنتظم سنويا، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة، أو تكرارها بالحجم ذاته. مثل الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة، ونفقات الإدارة. إن النفقات العادية تتكرر بصورة عادية، مما يجعل الحكومة قادرة على تقديرها بدقة، وتبدير ما يلزم لتغطيتها من الإيرادات العادية "إيراد أملاك الدولة، والضرائب والرسوم".

ب- النفقات العامة غير الدورية (غير العادية): فيقصد بها تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة، وبصورة غير منتظمة. مثل النفقات العامة الاستثمارية الضخمة (بناء السدود ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب والنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل). فالنفقات غير العادية هي حسب طبيعتها غير متوقعة... ومن ثم فإنه لا ضرر من السماح للحكومة بتمويلها عن طريق اللجوء إلى الإيرادات العامة غير العادية، "القروض العامة والإصدار النقدي الجديد"².

¹ - زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² - مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره ص 51.

مقياس الأثر على الناتج الوطني وحجمه:

يمكن التمييز وفق هذا المقياس بين نوعين من النفقات: الحقيقية وغير الحقيقية (التحويلية)، إذ يقصد بالأولى ما تنفقه الدولة حتى تتحصل على سلع وخدمات أو عوامل إنتاج، أما الثانية فتتمثل في رفع القدرة الشرائية من مجموعة مستهلكين إلى أخرى وفق سياسة واضحة للدولة في شكل دعم أو إعانات.

أ- **النفقات الحقيقية:** وتتطوي بصفة عامة على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي وهي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات ومنها مرتبات وأجور موظفي الدولة والنفقات اللازمة للقيام بالخدمات التعليمية والصحية، أو القيام بالمشروعات الإنتاجية وما يتطلب من معدات وتجهيزات مادية وخبرات فنية لإدارتها، وينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخلا ممن يزودون الدولة بهذه السلع والخدمات (الطلب الفعال).

ب- **النفقات التحويلية:** هي تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، وهي عادة تتم بدون مقابل وقد اعتمد كتاب المالية العامة في التفرقة بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية بعض المعايير نذكر منها¹:

1. مقياس المقابل المباشر

يقصد بالمقابل المباشر ما تتحصل عليه الدولة سواء من أموال مادية أو خدمات لقاء نفقاتها العامة، وبناء على ذلك تعتبر كل نفقة عامة حقيقية إذا كان لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة، وتكون نفقة تحويلية إذا كانت بدون مقابل، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار الخدمات التعليمية والصحية نفقات تحويلية، بل هي نفقات حقيقية بغض النظر في كونها ممنوحة مجانا، كونها لم تقدم بدون مقابل، بل أن المقابل كل عبارة عن خدمات للموردين والمقاولين².

¹ - أولاد العيد سعد، دراسة قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002-2003، ص 49.

² - زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 68.

2. معيار الزيادة المباشر في الإنتاج القومي

فالنفقات العامة الحقيقية هي تلك النفقات التي تخصصها الدولة مباشرة لاستخدام جزء من الموارد الاقتصادية للمجتمع، في إنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة، أي التي تؤدي إلى خلق إنتاج جديد، وزيادة الدخل القومي بصورة مباشرة، مثل النفقات المخصصة للدفاع والخدمات المدنية والتعليم والقضاء والمواصلات والبريد، أما النفقات التحويلية فهي تلك النفقات التي تخصص للمدفوعات التي تتم بدون مقابل، مثل إعانات المرض والبطالة والمعاشات والإعانات الاقتصادية التي تدفع إلى بعض المنتجين، لتخفيض أسعار السلع والخدمات التي ينتجونها. وفوائد الدين العام، أي أن النفقات التحويلية لا تؤدي إلى استخدام مباشر لموارد المجتمع، ومن ثم لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي.

3. معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للمواد الاقتصادية للمجتمع

حسب هذا المعيار فإن النفقة الحقيقية تتولى كشخص عام استهلاكها بصفة مباشرة، سواء باستهلاك المواد العينية أو باستخدام عوامل الإنتاج وتقديم مقابل لها في شكل أجور رواتب وفوائد، أما النفقة التحويلية فهي التي تؤدي إلى استهلاك غير مباشر للمواد العينية وموارد الإنتاج من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة¹.

(2) معيار الوظيفة التي تؤديها النفقات العامة

يمكن تقسيم النفقة العامة تبعاً للغرض الذي تؤديه، أي تبعاً لآثارها العائدة على المجتمع وخاصة الاقتصادية منها، فوفق هذا المعيار يمكن تقسيم النفقات العامة إلى:

أ- **النفقات الإدارية:** وهي تتضمن النفقات العامة المتخصصة لتسيير المرافق العامة، من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية ومستلزمات الإدارة الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداداته وتدريبه، لكي يكون قادراً على أداء الخدمات العامة على الوجه الأكمل، كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.

¹ محمد زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 12 - 13.

ب- النفقات العامة الاقتصادية: وتتمثل في الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي ومثل ذلك الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، والإعانات والمنح الاقتصادية والنفقات التي تستهدف تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل... الخ¹.

ت- النفقات العامة الاجتماعية: وتتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد أو الأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود والنفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي.

ث- النفقات العسكرية: وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم وتجهيز القوات المسلحة، وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب.

ج- النفقات المالية: وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى².

(3) معيار الشمولية:

كما يمكن تقسيم النفقات العمومية حسب معيار الشمولية إلى:

- أ- النفقات المركزية أو الوطنية (المركزية): هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها. مثل نفقة الدفاع والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع قومي.
- ب- النفقات المحلية (الإقليمية): وهي تلك التي تقوم بها الولايات، أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة. وما هو جدير بالذكر أنه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة

¹ - عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص58.

² - مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 107،

مباشرة ودقيقة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص¹.

ت-ثانياً التقسيمات الوضعية للنفقات العمومية:

يقصد بالتقسيمات الوضعية تلك التي تظهر في موازنات الدولة المختلفة وهي موازنات لا تتقيد بالاعتبارات العلمية إنما تتأثر باعتبارات وظيفية أو إدارية. إذ يتم تقسيم أو تبويب النفقات العامة في وثيقة الم*وازنة العامة للدولة وفق فئات متجانسة وبموجب تقسيمات تختلف من دولة لأخرى وحسب الاعتبارات السياسية والإدارية أو الوظيفية. وتقليدياً تقسم النفقات العامة وفق الوحدات التنظيمية للجهاز الحكومي بحيث يخصص لكل وزارة فصل خاص بها في وثيقة الموازنة، ويسمى هذا التقسيم بالتقسيم الإداري أو التنظيمي.

وفيجد هذا التبويب في تحديد مسؤولية صرف النفقات العامة والرقابة على التنفيذ والصرف في حدود الاعتمادات المخصصة لكل جهة إدارية.

كما يتبع التقسيم الإداري تقسيم آخر هو التقسيم النوعي حيث يكون وفقاً لطبيعة النفقة أو لأغراض الصرف، حيث يبين أنواع الاعتمادات المخصصة للأجهزة الإدارية مثل الرواتب ومصاريف التشغيل والصيانة والمشاريع والإعانات... إلخ، وبشكل عام كل دولة تقسم نفقاتها بالشكل الذي يتلاءم معها وإن كان الاتجاه الحديث يميل إلى محاولات التوفيق بين التقسيمات العلمية والاعتبارية الأخرى².

ثالثاً: تقسيم النفقات العمومية في الجزائر:

تقسم النفقات العمومية في الجزائر إلى نفقات التسيير والتجهيز:

1) نفقات التسيير:

¹ - سليمان فريدة، دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك (حالة الجزائر 1970-2012)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، 2013-2014

² - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص92.

➤ **تعريف:** هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية، أي هي تلك التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية¹.

➤ **تقسيم نفقات التسيير:** حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

- أ- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:
 - دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
 - الدين الداخلي _ ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
 - الدين الخارجي.
 - ضمانات من أجل القروض والتسييلات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية.
 - نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

ب- **تخصيصات السلطة العمومية:** تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري... الخ. وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ت- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

- المستخدمين _ مرتبات العمال.
- المستخدمين _ المنح والمعاشات.
- المستخدمين _ النفقات الاجتماعية.
- معدات التسيير المصالح.
- اشغال الصيانة.
- اعانات التسيير.
- نفقات مختلفة.

¹ - أحمد جامع، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص 48.

ث- **التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الاهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم ما يلي:

- التدخلات العمومية و الإدارية (إعانات الجماعات المحلية).
- النشاط الثقافي والتربوي (منح مدرسية).
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية (إعانات المصالح العمومية والاقتصادية).
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات الخ...)¹.

(2) نفقات التجهيز:

➤ **تعريفها:** تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند زيادة الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي زيادة ثروة البلاد ويطلق على فقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمار الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والادارية والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيق لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي الفلاحي) إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية².

كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.

➤ **تقسيم نفقات التجهيز:** حسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب استثمارات التي تنفذ من طرف الدولة دعم استثماري، نفقات رأسمالية، والتصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثيرا لنشاط الدولة الاستثمارية وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 28 لسنة 1954، القانون رقم 64/17 المؤرخ في 07/07/1984، والمتضمن القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية.

² - أحمد جامع، مرجع سبق ذكره، ص 55.

- أ- **العناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) هي:
- الاستثمارات: التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة وإلى المنظمات العمومية.
 - إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
 - النفقات الأخرى برأسمال.
- ب- **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشر قطاعات) هي: المحروقات الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، الربوية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، إلا أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.
- ت- **الفصول والموارد:** تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي وفصل ومادة كأن نقول مثلا العملية رقم 2423 فهي تشمل على:
- القطاع 2.....الصلب.
 - القطاع الفرعي 24.....التجهيزات.
 - الفصل 242.....الصلب.
 - المادة 2423.....التحويلات الأولية للمواد¹.

¹ - الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 28 لسنة 1984، مرجع سبق ذكره، المادة 35 من القانون 84/17.

المبحث الثاني: ظاهرة نمو وتطور النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي

بعد التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات العمومية، سيتم استعراض تطور هاته الأخيرة عبر أهم مذاهب الفكر الاقتصادي تبعا لتطور المفهوم السياسي والاجتماعي للدولة وقدر تدخلها في الحياة الاقتصادية، إذ انتقلت من الدولة الحارسة خلال القرنين الثامن والتاسع عشر إلى الدولة المتدخلة والمنتجة مع مطلع القرن العشرين (بعد أزمة 1929)، مراعين نظرة كل مدرسة اقتصادية إلى تأثير النفقة العمومية باعتبارها وسيلة تدخل اقتصادي من طرف الدولة.

المطلب الأول: النفقات العمومية في المذهب: الكلاسيكي، الماركسي والنيوكلاسيكي

عرف العالم طوال ثلاثة قرون انطلاقا من القرن السادس عشر وصولا إلى القرن الثامن عشر ثورة علمية سبقت الثورة الصناعية بأوروبا، ما سمح بتكوين أفكار تجاه الطبيعة على خلفية ما وفرته المعرفة العلمية عنها، أين بدأ الاقتصاديون يناشدون بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية على غرار ما أشار إليه آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" الذي نشر عام 1776 "تعتقدون أنكم تساعدون النظام الاقتصادي بقوانينكم وتدخلاتكم المعتمدة ولكن الأمر ليس كذلك، دعوا الطبيعة تعمل، إن محرك المصلحة الفردية يشغل النظام بطريقة شبه عجائبية ولا أحد يحتاج أي ملك للتنظيمات، إن السوق سيحل كل المسائل بنفسه"¹.

وتطور الفكر الكلاسيكي من خلال مجموعة نت الاقتصاديين على غرار: ديفيد ريكاردو، توماس مالتوس، جان باتيستساي وجون ستيوارت ميل في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1848.

بعد ثورة 1848، عرفت الرأسمالية تصدعات نتجت عن انقسام المجتمع إلى طبقتين الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال الأجراء بفعل تقشي البطالة لطغيان الآلة على الإنتاج الصناعي، إطالة يوم العمل، عمالة الأطفال والمنافسة الشرسة بين الرأسماليين لزيادة أرباحهم، ما شجع الماركسيين على انتقاد الرأسمالية، وهو ما ظهر جليا في كتابات كارل ماركس خاصة كتابه "رأس المال"، بالإضافة إلى مواقف روزا لوكسمبورغ وبول باران من الرأسمالية باعتبارها استغلال للطبقة العاملة.

¹ - محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 284.

وحتى يمكن التعرف بالتفصيل على موقف كل اتجاه من النفقات العمومية، سيتم استعراض كل منها على حدا:

أولاً: النفقات العمومية وفق التحليل الكلاسيكي

نادى الكلاسيك بضرورة تحجيم النفقات العمومية وحصرها في أضيق الحدود بعد التضارب الشديد الذي شهدته فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمه، إذ رأى التجاريون أنه لا مفر من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من المعادن النفيسة كالذهب والفضة من خلال خلق الفرص المناسبة لزيادة الصادرات وتحقيق الفائض في الميزان التجاري¹.

كما آمن الكلاسيك بحيادية النفقة العامة وغياب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لها، فضلاً عن أولوياتها وهو ما يستوجب ضبطها قبل البحث عن الإيرادات اللازمة لتغطيتها، ومما يجدر ذكره هو غياب موضوع النفقات العامة في دراسات الكلاسيك، إذ لم يهتم هؤلاء كثيراً بآثارها وطبيعتها.

وحصر مفكرو هذه المدرسة ومن أهمهم آدم سميث "Adam Smith" دور الدولة في الحراسة أي حماية الحدود، العدل والتكفل بالأعمال العامة، أما عن الحياة الاقتصادية فإنها تنظم بشكل عفوي من خلال جو تنافسي يعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

إذ لخص آدم سميث النفقات العامة في تلك المتعلقة ب:

1/ نفقات المرافق العامة: التي قسمها إلى:

أ- النفقات التي تسهل التنقل كالطرق، الجسور والموانئ ما يساعد على الحركة التجارية والنشاط الاقتصادي.

ب- النفقات المتعلقة بتكوين الشباب، ما يساهم حسب وجهة نظره في زيادة رقي المجتمع على جميع الأصعدة في المدى القصير من خلال المستحقات المفروضة على الطلبة أو المدى البعيد من خلال مكاسبهم المعرفية.

2/ نفقات الدفاع: هي مجمل ما ينفق لحماية الحدود من الأخطار الخارجية.

3/ نفقات العدالة: المبالغ التي ترصد للحفاظ على حقوق الأفراد.

¹ - محمد زكارياء، مرجع سبق ذكره، ص 11.

غير أن جون ستيوارت ميل "J.S.MILL" ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ جعل التدخل الحكومي في أدنى مستوياته فليخص دور الدولة في وضع القوانين واستحداث الأنظمة الرامية إلى عدم تهرب الأشخاص من التزامهم، حتى تحمي إنتاجهم وممتلكاتهم.

إضافة إلى دافيد ريكاردو "David Ricardo" الذي لم يبتعد كثيرا عن توجهات آدم سميث بل أظهر أن زيادة الإنفاق العام يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الإنفاق الخاص، كما بين أن مجمل النفقات نمثل عبأ على الدولة ينتج عنه تراجع الدخل الإجمالي، لذلك يستوجب الحد منها ما لم تكن أساسية¹.

ثانيا: النفقات العمومية وفق التحليل الماركسي

إن قيام الدولة الاشتراكية، التي تعتمد على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج من طرف الدولة سمح لهذه الأخيرة أن تتعت بالمنتجة، ما أدى لظهور التخطيط المالي وعليه تقوم المالية العامة في النظام الاشتراكي على:

- 1/ النفقات العامة: تسعى الدولة الاشتراكية من خلال النفقات العامة إلى تحقيق أهداف استثمارية وغير استثمارية، الشيء الذي يؤدي إلى زيادتها نسبة إلى الدخل الوطني في مثل هذه المدارس.
- 2/ الموازنة العامة: تبين الموازنة العامة بين إيرادات ونفقات الدولة، إلا أن الدولة في الفكر الماركسي تتدخل لإحداث التوازن بواسطة:

- نفقات الميزانية: هي نفقات استثمارية أي الإنفاق على النشاط الإنتاجي.
- نفقات الخدمات العامة: نفقات على الخدمات (نشاط غير إنتاجي) كالضمان الاجتماعي والتعليم².

ثالثا: النفقات العمومية وفق التحليل النيو كلاسيكي

جاءت نظرة المدرسة النيو كلاسيكية للنفقة العامة كرد فعل على الماركسيين، حيث يرى ساي "أن كل نفقة تزيد عن مستواها تشكل إسرافا أو تبذيرا"، لذلك وجب التحديد الدقيق للنفقة العامة حسبهم وحصرها في الضروريات كتوفير الأمن والخدمات العامة، لأن كل ما يزيد عنها يعتبر حملا إضافيا سواء على عاتق الدولة أو الأفراد من خلال إسهامهم في الإيرادات عن طريق الاقتطاعات والضرائب³.

¹ - عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص 78-79.

² - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 101.

³ - محمد زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المطلب الثاني: النفقات العامة وفق التحليل الكينزي والجديد في الفكر الاقتصادي

أولاً: النفقات العامة وفق التحليل الكينزي:

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1929 و1932 عرف الاقتصاد العالمي أزمة كساد حادة، من مظاهرها وصول معدلات البطالة ببعض البلدان إلى أكثر من 25% وانخفاض الإنتاج القومي بها إلى النصف أو الثلث، مما أدى إلى تكذيب أفكار المدرسة الكلاسيكية المؤمنة بقدرة السوق على تحقيق التوازن.

في تلك الأزمة برزت أفكار جون مينارد كينز "J.M.Keynes" وأسس النظرية سنة 1936 التي تنتقد قانون ساي القائل بأن العرض يخلق الطلب خاصة والأفكار الكلاسيكية عامة، فبالنسبة له المشكل ليس مشكل منافذ أو تصريف للإنتاج، إذ ليس من المعقول أن الإنتاج يخلق منافذ لتصريف المنتجات، وإلا لما حدثت الأزمة المذكورة التي كان سببها نقص المنافذ وسبل تصريف السلع وليس نقص الإنتاج بحد ذاته.¹

كما حاول كينز إيجاد العلاج ولم يقف عند تشخيص الداء فحسب، إذ أشار لإمكانية تجاوز الأزمة ما دامت تقتصر على نقص الطلب، وذلك بدفعه عن طريق:

- زيادة القدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيفة نتيجة ارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك.
- ضرورة تدخل الدولة، وتحولها من الدولة المحايدة حسب الكلاسيك إلى دولة متدخلة، قصد تصحيح عدم التوازن من خلال السياسات المالية، لعدم إيمانه بفكرة اليد الخفية.

حيث يمكن لدولة حسب كينز أن نحصل على إيرادات وتقوم بإنفاقها كما يمكنها ممارسة الادخار والاستثمار، غير أن هذا التدخل وجب حدوثه بصفة غير مباشرة عن طريق السياسة المالية حتى يتم

¹ عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت، 1979، ص 26-27.

تجنب مظاهر الفوضى التي عرفها النظام الرأسمالي، فالدولة قادرة على تغيير مستوى إيراداتها من الضرائب لتغيير مستوى إنفاقها على شراء السلع والخدمات¹.

ولتحديد أثر النفقات العمومية يمكن اعتبار النموذج البسيط التالي المعبر عن التوازن بين العرض والطلب الكليين:

$$Y = C + I + G \dots (01)$$

حيث أن:

Y : يمثل الدخل الوطني.

C : الاستهلاك الخاص.

I : الاستثمار.

G : الانفاق الحكومي.

كما يمكن كتابة الاستهلاك كدالة خطية في الدخل:

$$C = a + b.y_d \dots (02)$$

حيث أن a يمثل الدخل المتاح بعد دفع الضرائب وتحصل على المدفوعات التحويلية، يمكن كتابته على الشكل التالي:

$$y_d = -\alpha + (1-t).Y + R \dots (03)$$

حيث أن:

t : يمثل الضريبة على الدخل.

R : المدفوعات التحويلية كالإعانات والمنح.

¹ - خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 204.

α : الدخل المتاح حتى لو كان الدخل مساويا للصفر، كالضريبة على العقارات.

لكل من الضرائب والإنفاق العام تأثير على الاقتصاد، إذ أن زيادة الضرائب تخفض من حجم الدخل الكلي، غير أن زيادة الإنفاق الحكومي يرفع من الدخل الكلي عن طريق أثر المضاعف.

وبتعويض العلاقات (02) و (03) و (01) نتحصل على معادلة توازن الدخل القومي بالشكل التالي:

$$(a - \alpha.b + b.R + I + G)Y = \frac{1}{(1-b+b.t)}$$

كما يعطي مضاعف الإنفاق الحكومي الناتج عن تغير الإنفاق العام بالعلاقة التالية:

$$\frac{dY}{dG} = \frac{1}{(1 - B + b.t)}$$

أما إذا حدث تغير متساوي ومتزامن لكل من الضريبة والإنفاق الحكومي، فإن الأثر سيكون كالتالي:¹

$$dy = \frac{\partial y}{\partial G} \cdot dG + \frac{\partial y}{\partial Z} \cdot d\alpha = \frac{1}{(1-b)} + \frac{-b}{(1-b)} = \frac{1-b}{1-b} = 1$$

هذا ما يعرف بنظرية "Havelmo Glyting" للميزانية المتوازنة، إضافة لسياسة الموازنة التي بها "Goner Myrdal" في مطلع الثلاثينيات لمكافحة التقلبات لأنها تحقق عجزا خلال فترة الركود، فائضا خلال مرحلة الانتعاش الاقتصادي وتوازنا على المدى الطويل.²

معناه ان الزيادة المتساوية في الضرائب والنفقات العمومية تؤثر على الدخل الوطني، مثل ما تظهره المعادلة السابقة (قيم المضاعف تساوي الواحد أي التغير في الدخل القومي مساوي للتغير في الإنفاق العام)، غير أن التحليل الكينزي أهمل البحث في مصادر الإنفاق العام رغم إشارته لتأثير مضاعف الإنفاق على الدخل الوطني، علما أن النفقات الحكومية تمويل عن طريق الضرائب، الدين العام (الافتراض) أو خلق النقود، كما تجدر الإشارة أن زيادة الإنفاق دون خلق النقود يؤدي بمصادر التمويل الأخرى إلى الانخفاض، ما يدفع بالإنفاق الخاص للتراجع إلى درجة أن تصبح الزيادة في الإنفاق

¹ - عبد الرزاق فارس، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

² - عبد الرزاق فارس، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الكلي ضئيلة أو منعدمة، أي أن تمويل النفقات العمومية من الضرائب أو الاقتراض ما هم إلا تحويل للموارد من القطاع الخاص إلى العام.

وكإجمالي لما سبق، يمكن تلخيص أهم الأفكار التي حملها كيتير وأنصاره حول النفقات العمومية في النقاط التالية:

_ سياسة الإنفاق العام تعتبر وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة.

_ رفع الإنفاق الحكومي يزيد من الدخل القومي من خلال أثر المضاعف.

_ عدم الاهتمام بمصادر تمويل النفقات العمومية.

_ إمكانية تمويل النفقات الإنتاجية من الأموال المتراكمة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة، أي تحويل الموارد المالية (عن طريق الضرائب) من القطاع الخاص إلى الدولة، ومن ثم استعمالها في تمويل الإنتاج¹.

ثانيا: النفقات العمومية وفق التحاليل الجديدة في الفكر الاقتصادي

تطورت الصراعات النظرية المتعلقة بمفهوم النفقة العمومية ودورها منذ أواخر الستينات، لإبرازها يمكن التطرق إلى ثلاثة مذاهب هيمنت على الفكر الاقتصادي المعاصر وهي:

- النقديون.
- المدرسة الكلاسيكية الجديدة.
- الاقتصاد الكينزي الجديد (النيوكينزيون).

1) النقديون

ظهرت بوادر أزمة خانقة في أواخر الستينات وبداية التسعينات، في شكل بطالة مرتفعة وتضخم شديد ما أدى إلى أفكار مناهضة للاقتصاد الكينزي، وعليه فالظهور المتزامن لحالة الركود الكبير للنشاط الاقتصادي والتضخم صاحبه ميلاد مفهوم جديد يسمى بالتضخم الركودي أو "Stagflation"، الذي جاء

¹ - مجيد ضياء، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص

نتيجة لسياسات كينزية قصيرة المدى معتمدة على إنفاق موسع أدى إلى عجز في الموازنة، أين قوبل العجز الكينزي في حل الأزمة بأفكار التيار النقدي ممثلة في النقاط التالية:

- تقليص دور الدولة وإطلاق قوى السوق.
 - التقليل من الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمارات العامة وإعانة الفقراء.
 - تشجيع القطاع الخاص من خلال تخفيض الضرائب.
 - خصخصة القطاع العمومي.
 - رفع سعر الفائدة بالنسبة للدائن والمدين على حد سواء¹.
- إذ يعتقد أن الإنفاق والتوسع فيه يؤدي إلى التضخم لتأخر ظهور نتائج السياسة المالية، خاصة إذا تزامن هذا التوسع مع حالة من الازدهار الاقتصادي تتطلب إتباع سياسة اتفاقية انكماشية، فضلا عن عدم إيمانهم بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى العام عن طريق الضرائب، وحجتهم في ذلك كفاءة القطاع الخاص في تسيير تلك الموارد بدلا من تبذيرها عن طريق الدولة في شكل نفقات غير منتجة.
- كما نادى أنصار المذهب النقدي بسياسات التحكم في النظام الاقتصادي من خلال التحكم في عرض النقود، إذ يعتقدون أن نجاعة السياسة المالية يتوقف على تمويلها بخلق النقود، خاصة أطروحات فريدمان "M.FRIEDMANN" الذي يعتبر من أهم مفكري هذا المذهب.

حيث يؤمن فريدمان، مثل ما أشار إليه في كتابه "تاريخ نقدي للولايات المتحدة الأمريكية" والعديد من الدراسات التجريبية، إن الاستهلاك مبني على الدخل الدائم وليس الحالي وأكد أن السياسة النقدية هي السبيل الأمثل لتحقيق توظيف كامل، إذ سعى لإعادة إدخال النظرية الكمية للنقود في كتابه "من أجل إعادة الاعتبار للنظرية الكمية للنقود".

كما أنه ساهم في إعطاء تفسير حقيقي وواضح لمشكل التضخم لأنه يعتبر ظاهرة نقدية (أطروحة فريدمان للتضخم)، فالتضخم هو نتيجة للنمو المستمر للكتلة النقدية بشكل غير متناسب مع ارتفاع الإنتاج².

¹ - محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 245.

² - ابن داود إبراهيم، مرجع سبق ذكره ص 88.

(2) المدرسة الكلاسيكية الجديدة

سائر أنصار هذه المدرسة النقديين في موقفهم من تدخل الدولة واعتبروا أن هذه الأخيرة هي سبب حدوث الأزمة، من خلال توسعها في الإنفاق ما أدى إلى عجز الموازنة.

ولعل أهم ما ميز أصحاب هذا التيار النظرة الجزئية للاقتصاد ما يظهر جليا في أعمال "Muth" سنة 1961 خاصة نظرية التوقعات الرشيدة "Anticipations Rationnelles" التي أحدثت ثورة في صياغة النماذج الاقتصادية الكلية، إضافة إلى كتابات فريدمان سنة 1968، كذا إسهامات كل من "Phillips" سنة 1970، "Lucas" و "Sargent" سنة 1972.

ففي إطار نظرية التوقعات الرشيدة، اعتبر منظرو الاقتصاد الكلاسيكي الجديد أن النفقات العمومية مرتبطة بسياسة إصلاحية إلى حين تعديلها مستقبلا برفع الاقتطاعات الريبيية، وعليه تقوم الأعوان الاقتصادية بادخار جزء من فائض الدخل لمواجهة الأعباء المستقبلية.

كما أعاد "Barro" سنة 1974، نظرية التكافؤ لريكاردو أو ما يغرف ب L equivalence "Ricardienne" إلى الواجهة، حيث ساوى "Barro" بين القرض العمومي والضرائب كمصادر لتمويل العجز الحكومي، لأن الأعوان الاقتصادية هي من تتحمل عواقب الاقتراض العموم بمرور الوقت أي أن العبء الضريبي يصبح مؤخرا.

وأضاف أن عجز الميزانية الممول من طرف الاقتراض لا ينتج عنه أثار إصلاحية كما أشاد بذلك الكينزيون، بمعنى أنه كل نفقة عامة تعوض بسرعة من طرف الادخار ما يفشل كل محاولات الإصلاح.

بالإضافة إلى "Lucas" الذي أشار إلى ضرورة معرفة تغير توقعات الأعوان الخاصة، حتى يتسنى للسلطات العمومية تقدير حجم الإنفاق في مقاله المشهور: "Econometric Policy Evaluation"، إذ أعطى مفهوم التوقعات الرشيدة أهمية بالغة للنماذج الاقتصادية الكلية، فالمعالم المقدرة انطلاقا من معطيات سابقة تسمح بتوجيه السياسة الاقتصادية بدلا من صناعتها.

إن إدماج فرضيات الركود تحت مفهوم التوقعات الرشيدة، ساهم بشكل كبير في ظهور أدبيات اعتمدت على النماذج الاقتصادية، أي النمذجة التي درست تدخل السلطات العمومية على مستويين

الأول دراسة أجوبة الأعوان الاقتصادية تجاه قياسات محددة والثاني البحث عن استنتاجات الاقتصاد الكلي انطلاقاً من انعكاساتهم الفردية¹.

(3) الاقتصاد الكينزي الجديد

مع تطور الفكر الاقتصادي وخاصة مع نهاية الثمانينات ظهر تيار يعرف بالاقتصاد الكينزي الجديد، حيث يبنى أنصار هذا المذهب تحليلاتهم على فكرة أن الاقتصاد الجزئي يتهيأ انطلاقاً من الاقتصاد الكلي، أما اختلال هذا الأخير ففسر بعجز السوق على عكس الكلاسيكيين الجدد الذين ينطلقون من الجزء للوصول إلى الكل.

كما أُنمو بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لأن التيار الليبرالي لم يتمكن من حل مشكلتي التشغيل والبطالة رغم قدرته على إعادة الاعتبار للتوازن النقدي، ردع التضخم وتقوية تنافسية للمؤسسات، إذ تميزت الوضعية الاقتصادية منذ الثمانينات بارتفاع البطالة نتيجة تراجع الأسعار والأجور، ما أربك المسؤولين ودفعهم لوضع توصيات ونصائح تستند لآراء المدارس الاقتصادية السائدة أن ذاك، كما وجه الاقتصاديين لترقية أدوات التحليل التي تسمح بتفسير النتائج وعرض الحلول.

إذ يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات تدافع عن أفكار هذا التيار ونظرته المرتكزة على تدخل السلطات العمومية، فالكينزي الجديد الاستراتيجي اهتم بتفسير البطالة الجزئية "sous-employ"، أما الكينزي الجديد المنطقي فجعل من مضمون الاقتصاد الجزئي المنطقي في مفاهيم الركود التكنولوجي والتنظيمي مثل الاتفاقيات على المدى الطويل والمنافسة الكاملة سبباً في بطء التصحيح، وأثبت الكينزي الجديد الإعلامي أن عدم التوازن مشتق أساساً من خلل في المعطيات.

فمقارنة مع الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لم يبلغ التيار الكينزي الجديدة اليقين السياسي ولا النتائج النظرية المتماثلة، رغم النجاح الحاصل حالياً².

¹ - زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 135.

² - محمد زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

المطلب الثالث: ظاهرة نمو النفقات العامة وأسبابها

أولاً: ظاهرة نمو النفقات العمومية

لقد أثارت ظاهرة تزايد الإنفاق العام عبر الزمن والتي مست الكثير من الدول (على اختلاف أنظمتها الاقتصادية وتباين درجات تقدمها) اهتمام الاقتصاديين الذين توصلوا في الأخير واعتماداً على الإحصائيات والدراسات التي قامت بها بعض الدول وضع قوانين عامة تفسر ظاهرة نمو النفقات العامة وتنوعها، إذ تندرج هذه القوانين ضمن قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.

ومن أهم القوانين في هذا المجال قانون أدلف فاغتر "Adolph-Wagner" ونظرية بيكوك - وايزمان "Peacock- Wiseman"، كونهما تناولوا الأسباب الحقيقية لظاهرة تزايد النفقات العمومية¹.

ثانياً: أسباب نمو النفقات العمومية

يمكن التمييز بين نوعين من أشكال تزايد النفقات العامة، التزايد الظاهري ما يعني زيادة النفقات العامة دون زيادة المنفعة المترتبة عنها والتزايد الحقيقي أي زيادة المنفعة المقابلة لنمو الإنفاق العام، كما أن لكل شكل من هذه الأشكال أسباب تميزه عن الآخر.

1) الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العامة

يقصد بالأسباب الظاهرية تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة، دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة، وبعبارة أخرى، تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة، دون أن ينتج عنها زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، أو أن تؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد ولا في تحسين نوعية تلك الخدمات، فهي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة رقمية، ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى الأسباب الظاهرية التالية²:

¹ - خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² - د. محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 73.

أ- انخفاض قيمة النقد:

أصبح الانخفاض في قيمة النقد مظهراً من مظاهر الحياة الاقتصادية في العصر الحديث، ولم تفلت منه دولة من دول مما دفع بعض الاقتصاديين إلى القول بأن التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول. ويقصد بالتضخم زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الاستهلاك زيادة لا يستجيب لها العرض، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار أي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، وليس المقصود بالتضخم الارتفاع المؤقت للأسعار، بسبب عجز طارئ في أحد المحاصيل الأساسية في الاقتصاد، أو ارتفاع الأسعار مرة واحدة ثم استقرارها بعد ذلك ولكن المقصود بالتضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار عبر فترة ممتدة من الزمن¹.

ب- التغير في القواعد المالية للحسابات الحكومية:

يؤدي تغير القواعد الفنية المتبعة في إعداد الحسابات العامة للدولة إلى إحداث زيادة في حجم النفقات العامة، هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية وليست حقيقية كما في حالة الانتقال من طريقة الموازنة الصافية إلى طريقة الموازنة الإجمالية، فاتباع الطريقة الأولى يسمح لبعض الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة أن تخصم نفقاتها من الإيرادات التي تقم بتحصيلها. كما تعود الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى التعديل الذي تجريه الدولة عند تحديد بداية ونهاية السنة المالية على نحو يؤدي زيادة مبالغ النفقات العامة دون أن ينطوي ذلك على زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة².

ت- اتساع إقليم الدولة:

يؤدي اتساع رقعة الدولة وزيادة مساحة الإقليم التابعة لها (بانضمام إقليم أو أقاليم جديدة) إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة، لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة، وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها، رغم ازدياد أرقامها.

¹ - عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، سوريا، 1993، ص 272. هـ

² - محمد زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 32.

ث-زيادة عدد السكان:

تؤثر الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم النفقات العامة، لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة، ولا تعود الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة المطلقة في عدد السكان فقط وإنما تتأثر النفقات العامة وتزداد بفعل التغيرات الهيكلية في السكان¹.

2) الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة

ويقصد بالأسباب الحقيقية تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة، ناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة وعن زيادة الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة، إذا ظلت مساحة الدولة وعدد سكانها بدون تغيير أي أن هذه الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية تلك الخدمات.

وقد اختلف كتاب المالية العامة والاقتصاد حول تحديد الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة، وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، إلا أنه يمكن القول أن هناك أسباب حقيقية عديدة تكمن خلف الزيادة في النفقات العامة للدولة يمكن إجمالها في الأسباب التالية²:

أ- الأسباب الاقتصادية:

وجوهر الأسباب الاقتصادية هو زيادة الدخل الوطني للدولة بتطور نشاطها الداخلي أو الخارجي في صورة استثمارات عامة للأموال التي كانت مدخرة ومجمدة أو في صورة تكاليف أو أعباء من ضرائب ورسوم وغيرها، كما يؤدي التوسع في إقامة المشروعات الاقتصادية الهادفة للحصول على إيرادات لخزينة الدولة إلى زيادة النفقات العامة، ولعل الأسباب الاقتصادية هي ناتج لتحول مسار الدولة من حارس إلى متدخلة ثم منتجة فأصبح لزاما عليها أن تقوم بالإنشاء وبدعم اقتصادها.

¹ محمد تاتي، أثر الانفاق العام على الاستثمار الاجنبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد

كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص 59.

² أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1985، ص 163.

ب- الأسباب الاجتماعية:

أدت رغبة السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمناطق الصناعية إلى زيادة الإنفاق العام المخصص للخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وكذا المتعلقة بالنقا والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء وغيرها.

ت- الأسباب الإدارية:

أدت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية إلى اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها هذا ما أدى إلى ضرورة استحداث إدارات عامة ووحدات وزارية وكذا الزيادة في عدد الموظفين والمستخدمين وفي مرتباتهم للقيام بالخدمات والإشراف على الهيئات العامة للدولة ومؤسساتها.

ث- الأسباب المالية:

تعددت مصادر التمويل المالي الدولية والإقليمية وحتى الداخلية مما أدى إلى تسهيل عمليات الاقتراض، ما شجع الدولة وسهل لها عمليات تمويل خزائنها العامة ليتسنى لها الزيادة في معدلات الإنفاق العام استجابة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية.

ج- الأسباب السياسية:

كما يمكن أن يكون السبب الفعال في ظاهرة تزايد الإنفاق العام هو تطور إيديولوجية الدولة وفلسفتها السياسية خاصة بعد انتشار مبادئ الحقوق الأساسية والحريات العامة وباقي المبادئ والشعارات الديمقراطية فأصبحت الدولة تأخذ على كاهلها تلبية مطالب فئات المجتمع خاصة الفئات المحرومة ومحدودة الدخل، كما عمدت الدولة إلى الدخول في معترك الاستثمار العامة والإكثار من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية لمسايرة التطورات الحاصلة ولتلبية رغبات مواطنيها¹.

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 82-88.

المبحث الثالث: النفقات العمومية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية

لم يعد الاهتمام بالإنفاق العام يقتصر على الناحية الكمية فقط بل تعداه إلى الناحية الكيفية، إذ تهدف دراسة النفقات العمومية إلى تحديد آثارها الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية، باعتبارها وسيلة تستخدمها الدولة في إطار السياسة المالية لبلوغ أهدافها، لذا فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية

سنتناول في هذا المطلب مفهوم السياسة الاقتصادية، أنواعها، أساليبها وأهدافها.

أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية:

تعرف على أنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما.

كما يقصد بالسياسة الاقتصادية، كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يمتلكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق التي تمكننا من تحقيق هذه الأهداف. وتشمل السياسة الاقتصادية على العناصر التالية¹:

1) تحديد الأهداف:

على الدولة أن ترسم الأهداف التي تريد الوصول إليها مسبقاً، كتوازن ميزان المدفوعات، التشغيل الكامل، النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار.

2) ترتيبها:

أي وضع تدرج بين الأهداف وخاصة غير المنسجمة منها، فإن تخفيض هامش الربح بهدف التخفيف من الفوارق قد يؤدي إلى نتائج عكسية في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار.

3) تحديد الارتباطات بينها:

من خلال صياغة نموذج اقتصادي يبرز العلاقات بين مختلف الأهداف، فإذا خفضت الأسعار زاد الطلب وتراجع هامش الربح مثلاً.

¹ - نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت 1990، ص 141.

4) اختيار الوسائل:

أي الأدوات الأكثر كفاءة في الوصول إلى الهدف، وتختلف وسائل السياسة الاقتصادية باختلاف الهدف المرجو منها¹.

ثانيا: أنواع السياسة الاقتصادية:

للسياسة الاقتصادية عدة أنواع أهمها:

1) سياسة الإنعاش:

تعني إعادة بعث النشاط الإنتاجي عن طريق تشجيع الاستثمار، تسهيلات القروض وتخفيض الضرائب.

2) سياسة الانكماش:

تهدف هذه السياسة عادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي، باستعمال إجراءات معينة كرفع الضرائب، مراقبة الكتلة النقدية، تجميد الأجور والاقطاعات الضريبية من الدخل.

3) سياسة التوقف ثم الذهاب:

يعني التناوب المتسلسل بين سياستي الإنعاش والانكماش حسب بنية الجهاز الإنتاجي، عرفت هذه السياسة خاصة في بريطانيا.

4) سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:

ترمي لتحفيز النشاط الاقتصادي والتشغيل عن طريق تكييف الجهاز الصناعي وفقا لتطور الطلب العالمي بتدعيم القطاعات المصدرة خصوصا

5) سياسة الضبط:

هي تحمل الآليات التي تهدف إلى المحافظة على اتزان الوضع الاقتصادي من خلال التقليل من التضخم، توازن ميزان المدفوعات، التشغيل الكامل واستقرار العملة².

¹ - أحمد زكي بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

² - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 31-

ثالثاً: أساليب السياسة الاقتصادية:

إن تحديد واختيار الوسائل الكفيلة لبلوغ أهداف السياسة الاقتصادية يعتبر أمراً في غاية الأهمية، لذلك وجب التمييز بين مختلف أساليبها التي يمكن تلخيصها كالتالي:

1) السياسة التجارية:

هي تلك التدابير المطبقة من طرف الدولة على التجارة الخارجية معتمدة في ذلك على ميكانزمات ووسائل مباشرة وغير مباشرة كترخيص الاستيراد، الرسوم الجمركية، الرقابة على الصرف وإتباع نظام الحصص لتحقيق غايات معينة كتأمين الموارد المالية، الحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني، توازن ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج الوطني.

2) السياسة المالية:

تتمثل أساساً في استخدام الإيرادات والنفقات العمومية للوصول إلى العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، سواء في حالة التضخم أو الكساد.

أ- حالة التضخم:

أين يكون العرض الكلي أدنى من الطلب الكلي مما يؤدي إلى الارتفاع الأسعار، فتسعى السياسة المالية لخفض مستوى الطلب الكلي من خلال:

✓ الرفع من الضرائب حتى تتراجع دخول المستهلكين وينخفض الطلب الكلي عندئذ يستقر المستوى العام للأسعار.

✓ التخفيض من إنفاق العام الذي يقود إلى تراجع الطلب الاستهلاكي وبالتالي الطلب الكلي، فيتم الحد من ارتفاع الأسعار.

✓ كما أن المزج بين رفع الضرائب وتخفيض الإنفاق العام يحد من التضخم.¹

¹ - جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص 157.

ب- حالة الكساد:

هي الحالة العكسية لسابقتها، أين يكون العرض الكلي مرتفعاً عن الطلب الكلي، فتنخفض الأسعار كما تشهد الأسواق حالة من الركود، تغلق المصانع ويسرح العمال (ارتفاع مستويات البطالة) فتلجأ الدولة إلى إحدى الطرق التالية لتطبيق السياسة المالية حتى تتدارك الأزمة.

✓ الرفع من النفقات لتزداد دخول المستهلكين ويرفع الطلب الكلي، فيزدهر الإنتاج وتراجع مستويات البطالة.

✓ كما يمكن لدولة أن تقلل من الضرائب وتزيد من الإنفاق العام في أن واحد حتى يرتفع الطلب الكلي ويتطور الإنتاج، بغرض الحد من الكساد.

3) السياسة النقدية:

غالبا ما يقوم بهذه السياسة البنك المركزي لأنها ترتكز أساسا على خلق النقود إذ تلعب دورا كبيرا في مكافحة التضخم وتنشيط الحياة الاقتصادية، فإذا كانت الدولة تنتهج سياسة انكماشية فإنها تسعى لتخفيض الكتلة النقدية حتى ينخفض الطلب الكلي، أما إذا كانت تتبع سياسة توسعية فإنها تسعى لزيادة عرض النقود بغية تحفيز الطلب الكلي¹.

رابعاً: أهداف السياسة الاقتصادية:

إن تطبيق أي سياسة يرجى من ورائه بلوغ أهداف معينة كذلك الأمر بالنسبة للدول عند تطبيقها للسياسة الاقتصادية، كونها تسعى من خلال هذه الأخيرة لتحقيق الاقتصاد قصد المحافظة على مستوى معيشة المجتمع، عن طريق إشباع حاجات أفراد من السلع والخدمات التي يحتاجونها، التقليل من نسب البطالة، تأمين القدرة الشرائية من خلال الحرص على استقرار المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى عملها على تخفيض حجم الواردات قصد تحسين وضع ميزان المدفوعات، ولعل من أبرز أهداف السياسة الاقتصادية نذكر ما يلي:²

¹ - جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 158-159.

² - محمد زكرياء، ص 22.

1/ النمو الاقتصادي:

إذا كان الهدف من وراء السياسة الاقتصادية هو تحقيق النمو الاقتصادي، الذي يعني الزيادة المستمرة والمنظمة في الإنتاج الوطني بقدر أكبر من التزايد الديموغرافي مع استخدام أمثل للموارد المتاحة واستيعاب أكبر للزيادة في عدد العمال وحب البحث عن الآليات الكفيلة برفع مستوى الإنتاج، منة خلال الاستعمال الكامل والكفاء للطاقات الإنتاجية.

2/ التوازن في ميزان المدفوعات:

إن الموقف الاقتصادي للدولة تجاه الاقتصاديات الخارجية يتحدد تبعاً لوضع ميزان مدفعاتها، إذ يجب أن تتعادل حقوق بلد ما مع ديونه أو التزاماته، فإذا كان ميزان المدفوعات متوازناً شجع المبادلات الاقتصادية وعمل على استقرار العملة، أما إذا كان عاجزاً فإنه يؤثر على الاقتصاد المحلي من خلال ارتفاع المديونية الخارجية، انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ما يشكل عبأً على الاقتصاديات الضعيفة.

3/ التشغيل الكامل:

معناه الاستعمال الكلي لعناصر الإنتاج (رأس المال والعمل...)، إذ يهدف إلى الاستخدام الكامل لكافة الطاقات الإنتاجية والقضاء على البطالة، بالإضافة إلى الحد من تعويض البطالين لأن ذلك من الممكن أن يكبح إمكانية النمو الاقتصادي.

4/ التحكم في التضخم:

من خلال المحافظة عليه عند معدلات مقبولة، لأن تذبذبه يؤدي إلى إبطال التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية، ويفقدها النجاعة اللازمة لنجاحها ما قد يجر إلى نتائج عكسية¹.

¹ - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، ص 69-70.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العمومية

أولاً: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العمومية

هي التغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية، نتيجة تطبيق الدولة لسياسة اتفاقية عامة قصد التأثير في الانتاج والاستهلاك الوطني أو طريقة توزيع الدخل، المستوى العام للأسعار، أو التشغيل بغية تحقيق التوازن الاقتصادي¹،

أ- على الإنتاج الوطني:

تؤثر النفقات العامة مباشرة (ايجاباً أو سلباً) على الإنتاج الوطني الذي يعني مجموعة القيم المضافة المتولدة عن النشاط الانتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة كما به مجمل السلع والخدمات المنتجة خلال السنة والتي يمكن تقييمها نقداً، إن على رغبة وقدرة الافراد على العمل والادخار، الاستثمار أو على انتقال عناصر الانتاج وتحويلها من مكان لآخر².

1/ أثر النفقة العامة على رغبة وقدرة الافراد على العمل الادخار والاستثمار:

كما يمكن الاتفاق العام أن يمس بقدرة الافراد على العمل باعتبارهم عنصراً أساسياً من عناصر الانتاج التي تسعى السلطات العامة لتطويرها كما وكيفا، من خلال رفع النفقات المتعلقة بتحسين قدراتهم الذهنية والجسمية وتأمينهم ضد المخاطر المستقبلية عن طريق دعم قطاعات التعليم، الصحة التأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى المحافظة على الامن الداخلي والخارجي والحرص على ارساء العدالة فإذا زاد الاشخاص للعمل ارتفعت بالضرورة انتاجهم ما ينعكس ايجاباً على الانتاج الوطني.

وعليه تتطور دخول الافراد نتيجة تحسين أدائهم الانتاجي، ما يؤدي لرفع الادخار الذي تضمنه النفقات المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى ذلك يمكن للنفقات العامة الاستثمارية كان تمنح الدولة امتيازات وإعانات للقطاع الخاص والعام أن تحسن وتوسع المناخ الاستثماري فتتكون رؤوس الأموال التي تؤدي لزيادة القدرات الانتاجية³.

¹ - محمد تاتي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

² - عبد الكريم صادق بركات، مرجع سبق ذكره، ص 302.

³ - محمد سعيد فهود، مبادئ المالية العامة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1978، ص 103-104.

2/ أثر النفقة العامة على انتقال عناصر الانتاج وتحويلها:

تؤدي النفقات العامة أيضا لانتقال عناصر الانتاج من فرع انتاجي لآخر ومن مكان لآخر نتيجة ضرورات ظرفية أو ابعاد تنموية كتحويل عناصر الإنتاج من قطاعي الزراعة مثلا في ميدان الانتاج الحربي في حالة حروب أو زيادة أهمية القطاع العام وتوجيه إنتاج القطاع الخاص بغرض تشجيع اقامة صناعات جديدة.

كما تستطيع الدولة أن تزيد ما ينفق على الشؤون الصحية، التعليم والمشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة أو النائية غير المستغلة ذلك إلى كفاية سكانها وزيادة قدرتهم على العمل والادخار، ما قد يغري هؤلاء لاستثمار رؤوس أموالهم فيها وبالتالي انتقال عناصر الانتاج لمثل هاته المناطق وعليه يمكن للنفقات العمومية أن تسبب انتقال عوامل الانتاج من منطقة لأخرى داخل الاقليم الواحد، ومنه تفقد النفقات العامة لتحويل عناصر الانتاج من قطاع لآخر أو انتقالها من مكان لغيره فصد الرفع من الانتاج الوطني¹.

ب- على الاستهلاك الوطني:

عن طريق الزيادة الأولية في الطلب، إما بطلب الدولة لسلع وخدمات قصد استهلاكها نتيجة رفع الانفاق الحكومي الاستهلاكي أو زيادة طلب الافراد بغرض اشباع رغباتهم الاستهلاكية المتزايدة والناجمة عن النفقات التي توزعها الدولة على شكل أجور وتحويلات².

1/ أثر نفقات الاستهلاك الحكومي:

تقوم الدولة بالإنفاق العام مقابل الحصول على سلع استهلاكية بغرض اشباع الحاجات العامة أو توفير خدمات استهلاكية كالأمن التعليم والصحة، ما يدفع بالاستهلاك الوطني إلى الارتفاع.

كما يمكن لها أن توزع خدمات أو سلع مجانا أو بمقابل جزئي وهو ما يراه البعض تحويلا للاستهلاك من الافراد إلى القطاع العام الذي لا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الوطني، بل يستطيع هذا النوع من الاستهلاك أن يؤثر على هيكله الاستهلاك الوطني بتحفيز الحصول على سلع مقابل تهميش أخرى،

¹ - عبد الكريم صادق بركات، مرجع سبق ذكره، ص322.

² - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص116.

وبالتالي على التشغيل والأسعار غير أنه من المنطقي أن انفاق الأموال العامة من أجل الحصول على السلع الاستهلاكية بغض النظر عن نوعها أو الفائدة المرجوة منها برفع الاستهلاك العام.¹

2/ أثر النفقة الاستهلاكية الخاصة بدخول الأفراد:

تدفع الدولة مقابل ما يقدمه موظفوها وعمالها مرتبات ومعاشات توجه جزئيا أو كليا إلى اشباع الحاجات الاستهلاكية من سلع وخدمات، أي أن مداخيل الأفراد تصرف لزيادة الاستهلاك الفردي ومن ثم الاستهلاك الوطني.²

ج- على المستوى العام للأسعار والتشغيل:

تستطيع النفقات العمومية أن تمس بالمستوى العام للأسعار وكذا التشغيل بالطريقة التالية:

1/ أثر النفقات العمومية على مستوى العام للأسعار:

لم يعد تحديد الأسعار مقتصرًا على السوق بفعل قوى الطلب والعرض، حيث أصبحت للدولة مخبرة بين تدخلها التلقائي أو المطالب به في قطاعات معينة لتحديد المستوى العام للأسعار.

إذ يتم ذلك مباشرة من خلال تدخل الدولة باستعمال الوسائل المتوفرة لديها في إطار برامجها الاتفاقية بواسطة رفع المنح والاعانات أو الإشراف المباشر على الانتاج وكذا تطبيق السياسة الضريبية النقدية و الانتمائية بالإضافة إلى السياسة الأجرية كما يمكنها التأثير على العوامل المحدد للأسعار أي العرض والطلب كتوجيه المستهلك والمنتج بواسطة الحملات الإعلانية، سعيا منها إلى المحافظة على استقرار الأسعار وفق الوضعية الاقتصادية بتطبيق سياسة تهدف إلى الحد من ارتفاع الأسعار في حالة التضخم، أو خفضها في حالة الانكماش والكساد.³

2/ أثر النفقات العمومية على التشغيل:

¹ - نفس الرجوع السابق، ص 116.

² - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 117.

³ - عبد الكريم صادق، مرجع سبق ذكره، ص 334-335.

مما لا شك فيه أن للإنفاق العام دور رئيسي في تحقيق العمالة وزيادة التشغيل سواء بدعم القطاع الخاص "أقحامه في الحياة الاقتصادية: وتطويره قصد امتصاص البطالة أو اللجوء إلى المشروعات العامة لنفس الغرض.

إن الإنفاق الحكومي على الاستثمار، الاستهلاك وصافي ما في حوزة الأفراد من أصول هي من أهم أنواع الانفاق تأثيرا على حجم التوظيف، إذ أن العلاقة بين الإنفاق العام وحجم التوظيف طردية، هذا ويؤثر الانفاق العام الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال فزيادة الانفاق الحكومي مع بقاء الانفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظيف، غير أنه في حالة انخفاض حجم الانفاق الخاص مع زيادة في الانفاق العام لنقص حجم التوظيف، لأنه في الحالة الأخيرة عند استخدام الدولة للأفراد في مشروعاتها لا يعني أنها تخلق وظائف بل تحمل على تحويل الموارد وخاصة البشرية منها من القطاع الخاص إلى العام نتيجة إغرائهم بالتحفيز الذي تمنحه¹.

ثانيا: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العمومية

تتجلى الآثار الغير المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك والانتاج من خلال أثري المضاعف والمعجل أو ما يعرف على التوالي بالاستهلاك المتولد والاستثمار المولد، زيادة على تأثيرها في إعادة توزيع الدخل الوطني. إذ تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على الاستهلاك وبشكل غير مباشر على الانتاج بفعل أثر المضاعف غير أنها تؤثر بشكل مباشر على الانتاج وغير مباشر على الاستهلاك بفضل أثر المعجل².

1/ أثر النفقات العامة من خلال أثر المضاعف:

¹ - نعمت الله نجيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² - باهر محمد علتم، اقتصاديات المالية العامة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1998، ص 76.

يعتبر كينز أول من أشار لمبدأ المضاعف إذ تعرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار غير أن فكرة المضاعف وتحليل أثره لا ترتبط حصرياً بالاستثمار في الفكر الاقتصادي الحديث بل يمكن أن تتعداه إلى ظواهر اقتصادية أخرى كالاستهلاك أو الانفاق العام.

حيث عمد كينز لتحليل أثر الاستثمار على الاقتصاد الوطني ومن ثم على الاستهلاك على اعتبار أن الزيادة في الانفاق الاستثماري تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني لا بمقدار الزيادة الأولية في الاستثمار بل بكميات مضاعفة تضاف إلى تلك الزيادة الأولية في الاستثمار، ما ينجز عنه زيادة النفقات الاستهلاكية. وتستمر الحلقة من خلال ما يعرف بدورة الدخل¹.

الانتاج ← الدخل ← الاستهلاك ← الانتاج

إن المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الاجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الانفاق ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\mu = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{(1-pmc)}$$

حيث:

μ : تمثل مضاعف الاستثمار.

Pmc : تمثل الميل الحدي للاستهلاك لدالة الاستهلاك الكلية.

G : تمثل الانفاق الحكومي.

نلاحظ أن المضاعف يرتبط طردياً بالميل الحدي للاستهلاك وعكسياً بالميل الحدي للادخار لأنه من الناحية النظرية = الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = الواحد الصحيح وعليه يساوي الميل الحدي للاستهلاك فيصبح المضاعف كالتالي:

¹ - رفعت المحجوب، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص 103-108

$$\mu = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{pms}$$

حيث أن:

Pms : يمثل الميل الحدي للاذخار لدالة الادخار الكلية.

كما يمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال منحنى سوق السلع والخدمات (is) عند التوازن "العرض الكلي يساوي الطلب الكلي"¹:

$$Y = C + I + G + \Delta S$$

حيث:

Y : يمثل الدخل.

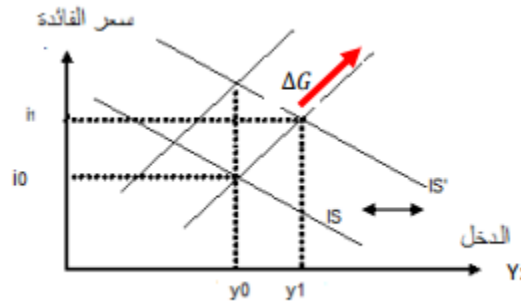
I : الاستثمار

C : الاستهلاك.

G : الانفاق الحكومي.

ΔS : صافي الصادرات.

الشكل رقم (01): منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات



المصدر: مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسية، (ترجم وتعريب محمد إبراهيم منصور)، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 457.

عند زيادة الانفاق الحكومي بالمقدار ΔG فإن المنحنى is سينتقل إلى اليمين is' ويرتفع الدخل من y_0 إلى y_1

¹ نفس المرجع السابق، ص 106

حيث أن:

$$\Delta y = M. \Delta G \quad \text{وعليه} \quad y_1 = y_0 + \Delta y$$

أي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك زادت قيمة مضاعف الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني¹.

2/ أثر النفقات العامة من خلال أثر المعجل:

إذا كان اهتمام كينز قد انصب على دراسة مبدأ المضاعف الذي يقيس عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة زيادة في الانفاق الاستثماري فإن اهتمام كل من كلارك روبنسون وهارود قد اتجه نحو مبدأ المعجل الذي يقيس عدد تضاعف الاستثمار نتيجة زيادة الدخل الوطني. يمكن شرح أثر المعجل من المعادلة التالية:

$$Kt = v. yt$$

يمكن شرح أثر المعجل انطلاقاً من المعادلة التالية:

Kt : الناتج في الفترة t

v : المعجل وهو كمية ثابتة، أي نسبة رأس المال إلى الناتج.

بفرض أن مستوى الناتج يرتفع في الفترة الموالية $(1+t)$ فإن مخزون رأس المال سيرتفع كذلك وفق العلاقة التالية²:

$$kt = v. yt$$

وبالتالي التغير في مخزون رأس المال يعطى بالعلاقة التالية:

$$\Delta = v. \Delta y = v. (y_t - y_{t-1}) = v. y_t - v. y_{t-1} \quad k = k_t - k_{t-1}$$

¹- عبد الكريم صادق بركات، مرجع سبق ذكره، ص 314.

²- مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسية، (ترجمة وتعريب إبراهيم منصور)، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 462.

وبما أن الاستثمار الصافي ما هو إلا التعبير في مخزون رأس المال فإن:

$$It = \Delta k_t = v \cdot y_t$$

زيادة الانفاق العام تؤدي لارتفاع الدخل الوطني ومن ثم زيادة الاستثمار قصد الاستجابة للاستهلاك الإضافي.

غير أن أثر المعجل يرتبط بتقديرات منتجي السلع الاستهلاكية تجاه الطلب المتوقع من حيث ديمومته أم أنه طلب مؤقت لا يدفعهم إلى زيادة حجم استثماراتهم، كما أنه يتوقف على الأسلوب الفني للعملية الإنتاجية واختلافه من قطاع لآخر بالإضافة إلى مستوى القدرات الإنتاجية ومدى توفرها فضلا عن مستوى مخزون السلع الاستهلاكية فإذا توفر هذا المخزون حد أثر المعجل.¹

3/ أثر النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل:

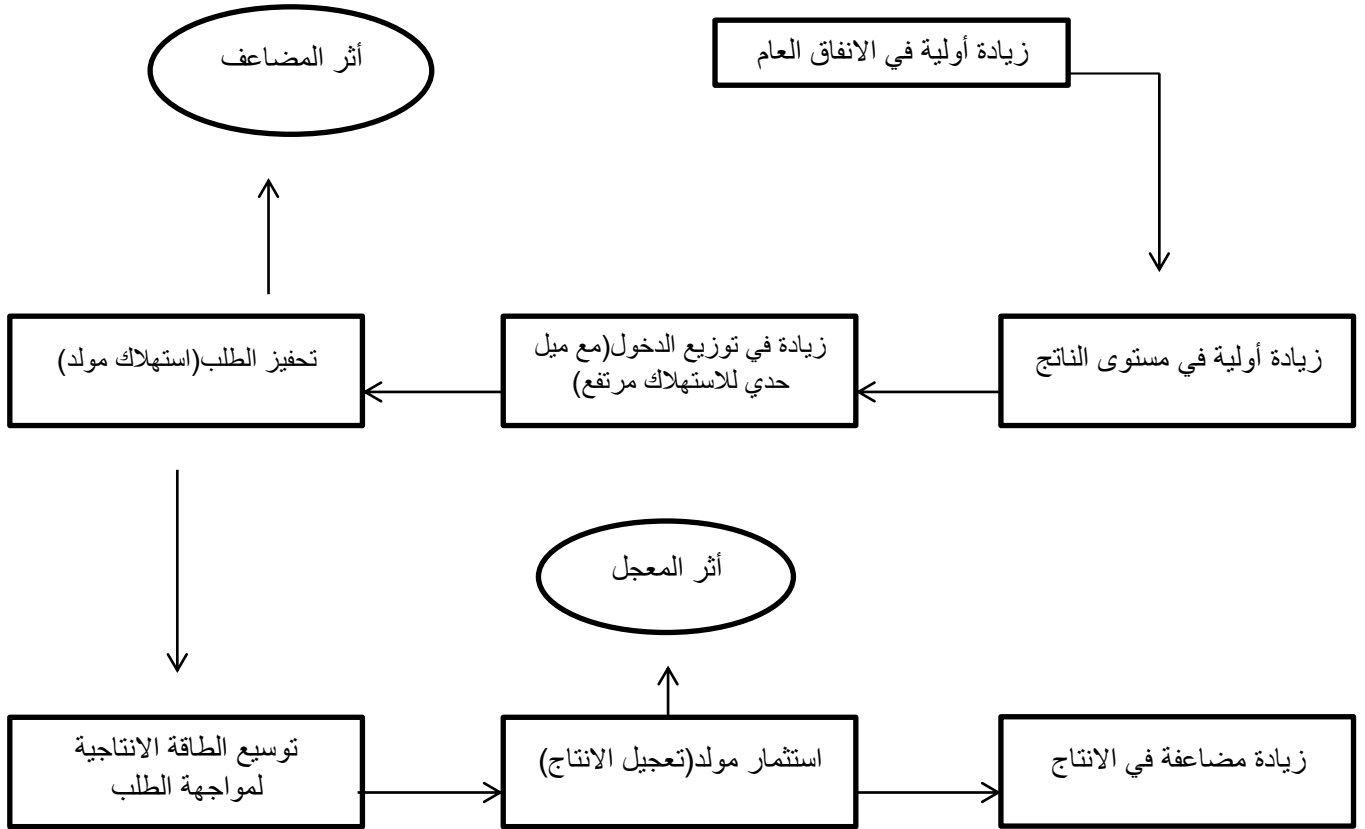
إذ يقصد بتوزيع الدخل الحجم والكيف الذي يوزع به الدخل بين مختلف شرائح وطبقات المجتمع، فقد تؤدي النفقات العامة إلى حصول بعض الأشخاص على أموال باعتبارهم مساهمين في تكوين الدخل وهذا ما يعرف بالتوزيع الأولي الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج والاستهلاك على حد سواء.

كما يمكن أن تعمل النفقات التحويلية على إعادة الدخل، أي توزيع الدخل على الأفراد باعتبارهم مستهلكين وهو ما يعرف بالتوزيع النهائي الذي يؤدي الاستهلاك.²

¹ - مايكل ابد جمان، مرجع سبق ذكره، ص 460.

² - نفس المرجع السابق، ص 459.

الشكل (02): يوضح آلية المضاعف والمعجل



المصدر: رفعت المحجوب، الطلب الفعلي، دار العربية، القاهرة، 1984، ص 113.

المطلب الثالث: المؤشرات الكمية لقياس آثار النفقات العمومية

(1) الميل المتوسط للنفقات العامة: يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة تدخل الدولة في النشاط

الاقتصادي ويتم التوصل إليه من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{الدخل القومي لنفس السنة}}$$

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر تفوق نسبة 50% فهذا يعني أن الدولة في هذا ذات توجيهات تداخلية في النشاط الاقتصادي وتسعى للعب دور التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال مؤسسات القطاع العام، أما إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر عن 50% فهذا دليل على عدم رغبة الدولة في هذا البلد في التدخل في النشاط الاقتصادي

(2) الميل الحدي للنفقات العامة: يوضح الميل الحدي للإنفاق العام ذلك الجزء من الزيادة في الدخل

القومي الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة، بمعنى أنه يكشف عن معدل التغيير في الإنفاق

العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام

الصيغة التالية¹:

$$\text{الميل الحدي للإنفاق العام} = \frac{\Delta \text{ النفقات العامة}}{\Delta \text{ الدخل القومي}}$$

ونلاحظ أن المعادلة (01) لا توضح بصورة بارزة عن العلاقة الاحصائية القائمة بين النفقات العمومية

والدخل القومي مما يستدعي تحديدها وتوضيح نتائج المعالم الاحصائية لها، وتعد العلاقة الخطية بين

النفقات العامة والدخل القومي أفضل تمثيلاً ويمكن التعبير عنها بلغة الاقتصاد القياسي كما يلي:

$$y = a + bx$$

حيث أن:

Y: النفقات العامة.

X: الدخل القومي.

¹ - محمد زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 31.

a: الحد الثابت.

b: الميل الحدي للنفقات العامة.

ويمكن التعبير عن الميل الحدي بمعامل عددي تتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد، فارتفاع الميل الحدي يؤثر على تجنيد جزء كبير من الزيادة في الدخل القومي لأغراض الانفاق العان. وكما يعبر عن تزايد اهتمام الدولة بالحاجات العامة، في حين انخفاض معامل الميل الحدي يؤثر على انخفاض النسبة المخصصة من الزيادة في الدخل القومي إلى النفقات العامة، مما يوحي بقلّة الاهتمام بالحاجات العامة ويمكن استخدام المعامل العددي للميل الحدي للنفقات العامة في اجراء المقارنة بين الدول وكذلك داخل الدولة عبر الفترات الزمنية المختلفة.¹

(3) متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة: ويستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد من خلال قيمة الخدمات الصحية (التعليمية والمعاشية المقدمة له) ويمكن الوصول اليه من خلال المعادلة التالية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من النفقات العمومية} = \frac{\text{النفقات العامة لسنة معينة}}{\text{تعداد السكان لنفس السنة}}$$

ونلاحظ من العلاقة (2) أن عدد السكان يلعب دورا بارزا في تحديد قيمة هذا المؤشر إذ أن زيادة عدد السكان بشكل يفوق الزيادة في النفقات العامة سوف يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من هذه النفقات وبالتالي تراجع مستوى الرفاه الذي يتمتع به المجتمع.²

¹ - رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص 120.

² - مايكل ابد جمان، مرجع سبق ذكره، ص 472.

خلاصة الفصل الأول:

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها، إذ يلعب الإنفاق العام دورا حاسما في التنمية الاقتصادية، فمن خلاله تحافظ الحكومات على الهوية الوطنية وتوفر البنية الأساسية اللازمة للتنمية وتؤثر في معدلات التنمية وفي توزيع منافعها وتهيئة الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان وتوضح قراءة أرقام هذه النفقات مدى أهمية السياسة الاتفاقية والأهمية النسبية لعناصر هذه النفقات.

الفصل الثاني

المتغيرات الاقتصادية

مقدمة الفصل:

يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة في مختلف بلدان العالم، وتعتبر برامج التنمية الاقتصادية، وتعتبر برامج التنمية الاقتصادية من أهم أطروحات الأحزاب المتطلعة إلى الحكم، وعلى أساسها يقاس نجاح الحكومات أو إخفاقها، ومن خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فغن ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى معيشة السكان، توفير العمالة، الحد من البطالة، خفض معدلات التضخم وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج.

يأتي الاهتمام بمواضيع التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي، انطلاقاً من أن هذه القضايا تعد من أهم اهتمامات الخبراء والاقتصاديين وصانعي القرارات على أعلى مستوى من الهرم، لما لها من الأثر على تطور وتقدم المجتمعات، وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل إظهار أهم جوانب النمو الاقتصادي وكذا التضخم والبطالة وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ما يلي:

➤ المبحث الأول: النمو الاقتصادي

➤ المبحث الثاني: التضخم

➤ المبحث الثالث: البطالة

المبحث الأول: النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أهم أهداف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، ومن الضروري تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، قبل القيام بأي دراسات حوله، فما هو النمو الاقتصادي؟ وكيف يتم قياسه؟ وماهي محدداته؟

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما

1) تعريف النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكد على¹:

أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيراً ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمواً اقتصادياً².

كما يعرف بأنه "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"³.

¹ - بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومه لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 04.

² - د. محمد عبد العزيز عجمية، د. محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية لنسر، الاسكندرية، 2003، ص 69

³ - محمد عبد الع. زيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، الاسكندرية، 10.

كذلك يعرف بالزيادة في اجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وليس النقدي¹.

هو تلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسبة المئوية للنتاج الصافي PNN أو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي PIB مقاسا بالنسبة للفرد ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاهية².

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الناتج الوطني مقاسا بالأسعار الثابتة³.

يعرف أيضا "بالزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الناتج الوطني خلال فترة زمنية محددة"

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه قدرة الأمة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد، وتكون هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الإيديولوجية والمؤسسة التي يطلبها ذلك النمو ومن هنا نستنتج أن النمو الاقتصادي يتطلب:

- زيادة مستمرة في الناتج القومي.

- التقدم التكنولوجي.

تغييرات إيديولوجية ومؤسسية تساعد النمو⁴.

ومنه فإن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام ويعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن القدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي⁵.

¹ - حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 268.

² - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 71.

³ - بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

⁴ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 12.

⁵ - السيد محمد أحمد السريني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة الإسكندرية، 2008، ص 361.

(2) تعريف التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية "على أنها عملية مجتمعية واعية موجهة على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نام"¹.

كذلك تعرف على أنها عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم².

كما تعرف بأنها عملية تستخدمها الدولة وغير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه³.

ومن هنا نجد أن التنمية الاقتصادية ماهي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة وهذا غير طبيعي ويعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل حتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائما إلى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة⁴.

(3) الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

على الرغم من التداخل بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إلا أن الاختلاف بينهما كبير، فمفهوم التنمية الاقتصادية مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث تعرف التنمية على أنها "عملية رفع المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية، والتنمية بأنواعها المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية)، فالتنمية الاقتصادية تعتبر المحرك الأساسي لكافة أنماط التنمية الأخرى حيث تعرف التنمية الاقتصادية على أنها زيادة سريعة، مستمرة ومتراكمة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي. أما النمو الاقتصادي فهو يعني الزيادة

¹ - محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² - ميشيل توادرو، التنمية الاقتصادية، (ترجمة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود)، دار المريح للنشر، الرياض، 2006، ص 123.

³ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 02.

⁴ - بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

النسبية في الناتج القومي وبذلك يعتبر النمو الاقتصادي جزءا من التنمية الاقتصادية، ولتوضيح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ندرج الجدول التالي¹:

الجدول رقم (01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
نمو تلقائي وحركة آلية	تحدث عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
يخضع للدورات الاقتصادية	لا تخضع لمثل هذه الدورات
يكون في الدول المتقدمة	تكون في الدولة النامية
يحصل في ظل نظام السوق	تحدث في ظل التخطيط من قبل الدولة
لا يحدث تغيير في هياكل المجتمع والقطاعات الاقتصادية	تحدث تغيير في هيكل الاقتصاد
يرتبط بنظرية اقتصادية	ترتبط بسياسات واستراتيجيات اقتصادية

المصدر: بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، ص 89.

ثانيا: قياس النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الاقتصادي، حيث من خلاله تتبين العلاقة بين مدخلات ومخرجات الاقتصاد، ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الاقتصادي، حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصادي حيث عادة نستعمل معيارين لقياس الدخل².

¹ - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، 1999، ص 35،

² - نفس المرجع السابق، ص 118.

أ- الناتج الوطني الخام:

هو قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة وتستثنى السلع الوسيطة (السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى).

وهو يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد وهو الأكثر شيوعاً في حساب الدخل أي عوامل إنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الاقتصاد المحلي أو في الخارج¹.

ب- الناتج الداخلي الخام:

يشبه الناتج المحلي الخام إن لم يكن ذلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد بحيث أسس من قبل مقيمين أجنب ولكن باستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعيشون في الخارج، أي من طرف عوامل إنتاج مقيمة والتي تتكون عوامل وطنية وأخرى خارجية.

إن الناتج المحلي الخام والناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي².

ج- الناتج الداخلي الخام الحقيقي والاسمي:

يقيس الناتج الداخلي الخام الاسمي الناتج بالأسعار القائمة عند الحصول على الدخل، وبما أنه يمثل كميات مادية من الناتج والتي ينتج عنها منفعة الأفراد ورفاهيتهم، فإنه يمكن أن يتسبب في عدم فهم عمل الاقتصاد وتقييم أدائه إذا ما أخذ به على هذا النحو.

وفي المقابل فإن الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة يأخذ التضخم بعين الاعتبار حيث يتم قياسه لسنوات مختلفة وبالأسعار القائمة في سنة معينة تسمى سنة الأساس.

¹ اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999، ص 234.

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 119.

إن الناتج الداخلي الخام الاسمي هو قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الجارية ولقياس رفاهية الاقتصاد بطريقة صحيحة يجب أن نقيس حجم الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التغير في الأسعار.

وهذا ما يسميه الاقتصاديين بالناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة.

إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي لأي اقتصاد وطني غالبا ما يستعمل بوصفه مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد والنمو الاقتصادي.¹

لكن في الواقع ثمة مشكلات في استخدام الناتج المحلي الإجمالي الفردي لقياس جودة الحياة وجودة الوضع العام للسكان نذكر منها:

1- إن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي يختلف اعتمادا على سلة السلع المستعملة لتخفيض القيمة الاسمية أو اعتمادا على سنة الاساس المستعملة في القياس.

2- إن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن إنفاقا سلبيا مثل الإنفاق على تخلص الماء الملوث من التلوث أو بناء السجون.. إلخ

3- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحساب وفورات الخارجية الإيجابية التي ربما تنتج من خدمات مثل التعليم والصحة.

4- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب قيمة كل النشاطات التي تحصل خارج مكان السوق، ولا يدخل في الحساب نشاطات القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق، بل يدخل تقديرات لتلك النشاطات فقط.

5- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية معينة مثلا السيارات والمنازل المستعملة.

6- الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة والتي ربما تعكس تغييرا في مستوى المعيشة.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 120.

7- الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة والتي ربما تعكس تغيرا في مستوى المعيشة.

كما أن الاقتصاديين وابعين جيدا لنقاط ضعف الناتج المحلي الإجمالي أو نواقصه، وهكذا يجب دائما أن ينظر له فقط بوصفه مؤشرا وليس مقياس مطلقا¹.

❖ طرق قياس النمو الاقتصادي:

إن قياس الإنتاج الكلي في المحاسبة الوطنية هو الناتج الداخلي الخام، حيث هناك ثلاث طرق لتقدير الناتج الداخلي الخام لاقتصاد ما.

1/ طريقة الإنفاق:

الناتج الداخلي الخام هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة، إن الإنفاق الكلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي انطلاقا من كون أن عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، هذا يعني أن هناك طرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل².

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

$$Y = C + I + G + (M - X)$$

C: الاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي).

I: الاستثمار (إنفاق قطاع الأعمال).

G: الإنفاق الحكومي.

¹ محمد زكرياء، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص اقتصاد كمي 2013-2014، ص 44.

² د. عبد الزهرة فيصل يونس، الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي، دار دجلة لنشر والتوزيع، ص 138.

(X-M): صافي الصادرات¹.

2/ طريقة القيمة المضافة:

الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتج النهائي منقوص منها قيمة الاستهلاكات الوسيطة.

القيمة المضافة = قيمة المنتج النهائي - قيمة الاستهلاكات الوسيطة²

3/ طريقة الدخل:

الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخل المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام والتي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين السابقتين التي اعتمدنا فيهما على الإنتاج.

حيث جزء من هذه الدخل هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات (ضرائب غير مباشرة)، وجزء آخر هو عبارة عن مجموع الأجور وهو ما يعرف بعائد العمل والجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأسمال المتمثل في الأرباح³

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

ومن المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة هو يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر أو عوامل الإنتاج وبذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف على التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقيمة الإهلاك⁴.

¹ - عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، 2015-2016، ص 61.

² - محمد زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

³ - عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ص 63.

⁴ - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 223-224.

ثالثاً: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

تتمثل العوامل المحددة للنمو الاقتصادي فيما يلي:

- **العمل:** يعتبر عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج وبالتالي في زيادة معدلات نمو الناتج القومي، ويعتبر النمو الديموغرافي الأساس بالنسبة لزيادة القوى العاملة النشطة. ويجب الإشارة هنا إلى نوعية عنصر العمل، حيث يعتبر التحسن في نوعية عنصر العمل من العناصر الهامة في زيادة إنتاجيته، ويمكن القيام بذلك من خلال التعليم، التدريب، تحسين المستوى الصحي للعامل....الخ.
 - **رأس المال:** يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي يتكون من آلات، تجهيزات، أراضي، مباني، وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج، إذ كلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد بوجه خاص، أدى إلى رفع حجم الناتج ولكي يؤدي رأس المال دوره في النمو الاقتصادي، يجب أن يسبقه الاستثمار في البنية التحتية للدولة والتي تشمل على: إنشاء الطرق، سكك الحديد، نظام الاتصالات، السدود، توصيل الغاز والكهرباء....الخ.
 - **التقدم التكنولوجي:** تشير أغلبية الدراسات أن معظم الزيادات المحققة في حصة الفرد الحقيقية من الدخل الإجمالي في البلدان الصناعية تعزي للتقدم التكنولوجي، فحجم الإنتاج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم العمل ورأس المال فقط، وإنما تطور التكنولوجيا هو الذي يساهم في رفع حجم الناتج من خلال الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، أي أن التقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر¹.
- أما بالنسبة لعنصر الأرض فهو كذلك أحد مصادر النمو الاقتصادي الذي لا غنى عنه، إلا أن هذا العنصر لا يعطى اهتماماً كبيراً في الدول المتقدمة ذلك أن الأرض تستغل بشكل أمثل على عكس الدول النامية.

إن محددات النمو الاقتصادي كثيرة ومتنوعة، ويصعب دراستها وتحليلها جميعاً، إلا أنه أتفق على ثلاثة عوامل كمحددات للنمو الاقتصادي وهي:

¹ - بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 85-88.

- تراكم رأس المال الذي يتضمن كل الاستثمارات في الأرض والمعدات.
- القوى العاملة.
- التقدم التكنولوجي.

وقد استخدمت دوال الإنتاج بصورة واسعة لدراسة المحددات السابقة وذلك لمعرفة أثر كل منها على النمو الاقتصادي، وفيما يلي الشكل العام لدالة الإنتاج:

$$Y = f(A_t, K_t, L_t, t) \dots \dots \dots (1)$$

حيث: Y_t : الناتج القومي الإجمالي

A_t : الأرض

K_t : رأس المال

L_t : العمل

T : المستوى التكنولوجي

وقد قام كل من C. W. Cobb و Pual H. Douglas بتطوير شكل ملائم للدالة وأصبحت بذلك تعرف تحت اسم الاقتصاديين Cobb و Douglas، وتأخذ الشكل التالي:

$$\dots \dots \dots (2) y_t = e^{\emptyset} A_t^{\alpha} L_t^{\beta} K_t^{\gamma}$$

حيث: $y^{\emptyset \alpha \beta \gamma}$ هي ثوابت، و e ثابت القيمة التقريبية (2.71828) وبعد معالجة المعادلة رقم (2) نستنتج المعادلة التالية التي تظهر أن النمو في الناتج القومي هو محصلة النمو في عوامل الإنتاج:

$$\dots \dots \dots (3) \frac{\Delta y}{y} = \emptyset + \alpha \frac{\Delta A}{A} + \beta \frac{\Delta L}{L} + \gamma \frac{\Delta K}{K}$$

حيث يشير Δ إلى مقدار التغير عبر الزمن.¹

¹ - بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

أولاً: الفكر التقليدي

يعتبر الفكر الاقتصادي التقليدي بشقيه الكلاسيكي والنيو كلاسيكي من أهم وأول الاتجاهات التي تطرقت للنمو الاقتصادي، إذ أبرز المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الاقتصادي وتطورها، كما أنها فتحت المجال لبروز نظريات جديدة.

1) النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي: ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو

الاقتصادي إلى كل من آدم سميث عام 1776، دافيد ريكاردو عام 1817، توماس مالتوس سنة 1798، فرانك رامزي سنة 1928 وفرانك نايت سنة 1944.

تحليل آدم سميث: ساهمة آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير *elth of Nation 1776* بحيث يوضح أن التخصص وتقسيم العمل لا بد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يأتي أساساً من الادخار، وهذا الأخير يعتبر نواة النمو الاقتصادي. وبالتالي تصبح عملية النمو تلقائية في ظل التراكم الرأسمالي، فيؤدي رفع تقسيم العمل إلى رفع مستوى الإنتاجية مما سنعكس بالإيجاب على الدخل والربح.¹

تحليل دافيد ريكاردو: يعتبر ريكاردو أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، وبالتالي يرى أن الزراعة هي القطاع الرئيسي والهام في النشاط الاقتصادي، لأنه الدعامية التي توفر موارد العيش للسكان. كذلك اهتم بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي ورأى أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، وقد فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في الإنتاج، لكنه رأى أن ذلك يكون أكثر إمكانية في القطاع الصناعي عنه في القطاع الزراعي. وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات هي: فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية، ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشبيد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح، طور ريكاردو نظرية الربح التي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، ما

¹ - محمد زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 46 - 47.

يؤدي إلى تناقص الدخل المتضمن للربح والأجر والريع، وهذا ما يؤثر سلباً على عملية الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي وهو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد عند الكلاسيك.¹

تحليل روبرت مالوس: يعتبر الاقتصاد الكلاسيكي الوحيد الذي أكد على مكانة الطلب في التأثير على حجم الإنتاج حيث أكد في نظريته المتعلقة بالسكان على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو والتنمية، إذ لم يؤمن بقانون المنافذ القاتل بأن العرض يخلق الطلب ونظر للطلب الفعال كمحدد للعرض كما دافع عن طبقة ملاك الأراضي باعتبارها طبقة محفزة للطلب الفعلي بسبب نمط الانفاق لها الذي يتجه نحو الاستهلاك.

ورأى مالوس ضرورة الحد من الادخار عند مستوى معين حتى لا يقلل من الطلب على الاستهلاك (الطلب الفعال) ما يؤدي للحد من الاستثمار وبالتالي إعاقة النمو الاقتصادي، بالإضافة لإشارته إلى عدم التوافق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو المنتجات الغذائية، حيث يرى أن الأول ينمو وفق متتالية هندسية بينما ينمو الثاني وفق متتالية حسابية ما يؤدي إلى حدوث مشاكل تتعلق بالأمن الغذائي، كما ذهب لتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين رئيسيين قطاع الزراعة الذي يتميز بتناقص الغلة وقطاع الصناعة المستوعب للتقدم التقني والمعروف بتزايد الغلة لسهولة تنميته.

غير أن تحليلاته لم تتحقق على المستوى العالمي رغم اقترابها من الأوضاع السائدة في البلدان المتخلفة نتيجة ظهور وسائل حديثة يمكن من خلالها السيطرة على حجم السكان، كذا ارتفاع الإنتاج الغذائي بمعدلات نفوق تلك التي عرفها نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي.²

2) النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في القرن التاسع عشر بمساهمة الاقتصاديين "ألفريد مارشال A. Marshall، ويسكل K. Wicksell، كلارك I. Clark، وسولو Solow، وقد قام على أساس إمكانية استمرار عملية

¹ - صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966، ص 59.

² - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادي (نظريات، سياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، طبعة أولى، الاردن، 2007، ص 46.

النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما ورد عند الكلاسيك، وتتلخص أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية في النقاط التالية:¹

- النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة ذات تأثير إيجابي ومتبادل.
- يعتمد النمو الاقتصادي على المقدار المتاح من عناصر الإنتاج الممثلة في العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا.
- ❖ **العمل:** تربط النظرية بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- ❖ **رأس المال:** تعتبر عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال الذي يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمار ويرتفع بذلك الإنتاج وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات.
- ❖ **التنظيم:** يستغل النظم التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.
- كما يصف مارشال النمو الاقتصادي كالنمو العضوي الذي لا يتحقق فجأة وإنما بالتدريج، ويعمل النيوكلاسيك ذلك بالاعتماد على فكرة التوازن الجزئي الساكن.
- كما يتطلب النمو الاقتصادي التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك بغية تحسين معدل التبادل التجاري الدولي.²

ثانيا: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي

لا يقل التحليل الكينزي أهمية عن التحليل الكلاسيكي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذ يظهر ذلك من خلال الدراسات التي قام بها كينز والاقتراحات التي أضافها كل من هارود ودومار.

¹ - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² - أحمد رمضان نعمة الله، محمد عزت محمد غزلان، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار التعليم الجامعي، قسم الاقتصاد كلية التجارة، الاسكندرية، ص 32.

1/ النموذج الكينزي: في عام 1936 نشر كينز نظريته العامة، ومنذ ذلك الوقت اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة. وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج ولكن في غياب أية تلقائية ترتجع بالضرورة الاستثمار مساويا للادخار عند مستوى التشغيل الكامل.

لقد أدخل كينز مقارنة بالكلاسيك متغيرات تنسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي والريادة، ولكنها من جانب آخر تعاني من بعض الجمود في الصيغ العامة، وبالتالي فإن التحليل الكينزي لم يلمس تماما الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، خاصة وأنه اعتقد بارتفاع قيمة المضاعف في البلدان المتخلفة بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فيها وذلك رغم ما أشار إليه من أن سبب فقر هذه البلدان يعود إما إلى انخفاض مستوى التشغيل وإما إلى ضعف الجهاز الإنتاجي والتكنولوجي المستخدم فيه.

لقد ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، ولم يتعرض تحليل كينز كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، لقد كان الاهتمام الأساسي منصبا في هذا التحليل على مشكلة الاستخدام الأمثل للعمل ولرأس المال القائم ومن ثم لم يعطي كينز اهتماما لمسألة خلق الطاقات الإنتاجية الناجمة على الاستثمار. وقد قدمت أبرز المساهمات في هذا المجال من جانب هارود ودومار.¹

نموذج هارود-دومار:

جاء لبيان ديناميكية النظام الكينزي اقترح في 1936 هارود نموذجه المعتمد على تحليل التأخير الزمني ونشر في عام 1946 دومار نموذجه للاقتصاد المغلق فيه ربط توسع رأس المال بالنمو الاقتصادي بشكل آني (أو توازني) والذي يقوم على فرضيتين رئيسيتين إحداهما ثبات المستوى العام للأسعار،

¹ - بن فاضل سامية، النفقات العمومية ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، (2001-2016)، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، مستغانم، 2017-2018، ص 46.

والأخرى تساوي الادخار مع الاستثمار عند كل مستوى من مستويات الدخل فيكون الميل المتوسط للادخار مساويا للميل الحدي للادخار.

لقد أكد النموذجان على التأثير المزدوج للاستثمار الصافي، حيث يتضمن هذا الاستثمار زيادة الطلب على الناتج ويزيد في نفس الوقت إمكانات الاقتصاد على توليد الناتج.

وستتطرق فيما يلي إلى كل من نموذج هارود ونموذج دومار كل على حدا لنصل في الأخير إلى النموذج المسمى هارود-دومار.¹

أ- نموذج هارود: تعرض نموذج هارود إلى صعوبة تحقيق توازن ديناميكي على المدى البعيد، وينطلق هذا النموذج من المعادلة التالية:

$$y = \frac{\Delta y}{y} : (g) \text{ معدل النمو الفعلي}$$

حيث: y الدخل الوطني و Δy التغير في الدخل.

معدل النمو المضمن الضروري (gw): من أجل تعريف هذا المعدل يجب معرفة الاستثمار المرغوب فيه I^* الذي يرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة الإنتاج، وهذا يعني $I^* = f(\Delta w)$ ويجب أن يتساوى هذا الاستثمار مع الادخار الكلي المحقق.

معدل النمو الطبيعي: ويعرفه هارود على أنه المعدل الذي يزداد به الاقتصاد وبتقاضي في نفس الوقت حدوث بطالة، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشطين.²

¹ - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سبق ذكره، ص 328.

² - بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

ب- نموذج دومار

يعتبر دومار كما يعتقد كينز أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسا في أزمة البطالة وتقول النظرية الكنزية أنه في الفترة القصيرة يتحقق التشغيل الكامل لما يكون الاستثمار كاف لجعل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار الإجمالي عند مستوى الاستثمار الأولي¹.

📊 نموذج هارود-دومار

إذن نموذج هارود-دومار يرى أن هناك سببين لعدم استقرار النمو وهما:

✓ عدم تعادل معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي، إذ احتمال تعادل كلا المعدلين ضعيف جدا وهذا يعني أن الاقتصاد يكون إما في حالة بطالة أو في حالة عدم الاستخدام الكامل لرأس المال، ومن أجل تساوي معدلي النمو الفعلي والطبيعي يجب تعديل الميل الحدي للادخار أو معامل رأس المال.

✓ عدم استقرار معدل التوازن يقول هارود أنه حتى لو تساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي (أي نمو متوازن) فإن التنمية الاقتصادية تبقى دائما مستقرة، ويرى كذلك أن النمو المتوازن يعني أن المؤسسات ستستمر حسب ظروف السوق، أي أن الاستثمارات تكون متناسبة مع قوة العمل.

في نموذج هارود-دومار ينمو السكان والقوى العاملة بمعدل تناسبي ثابت مستقل عن القوى الاقتصادية الأخرى ويطلق عليه n .

صافي الاستثمار والادخار يمثلان جزءا ثابتا من الناتج الصافي الذي يطلق عليه S أي نسبة ميل الادخار أما التكنولوجيا فيمكن وصفها بمعاملين ثابتين هما:

➤ القدر اللازم من العمل لإنتاج وحدة واحدة من الناتج

➤ القدر اللازم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج والذي يرمز له بالرمز v وهو معامل

الاستثمار أما نسبة النمو المرغوب فيه فهو GW المعروف من طرف المدرسة المارشالية وهو

يعكس التوازن الساكن إلى توازن ديناميكي، بعبارة أخرى $GW = \frac{S}{v} = n$ وبافتراض أن S و v

¹ - محمد زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 51.

ثابتين نحصل على نمو متوازن معدل (عند نسبة ثابتة) لكن هل تتفق هذه الافتراضات أو تتوافق مع اقتصاد ينمو؟

هارود ودومار يعتقدان أن هذه الافتراضات متوافقة إذا وفقط توفر شرط التساوي بين S و nV أي معدل الادخار هو حاصل ضرب معامل رأس المال الناتج ومعدل نمو القوة العاملة.

لما يكون المعدل المرغوب فيه مستقر عبر الزمن يحدث انحراف بين معدل النمو الفعلي والمرغوب فيه في الاتجاه التصاعدي. إلا أن هناك حدوداً قصوى لهذا الانحراف تتمثل في المعدل الطبيعي G_n الذي يعرفه هارود بأنه معدل النمو الذي يسمح بالزيادة في السكان والتحسينات التقنية¹.

ثالثاً: نظريات أخرى للنمو الاقتصادي

أولاً: نظرية مراحل النمو الاقتصادي لروستو

لقد لخص روستو نظرية المراحل في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" المنشور سنة 1956، حيث قال ان المجتمع يتطور عبر خمس مراحل:

مرحلة المجتمع التقليدي: تتميز هذه المرحلة بما يلي:

- سيادة القطاع الزراعي ومحدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على وسائل تقليدية.
- انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني الذي يصرف في أمور غير إنتاجية.
- اعتبار الأسرة والعلاقات القبلية كمحور التنظيم الاجتماعي.
- مركزية السلطة وتركزها بيد الإقطاعيين لتدعيمهم من طرف الجيش.

مرحلة التمهيد للانطلاق: وتتسم بالآتي:

- تعتبر مرحلة انطلاقيه للانطلاق، تحدث خلالها تغيرات جوهرية في القطاعات غير الصناعية.
- العمل على تصدير المواد الأولية (الصناعات الاستخراجية) لتغطية فاتورة الاستيراد.
- تطور النقل بسبب توسع التجارة الخارجية.
- استخدام وسائل حديثة في الإنتاج نتيجة إدخال التكنولوجيا وتطور المعرفة العلمية.

¹ - حربي محمد عيسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 178.

مرحلة الانطلاق: من مظاهرها:

- ارتفاع الإنتاج الحقيقي للفرد و حدوث تغيرات كبيرة في أساليب الإنتاج والتوزيع.
- انتقال معدلات الاستثمار من 5% من الدخل القومي إلى أكثر من 10%.
- تنمية قطاع الصناعات الثقيلة والتحويلية التي تتميز بتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

مرحلة الاندفاع نحو الاكتمال: تتميز بما يلي:¹

- يتراوح حجم الاستثمار خلالها ما بين 10% و 40% من الدخل الوطني.
- ينمو الإنتاج بشكل أكبر من زيادة السكان.
- ظهور بعض الصناعات الدقيقة والصناعات الكيماوية والكهربائية ذات القيمة العالية.
- يبلغ الاقتصاد مستوى العالمية.

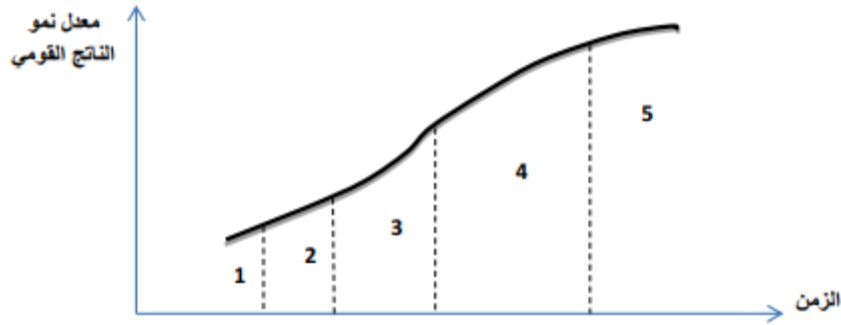
مرحلة الاستهلاك الوفير: وفيها يتم:

- التوجه إلى القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية.
- ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد العادي ما يزيد متوسط استهلاكه.
- حدوث ما يعرف بالنزوح الريفي أي تركيز السكان في المدن ومغادرتهم للأرياف.
- رغم الأفكار الجديدة التي حملها رستو إلا أنه تعرض لجملة من الانتقادات، نذكر منها:
- اعتماده على خصائص اجتماعية واقتصادية غير كاملة في تفسيره لمراحل النمو، الشيء الذي أدى إلى صعوبة التمييز والفصل بينها (خاصة بين مرحلتي التمهيد للانطلاق والانطلاق).
- اقتصار النمو حسبه على التوجه نحو إقامة صناعات دون غيرها أو التركيز على خلق فائض زراعي سرعان ما يتلاشى مع التزايد السكاني.
- تأكيده على ضرورة تسبيق التطور الزراعي على الإنماء الصناعي، إلا أن التجربة أظهرت إلزامية تطوير القطاعين معا في سبيل الوصول إلى معدلات نمو مرضية.²

¹ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 229-219.

² رفيق نزار، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 89.

الشكل رقم(03): مراحل النمو لرستو



المصدر: عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع الإشارة إلى البلدان النامية، دار الحافظ، الأردن، ص48.

ثانيا: نظرية النمو الحديثة

بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم سنة 1973 عانت أغلب الدول من تراجع في معدلات نموها، فأثيرت فكرة البحث عن مصادر أخرى للنمو الشيء الذي اهتم به كل من بارو "Barro"، رومر "Roomer" ولوكس "Lucas" من خلال ما يعرف بنظرية النمو الداخلي أو الذاتي باعتبارهم من أبرز مفكري هذه النظرية، إذ حاولوا الكشف عن محددات النمو في الأجل الطويل والبحث عن مدخلات جديدة يمكن من خلالها دفع النمو الاقتصادي لعدم اقتناعهم باقتصار تحليل النمو على الزيادة الكمية للعمل ورأس المال المادي.

حيث أقروا أن حدوث النمو الاقتصادي لا يتوقف على الخصائص الذاتية للاقتصاد، كما استبعدت فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر التي تعوق النمو في الأجل الطويل، إذ ركز مفكرو النظرية الحديثة للنمو وفي كثير من الأحيان على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر، لافتراضهم بأن استثمار القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تقود إلى تحسين الإنتاج وتعويض تناقص العوائد¹.

¹ - بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص203.

فأفترضوا عوامل إضافية تفسر النمو الاقتصادي ويمكن اعتبارها مصدرا له، إذ باستطاعتها إحداث تأثير إيجابي عليه ومنها:

- الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء العملية الإنتاجية.
- تطوير رأس المال البشري من خلال، التربية، التعليم والتكوين.
- النفقات العمومية الموجهة للمنشآت القاعدية.
- رأس المال التكنولوجي الناجم عن البحث والتطوير.¹

¹ - نفس المرجع السابق، ص 204.

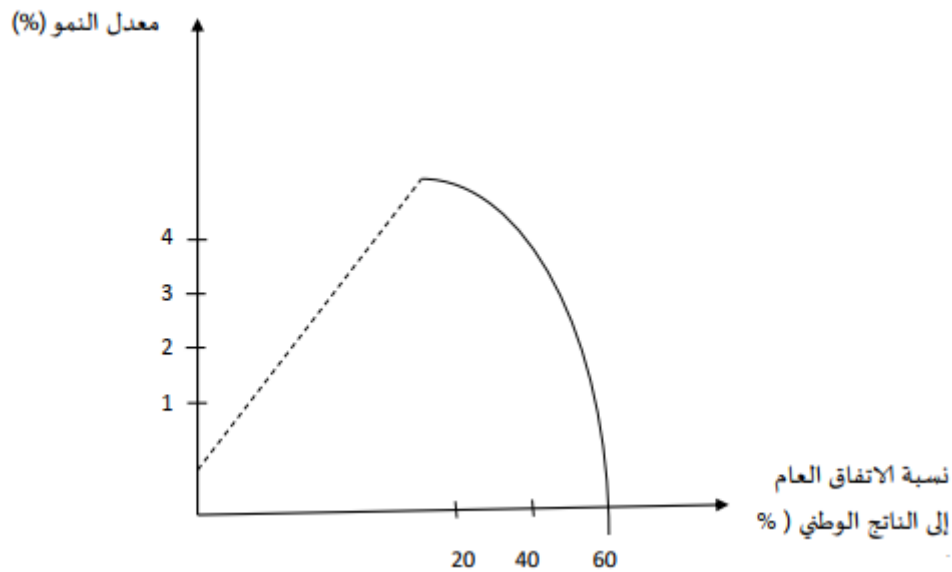
المطلب الثالث: العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي

أولاً: العلاقة الايجابية

أكد "Ram" من خلال الدراسة التي أجراها سنة 1986 أن الإنفاق العام له تأثير ايجابي وهام على النمو الاقتصادي كما عرف الناتج الوطني على أنه إجمالي ما ينتجه القطاعين العام والخاص، كما استنتج "Aschaur" سنة 1990 أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس ايجاباً على الناتج الوطني، إضافة إلى دراسة "Alesciou" التي أخرجت سنة 2009 على 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة (1995-2005) وبينت أن الانفاق على تكوين رأس المال يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

غير أن الاقتصاديين أشاروا إلى محدودية الأثر الإيجابي للنفقات العامة على الدخل حيث لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، إذ وضع "Chehy" سنة 1993 أن الإنفاق العام يؤثر ايجاباً على النمو الاقتصادي ما لم تتعدى نسبته 15% من الناتج الوطني، أما إذا تجاوزت هذه النسبة فإن النفقات العامة سيصبح سلبياً، مثلما نلاحظ في الشكل الموالي:¹

الشكل رقم(04): العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي



¹ - Engine. E, Skinner. J, fiscal policy and economic growth, national bureau of economic research, working paper N 4223, 1992, P7.

countnes, Pascal. M, Garcia. S, government spending and economic growth in the European union
p 4. المصدر :

نلاحظ من الشكل أنه في حالة غياب النفقات العامة يكون معدل النمو ضعيف ويدنو من الصفر لكنه يبدأ في الارتفاع بزيادة حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني حتى يبلغ أعلى مستوى له عندما تنخفض نسبة النفقات العامة إلى الناتج 15%، يعود بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي إلى الانخفاض رغم زيادة حصة الإنفاق العام من الناتج ما يعكس العلاقة السلبية بين النفقات والنمو في حال تجاوز نسبة النفقات العامة 15% من الناتج.¹

ثانيا: العلاقة السلبية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي

قام "Knob" سنة 1990 بدراسة حول الاقتصاد الأمريكي على طول الفترة (1970-1995) توصل من خلالها إلى أن زيادة حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي، متوافقا في ذلك مع دراستي "Henrikson" سنة 1999 و "Falster" سنة 2001 حيث قاما كل منهما بدراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بأمريكا خلال الفترة (1970-1995)، كما أشار "Guesser" إل أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو خاصة في الدول ذات النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأسمالي مستندا على دراسة أجراها حول 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة (1960-1985)، وترجع أسباب وجود العلاقة العكسية هذه إلى²:

1/ أثر الإزاحة:

يترتب عن التوسع في الإنفاق العام إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الوطني، لذلك يعتبر أثر الإزاحة أهم أثر سلبي ينجم عن زيادة الإنفاق العمومي.

¹ - Alexiou, C. government spending and economic growth, journal of economic and social research , 2009, p 4-5.

² - Mitchel. D. The impact of government spending on economic growth. The heritage foundation. N, 1831. 2005M P4-5.

2/ مشكل التمويل:

إن أول هاجس تواجهه الدولة أثناء عزمها زيادة النفقات العامة هو البحث عن مصادر تمويلها، الشيء الذي يطرح آثارا سلبية على الاقتصاد أيا كان مصدر التمويل فبالجوء إلى الاقتراض ترتفع معدلات الفائدة وبالتالي يزاح القطاع الخاص من الاقتصاد، أما اقتطاع الضرائب فيؤدي إلى الحد من الادخار ومنه انخفاض الاستثمار وتراجع الإنتاجية كما أن الإصدار النقدي قد يقود إلى إحداث التضخم.¹

3/ عدم الكفاءة:

يعتبر القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص في توفير الخدمات، إذ أن القطاع الخاص ورغبة منه في المنافسة والتوسع يسعى لتقديم مختلف الخدمات بكفاءة أكبر وبتكاليف أقل وعليه ينظر إلى النفقات العامة كالأداة الأقل كفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

4/ غياب الإبداع والابتكار:

يفتقر القطاع العام سواء في طرق إنتاجه أو نوعية منتجاته لعنصر الإبداع والابتكار ومرد ذلك هو غياب المنافسة والرغبة في التوسع مؤديا إلى الجمود الفكري والركود التكنولوجي، ما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي.²

¹ - Alexiou. C, op. p 2

² - Alexiou. C, OP, P 4.

المبحث الثاني: التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية ليست حديثة النشأة، وإنما ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القديم، فكانت العملة المتداولة تتأثر بكمية المعدن الثمين المتوفرة، ونلاحظ أن هذه الظاهرة كانت واضحة وجليّة خاصة عند الحروب والأزمات ولقد شاع استعمال مصطلح التضخم في العصر الحديث والذي يعتبر أكثر استعمالاً من طرف الاقتصاديين، نتيجة لتعدد الآراء والتعاريف سنحاول التطرق إلى أهم التعاريف والمفاهيم العام لتضخم من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

أولاً: تعريف التضخم

- يعرف التضخم بأنه "حالة يتحقق فيها الارتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات" وطبقاً لهذا التعريف لابد من توافر الشرطين الآتيين:

أ- أن يكون الارتفاع في الأسعار عاماً، بمعنى أنه لا يختص بسلعة واحدة أو مجموعة محدودة من السلع والخدمات، أي لا بد وأن يكون الارتفاع في الأسعار قد حدث له هذا التعميم "generalisation" بمعنى أن زيادة الأسعار قد أصابت معظم السلع والخدمات أن يكون ارتفاع الأسعار مستمراً أي أن تحدث الزيادات بصورة مستمرة في الأسعار "continual increase" وليس عملية ارتفاع في الأسعار لمرة واحدة، بمعنى أن يتواصل ارتفاع الأسعار خلال فترة زمنية معينة.¹

- كما عرف البعض التضخم على أنه "عبارة عن زيادة في كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار".²

- يعرف التضخم بأنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، فزيادة الدخل يتبعها زيادة في الإنفاق فترتفع الأسعار ويحدث التضخم مادامت كمية السلع ثابتة.³

¹ - أحمد رمضان نعمة الله، محمد عزت محمد غزلان، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ص 308.

² - د. خالد أحمد سليمان شبكة، التضخم وأثره على الدين (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ص 10.

³ - غازي حسين عناية، التضخم المالي، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006، ص 09.

- من خلال التعاريف السابقة للتضخم يتضح أنه ظاهرة اقتصادية تحدث نتيجة لتوافر أسباب معينة منها زيادة كمية النقود وبالتالي زيادة في الدخل وزيادة في الإنفاق مع بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات مما ينتج عنه ارتفاع عام ومستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات، فالتضخم إذن يعني أن هناك عدم توازن بين السلع والخدمات المعروفة وبين ما يحتاجه الأفراد ويطلبونه منها مما يترتب على هذا الاختلال ارتفاع في المستوى العام للأسعار.¹

ثانياً: أنواع التضخم

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه، إلا أن الخاصية المشتركة في جميع هذه الأنواع هو عدم قدرة واحدة النقد عن أداء وظائفها التي وجدت من أجلها على أكمل وجه، وفيما يلي نستعرض أهم أنواع التضخم:

1/ **التضخم الطليق (المكشوف):** وهو التضخم الذي تكون فيه الزيادة في الأسعار والأجور إضافة إلى النفقات الأخرى التي تتصف بالمرونة النسبية، دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، ما يؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم، فترتفع مستويات الأسعار بمعدلات أكبر من معدلات زيادة التداول العامة.²

2/ **التضخم المكبوت (الكامن):** يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الأسعار عبر تحديدها للمستويات العليا لها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها، إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لا تقضي عليها وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية بصفة مؤقتة، والملاحظ أن هذا الكبت للتضخم لن يدوم طويلاً، حيث لن تصمد الإجراءات المتخذة من قبل الدولة أمام الارتفاع في المستوى العام للأسعار لمدة طويلة.

3/ **التضخم الزاحف (المعتدل):** وهو التضخم الذي يعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدل لا يتجاوز 3% إلى 4%، وهو لا يقترن بأي اضطراب اقتصادي، ولكنه يعكس انطباعاً بطيئاً وتدرجياً في قيمة العملة، هذه العملات المتدنية في معدلات التضخم تسمح للسلطات التحكم فيه، وعدم خروجه عن

¹ - د. حمود علي مشكور، محاسبة التضخم (بين النظرية والتطبيق)، الناشر دار الريان، عمان، 2009، ص 206.

² - 2 YVES BERNARD et d'autres, Dictionnaire économique et financier, édition du Seuil, Paris, 1975, pp 677-678.

السيطرة، لذلك فإن معظم الدول الصناعية اختارت أهدافاً لتضخم بين 1% و 3% بالنظر لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من آثار سلبية على النمو الاقتصادي من جهة، وهذا لا يعني الاتجاه بمعدل التضخم ليساوي صفراً، لأن ذلك لا يسمح بأن تكون معدلات الفائدة الحقيقية سالبة في فترة دورة الأعمال، إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك مثل حفز الطلب الكلي¹.

4/ **التضخم الجامح:** وهو التضخم الذي يمكن أن تكون بدايته تضخماً زاحفاً، ويصبح أعنف عندما تدخل حركة الارتفاع في الأسعار والأجور في حلقة مفرغة من الزيادات الكثيرة والمتتالية، ولقد اعتبر "آرثر لويس" معدل تضخمي بمقدار 5% لمدة أربع (04) سنوات متتالية مثالا للحدود القصوى للتضخم الزاحف، والتضخم الجامح يترك آثار كارثية على الاقتصاد يصعب على السلطات الحكومية علاجها أو التخلص منها، حيث تفقد النقود قيمتها تقريباً إضافة إلى فقدانها وظائفها التقليدية².

ثالثاً: أسباب التضخم

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب نذكر ما يلي:

1/ **تضخم ناشئ عن الطلب:** يحدث هذا النوع من التضخم حين يرتفع الطلب الكلي الإجمالي لقطاع المستهلكين والمستثمرين في المجتمع نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد والمؤسسات في الوقت الذي يظل فيه العرض متاح من السلع والخدمات أكثر محدودية مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع لأن هناك نقوداً كثيرة تقابلها سلع قليلة في الأسواق مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد، كما يمكن أن يحدث هذا التضخم حتى مع زيادة الإنتاج وذلك في حالة زيادة الإنفاق النقدي بدرجة كبيرة تفوق معدل المنتج من السلع والخدمات ومن هنا تظهر أهمية زيادة الإنتاج الحقيقي حتى يكبح جناح التضخم³.

¹ - زينب عوض هلا وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 253

² - غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 20

³ زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 258.

2/ **تضخم ناشئ عن التكاليف:** ينشأ هذا التضخم نتيجة لمحاربة بعض المنتجين ونقابات العمال أو كليهما إلى زيادة الأجور، وهذا ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ويدفع المنتجين إلى زيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج من أجل المحافظة على المعدلات العالية للأرباح.

✓ ارتفاع تكاليف المنتجات المستوردة مثل الطاقة المواد الأولية ومواد التجهيز... إلخ، بشكل مفاجئ، وفي جميع الحالات فإن ذلك يترك أثرا مباشرا على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر إنتاجها ويكون الأثر ملموسا كلما كانت زيادة تكاليف عناصر الإنتاج كبيرة.

✓ انخفاض الكفاءة الإنتاجية للشركات وذلك بسبب الفقد والضياع في المواد الخام أو المنتجات النهائية أو النتيجة لقدم الآلات والمعدات أو سوق مداولة السلع أو التخزين أو غيرها¹.

3/ **التضخم المشترك:** إن زيادة كمية النقود في المجتمع تؤدي إلى زيادة الأسعار، وزيادة النقود تأتي من زيادة كميتها أو سعر دورانها، وهاتين الأخيرتين متعلقتين بالسياسة النقدية والسياسة المالية للدولة، فعند قيام البنك المركزي بإصدار النقود ضمن سياسة التغطية للعجز، أو توسع البنوك التجارية لخلق النقود وزيادة حجمها من خلال القروض وتسهيل منح الائتمان، كل هذا يؤدي إلى زيادة كمية النقود في المجتمع دون التغير في حجم الإنتاج، وإن يتوافق ذلك مع الزيادة في تكاليف بعض عناصر الإنتاج كارتفاع الأجور وخلافها، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات².

¹ - بن عيسى أمينة، العلاقة بين النقود والأسعار دراسة قياسية في الجزائر-تونس-المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 153.

² - محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 123.

المطلب الثاني: أساليب تقدير قيمة التضخم وأثاره

أولاً: أساليب تقدير قيمة التضخم

حسب بعض الخبراء، فإنه ليس هناك مقياس دقيق لقياس التضخم ولا توجد كذلك طريقة موحدة لقياسه، إذ يمكن قياس التضخم من خلال ثلاث طرق مختلفة وهي:

1/ طريقة الأرقام القياسية.

الرقم القياسي هو مؤثر إحصائي يستخدم في قياس التغير الذي يطرأ على ظاهرة من الطواهر الاقتصادية أو الاجتماعية، فهو بطبيعته رقم نسبي أو ملخص لعدة أرقام نسبية ناتجة عن قياس التغير في أي ظاهرة بالنسبة لأساس معين، وتعد الأرقام القياسية من أكثر المؤشرات استعمالاً لاعتبارها من أكثر الأرقام التي تعكس الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية، وتصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد.

وتنقسم الأرقام القياسية الخاصة بحساب تغيرات الأسعار إلى أنواع من أهمها ما يلي:

أ- الرقم القياسي البسيط:

هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية في أسعارها في السنة السابقة وتسمى سنة الأساس وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع الاسعار في السنة الجارية}}{\text{مجموع الاسعار في سنة الأساس}} \times 100$$

نلاحظ من هذا القياسي البسيط ليأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي بالتأكيد تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك، فالسلعة التي ينفق عليها المستهلك 25 % من دخله كالموارد الغذائية مثلاً تؤثر في القدرة الشرائية أكثر من السلع التي ينفق عليها 1 % من دخله، لهذا السبب يفضل استخدام الرقم القياسي المرجح للأسعار المستهلك بدلاً من الرقم القياسي البسيط.

ب- الرقم القياسي المرجح بكميات فترة الأساس (لاسبير LA SPEYRES):

اقترح لاسبير في عام 1864م، ترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار بكميات فترة الأساس، وبحسب كما يلي:

$$La\ speyres\ index = \frac{\sum p_1 \times Q_0}{\sum P_0 \times Q_0} \times 100$$

P1: أسعار فترة المقارنة.

Q0: كميات فترة الأساس.

P0: أسعار فترة الأساس.

ومنه يعبر رقم لاسبير عن أثر تغير السعر، كما لو بقيت الكميات في فترة الأساس هي نفسها في فترة المقارنة.

ج- الرقم القياسي باش (PAACHE INDEX) المرجح بكميات فئة المقارنة:

استخدم باش سنة 1874م رقما قياسيا لترجيح الأسعار، ولكن بكميات فترة المقارنة، أي كما يلي:

$$La\ paache\ index = \frac{\sum P_1 \times Q_1}{\sum P_0 \times Q_0} \times 100$$

حيث:

Q1: كميات سنة المقارنة.

P0: أسعار سنة المقارنة.

P1: أسعار سنة المقارنة.

ومنه فإن رقم باش يعبر عن أثر تغير السعر كما لو أن الكميات في سنة المقارنة قد اشترت في سنة الأساس.¹

د- الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر FISHER INDEX)

بعد استمرار الجدل حول مدى فاعلية الرقمين السابقين حتى القرن العشرين، جاء فيشر واقترح رقما قياسيا جديدا، وهو عبارة عن الوسط الهندسي لكل من رقمي لاسبير وباش، أي أنه الجذر التربيعي لحاصل ضرب رقم لاسبير وباش.

$$Fisher\ index = \sqrt{\left[\frac{\sum P1 \times Q0}{\sum P0 \times Q0} \times 100 \right]} \sqrt{\left[\frac{\sum P1 \times Q1}{\sum P0 \times Q1} \times 100 \right]}$$

تستعمل الأرقام القياسية السابقة لإزالة أثر التضخم من كل الوحدات الاقتصادية كالإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، مثلا كما يلي:

$$\frac{\text{الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2013 بأسعار سنة 2008}}{\text{مؤشر السعر المناسب}} = \text{الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2013 بأسعار سنة 2008} \times 100$$

وهذا يعني إزالة أثر التضخم من الإنتاج الداخلي الخام الاسمي.²

2/ طريقة الفجوات التضخمية

تعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينزي والتي تقيس الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين، وهي عبارة عن الفرق بين الطلب الكلي النقدي (الإنفاق الوطني المقدر بالأسعار الجارية) وبين حجم الناتج الوطني الحقيقي، أي تقيس الاختلال بين النمو في مخزون النقود والنمو في الناتج الداخلي ومنه:

¹ - دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 76-77

² - راتول محمد، الاحصاء الوصفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006، ص248-250.

الفجوة التضخمية = الطلب الكلي النقدي - الدخل الوطني الحقيقي

$$\text{الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)} = \text{الإنفاق الاستهلاكي} + \text{الإنفاق الاستثماري} + \text{الإنفاق الحكومي} - \text{الواردات} + \text{الصادرات}.$$

3/ طريقة فائض المعروض النقدي

ترتكز هذه الطريقة على الاتجاهات المعاصرة في النظرية الكمية للنقود، بإدخال عنصر التغير في حجم الإنتاج، وهذه الطريقة يتبعها صندوق النقد الدولي، فهي تعتمد على معيار فائض المعروض النقدي في الاقتصاد الوطني، وهو الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة) وبين التغير في الطلب على النقود، أي حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به في شكل نقود وذلك خلال فترة زمنية معينة، حيث يمكن حساب الفجوة التضخمية كما يلي:

$$F = \Delta M - \frac{M}{Y} \times \Delta Y$$

حيث:

F: الفجوة التضخمية.

ΔM : التغير في عرض النقود.

Y: الناتج الوطني الإجمالي.

ΔY : التغير في الناتج الوطني الإجمالي.

M/Y : الطلب على النقود (مقلوب سرعة التداول الداخلية للنقود)

تتعدم هذه الفجوة ليحدث الاستقرار النقدي وهذا عندما يكون تناسب بين الزيادة في الأرصدة النقدية الجديدة والزيادة في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية¹.

¹ - زينب عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 204.

ثانياً: آثار التضخم

1/ الآثار الاقتصادية للتضخم

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عملية التنمية الاقتصادية، وتتمثل الآثار الاقتصادية التي تحدثها الضغوط التضخمية في ما يلي:

1/ **فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم:** تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قسمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سلع معمرة، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم. وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار¹.

اختلال ميزان المدفوعات: يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلباً على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المنتجة محلياً، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل أن زيادة أسعار السلع المنتجة محلياً نتيجة التضخم، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محلياً، بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز

¹ - 1 أكرم حداد ومشهور منلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط2، 2008، ص 207

في الميزان التجاري، يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات. ويزداد تأثير ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية، وحدث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية، في ظل محدودية الكميات المعروضة منها.

توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني: تستهدف عملية التنمية الاقتصادية توسيع الطاقات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية بهدف توفير مختلف السلع سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، وعادة ما تضع الحكومة الخطط والبرامج الاقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات وذلك بغرض تحقيق زيادة في معدلات إنتاجية تلك الاستثمارات، غير أن التضخم يقف دون تحقيق ذلك، حيث أن زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية الضرورية، يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تحقيق أرباح طائلة لمنتجها، ولذا يتجه أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تتمتع بالدوران السريع لرأس المال والتي تحقق أرباحا مرتفعة، وتتمثل تلك المجالات في مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية حيث يحقق منتجوها أرباحا قدرية نتيجة ارتفاع أسعارها في ظل محدودية العرض الحقيقي منها وزيادة حجم الطلب الكلي عليها، ويؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة نحو المشروعات التي تتسم ببطء دوران رأس المال المستثمر فيها، مما يحدث خلا في توزيع الاستثمارات في الاقتصاد القومي، حيث تشهد الاستثمارات في مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية نموا كبيرا بسبب الزيادة في معدلات الاستثمار الموجهة إليه، نظرا لارتفاع العائد الذي تحققه الاستثمارات في قطاع الخدمات.

حدوث حالة من الارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية: تمارس الضغوط التضخمية تأثيرا كبيرا على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية التي تطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تساهم في خلق ضغوطات مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها، والذي يؤثر سلبا على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات

الإنتاجية العاطلة، مما قد يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية¹.

2/ الآثار الاجتماعية للتضخم

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

إعادة توزيع الدخل واشتداد التمايز بين الطبقات: تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثيراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع، والتي تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظراً للأرباح الطائلة التي تحثها، والناجمة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها. وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغبرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، وبذلك يساهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الأولى نتيجة ارتفاع العوائد التي تحصل عليها بينما تزداد معاناة الفئة الثانية نظراً لانخفاض الدخل النقدية الحقيقية التي تتقاضاها، الأمر الذي يؤدي إلى اشتداد التمايز بين طبقات المجتمع.²

تفشي الرشوة والفساد الإداري: تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة. وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال انجاز بعض

¹ - حربي محمد موسي عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، دار وائل، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2006، ص 164-168.

² - جمال محمد حماد، التضخم واثاره الاجتماعية دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية، مجلة حوليات آداب عين شمس، كلية الادب، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 42، أكتوبر-ديسمبر 2014، ص 64.

الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.

هجرة الأدمغة إلى الخارج: إن عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث فقدت الجامعات الجزائرية الآلاف من الأساتذة الذين اتجهوا إلى الدول الغربية التي تكونوا فيها، أو إلى بعض دول الخليج التي توفر مستويات مغربية من الرواتب، ولم تقتصر هذه الخسارة فقط على قطاع الجامعات فقط بل شملت أغلب قطاعات الوظيف العمومي، وبعض الشركات التابعة للقطاع العام حيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه كندا وغيرها من الدول الغربية المعروفة بحاجاتها لهذه الإطارات.¹

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة زمنية معينة ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشوئها، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن أن لا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا يعد تناقضا

¹ - مروان عطون، السوق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 65، ص، 2010

فيما بينها، بل يؤدي إلى تعريف كامل للتضخم، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس الاقتصادية التي عرفت التضخم:

أولاً: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للتضخم على النظرية الكمية للنقود، والتي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة للعلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، أي أن كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل ونفس الاتجاه مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث كان هذا الاعتقاد سائدا في الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ولقد قام بوضع هذه النظرية وتطويرها كل من الاقتصادي جون لوك (1632-1704م)، ودافيد هيوم (1773-1836م) والاقتصادي الفرنسي مونتسكيو (1689-1755م).

لقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود بأنها مثل باقي السلع الأخرى فيما يخص بتحديد قيمتها، فهي تخضع لعوامل وقوى مختلفة منها تلك المتصلة بالعرض والطلب، حيث تحدد قيمة النقود بالتغير الحاصل في الطلب، أو التغير الحاصل في العرض، أو التغير الحاصل في كليهما.

ومن المفروض فإن الدعائم التي ترتكز عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية تتمثل ما يلي:

1. كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار.
2. تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار، أي أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار وبنفس النسبة، والعكس صحيح.
3. تتناسب كمية النقود تناسبا عكسيا مع القيمة التي تمثلها، أي أنه إذا زادت كمية النقد المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود.
4. تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الطلب على السلع، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة فإنه يرتفع معدل الطلب على المنتجات وذلك يدفع إلى الزيادة في عرض المنتجات وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا ما يؤدي إلى حدوث التضخم.

5. تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج¹.

ويمكن تبين أفكار هذه النظرية من خلال المعادلتين التاليتين:

أ- معادلة التبادل لفيشر:

تقوم هذه النظرية على أن التضخم يرتبط بصورة أساسية بعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض و الطلب عليها شأنها شأن بقية السلع الأخرى، فوفق هذا المفهوم صيغت معادلة التبادل من طرف الأمريكي إفرنج فيشر سنة 1911م، والذي يرى بأن الطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة، ويقوم ذلك على مطابقة حسابية أي أن المبادلة تجري بين البائخ والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع والخدمات، فيجب أن تتساوى قيمة النقود مع قيمة السلع والخدمات التي تبادلهما، ففي أي لحظة زمنية يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات مع عدد المعاملات (كمية المبادلات) مضروباً في المستوى العام للأسعار (P)، وعليه فإن قيمة (P.T) ستكون متساوية مع قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروباً في سرعة تداول النقود (V)، ويمكن التعبير عن هذه المطابقة بالمعادلة التالية:

$$T \times P = M \times V$$

حيث:

M: كمية النقود وهي المتغير الفعال يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي.

V: سرعة تداول النقود فهي ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى.

P: المستوى العام للأسعار.

T: كمية المبادلات المحققة خلال فترة معينة وتعتبر ثابتة في الأمد القصير، وهذا لكي تتغير الأسعار بتغير كمية النقود يجب أن تكون الكمية المعروضة من السلع ثابتة.

ومن المعادلة السابقة يمكننا استنتاج المعادلة التالية:

¹ - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره ص 112-114.

$$P = \frac{M \times V}{T}$$

$$P = M \times \frac{V}{T}$$

يتضح من خلال هذه المعادلة أن مستوى الأسعار يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود، لأن "V" ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى و "T" تقاس خلال فترة زمنية معينة ونعتبر ثابتة على الأمد القصير وبالتالي نستنتج أنه كلما زادت كمية النقود "M" يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار "P" مما يؤدي إلى حدوث التضخم.

ورغم القبول العام لمعادلة التبادل لفيشر، إلا أنه سجلت عليها بعض الانتقادات والتي من أهمها:

- أن هذه المعادلة لا تصلح للاختبار الإحصائي.
- أن كمية المبادلات تشمل جميع المبادلات بدون تفرقة بين التي تخص الإنتاج والتي تخص الأسواق المالية وكذلك التي تتعلق بتبادل أصول حقيقية، مما ينجر عنه أن كمية المبادلات تحتوي على سلع غير متجانسة ومن الصعب استخدام مقياس واحد لقياسها، لذلك تعتبر كمية المبادلات كمية قابلة للقياس.
- صعوبة تحديد السعر (P) في هذه المعادلة.
- بالنسبة لسرعة دوران النقود يصعب معرفتها كما يمكن أن لا تكون ثابتة¹.

ب- معادلة كمبرج للأرصدة النقدية:

يعود الفضل لألفرد مارشال وبيجو وأعضاء مدرسة كمبرج النيوكلاسيكية في صياغة هذه المعادلة، تركز هذه المعادلة على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي، وتقوم على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل.

يرتكز هذا التحليل في تحديده للتضخم تبعا لتغير نسبة الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية عاطلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر

¹ - ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1994، ص 58-59.

من الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات وذلك نظرا لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير لأن جميع الموارد الاقتصادية مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة.

ويتم التعبير عن هذه الفكرة وفق هذه المعادلة:

$$Y \times P \times K = M$$

حيث:

M: كمية النقود، وهي بنفس المفهوم السابق لفيشر تشمل كافة النقود بمختلف أنواعها.

K: يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع، فهو يشير إلى النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل أي ادخار.

Y: الناتج الوطني الحقيقي، يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، أي أن هذه المعادلة تركز الاهتمام على كميات المعاملات في الإنتاج النهائي مقدرا في شكل معاملات عينية.

P: مستوى الأسعار، والذي هو متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط، عكس معادلة فيشر الذي يشير فيه (P) إلى المتوسط العام للأسعار لكافة المعاملات التي تشمل عليها (T) حجم المبادلات.

وما يمكن استخلاصه من معادلة كمبرج للأرصدة النقدية هو ما يلي:

قد تؤدي الارتفاعات المتوالية للأجور والدخول التي بحوزة العائلات وغيرها من الطرق المسببة في زيادة العرض النقدي من قبل الحكومة إلى تراكم الكتلة النقدية لدى العائلات، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى النقابات العمالية، وبالتالي زيادة الادخار وهذا ما يؤدي إلى خلل في التوازن بين العرض والطلب حيث يفوق الطلب عن العرض وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهو السبب المباشر في حدوث التضخم.

1. العلاقة بين التفضيل النقدي (K) ومستوى الأسعار (P) هي علاقة عكسية.

2. العلاقة بين كمية النقود والأسعار هي علاقة طردية.

3. اعتبرت معادلة فيشر النقود وسيطا للمبادلة ووسيلة للدفع فقط، أما هذه المعادلة فأضافت وظيفة الادخار¹.

❖ الانتقادات الموجهة للتحليل الكلاسيكي في مجال تفسير التضخم:

- ليس من الصحة القول بأن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار، لأن التغير في كمية النقود قد لا يصاحبه تغير في الطلب يؤدي إلى التغير في الأسعار، وذلك قد يلجأ الأفراد إلى الاكتناز أثناء زيادة النقود المتداولة بدلا من إنفاق نقودهم على السلع، كذلك يمكن للأسعار أن تتغير نتيجة التغير الحاصل في كمية النقود لكن ليس بنفس النسبة، فيمكن أن ترتفع الأسعار بنسبة أقل من الزيادة في كمية النقد، وذلك لارتفاع الطلب بنسبة أقل من ارتفاع كمية النقود المتداولة فتبقى الفجوة بين الطلب والعرض ضئيلة لا يترتب عليها ارتفاع كبير في الأسعار.
- اعتبرت هذه النظرية أن للنقود وظيفة واحدة وهي مونها وسيط للمبادلات دون النظر للوظائف الأخرى كاعتبارها مخزونا للقيمة.
- تفترض النظرية الكمية بأن العنصر الفعال في معادلة التبادل هي كمية النقود كمؤثر على الأسعار، فأى تغير في كمية النقد يقابله تغير في مستوى الأسعار بينما اقترضت ثبات العناصر الأخرى كسرعة التداول وحجم المبادلات.
- يعاب على التحليل الكلاسيكي أيضا تجاهله لأثر التغير في سعر الفائدة على مستوى الأسعار، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تخفيض مستويات الأسعار، لأنه بوجود سعر الفائدة مرتفع فإن المتعاملين الاقتصاديين لا يطلبون النقود في شكل قروض، مما يقلص مستوى الإنفاق العام ومنه ينخفض مستوى الأسعار².

ثانيا: تفسير التضخم حسب النظرية الكينزية

¹ - تقار عبد الكريم، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة - حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 16 ص، 2013-2014

² - حمود علي مشكور، محاسبة التضخم، ص 79-80.

أنت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة والتي طرحت الكثير من الجدل في النظرة الاقتصادية، وكانت هذه الأدوات نقداً لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل سنة 1936، حيث أتى جون مينارد كينز معالجا لأخطاء النظرية الكلاسيكية ومحاولا من خلال إخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير لسنة 1929م، وفيما يلي سنتطرق لأهم أفكاره وذلك في تحليل ظاهرة التضخم.

لقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، حيث يرى كينز أن زيادة الطلب الفعلي الذي لا يوكبه زيادة في السلع والخدمات (العرض المتاح)، هو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من التغيرات الاقتصادية أهمها:

- العرض الكلي المتاح.
- الطلب الكلي الفعلي، يتمثل في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية عند مستوى التشغيل الكامل.
- كمية النقود المعروضة للتداول.
- أسعار الفائدة.
- مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي، أي نسبة استخدام عوامل الإنتاج هل استخدمت كلياً أم جزئياً.

ويفترض كينز في تحليله أن حالة التوازن هي تلك الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى التشغيل الكامل و أن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين:

- ✓ إذا كان الطلب الكلي أكبر من مستوى التشغيل الكامل فإنه توجد حالة تضخم.
- ✓ إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى التشغيل الكامل فإنه حالة كساد.

أشار كينز إلى أن الزيادة في كمية النقود سيكون أثره مجرد زيادة في الطلب على النقود، هذا عندما تسود حالة الكساد ويقع الاقتصاد في "مصيدة السيولة" ويعتمد التحليل الكينزي في تفسير التضخم على مرحلتين أساسيتين¹.

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل.

في المستوى العام للأسعار، يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي ولا يعد في هذه الحالة تكون الأجهزة في الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة مقابلة في عرض السلع والخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر على مستويات الأسعار، إلا أنه وفي ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة، فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة هذا التضخم حقيقياً.

المرحلة الثانية: مرحلة التشغيل الكامل

وهي الحالة التي تشغل فيها كافة الموارد الاقتصادية، حيث يؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي لها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظراً لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب، مما يؤدي إلى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز.

زيادة على ذلك فلا تعتبر هذه النظرية أن زيادة كمية النقود عند التشغيل الكامل يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد.

¹ - حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، بسكرة، 2019-2020. ص 113-116.

ثالثاً: المدرسة المعاصرة لكمية النقود

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أعادت المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو بقيادة فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة، وذلك بصياغتها في صورة حديثة، ويرجع رواج وانتشار هذه النظرية إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاد الدول الغربية في السبعينات من القرن العشرين، فانتشار ظاهرة التضخم الركودي التي صاحبها ارتفاع متواصل للأسعار مع تزايد معدلات البطالة، أثبتت تناقص العلاقة بين الأجور والأسعار ومستويات البطالة، التي عبر عنها فيليبس بأنها علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، فقد اعتقد فيليبس بأنه ارتفع معدل التوظيف أي انخفض معدل البطالة، فإن ذلك يكون مصحوباً بتضخم مرتفع، فقد حدث في هذه الفترة عكس ذلك، ففي ظل تلك الظروف غير المألوفة أخذت أفكار النقديين تلقى قبولاً وانتشاراً لدى الكثير من واضعي سياسة مكافحة التضخم¹.

1- الأفكار الأساسية للنظرية المعاصرة للنقود

يرى فريدمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغير الأسعار، ولا يؤيد بوجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل، فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ للطلب على النقود من تغيرات.

فقد أشار فريدمان إلى الحالات التالية لتأثيرات زيادة كمية النقود:

- _ من الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس تأثير على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار.
- _ يمكن أن تنعكس الزيادة في كمية النقود كلياً في رفع المستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والناجم الوطني وهو موقف أنصار النظرية الكمية التقليدية.

¹ - أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص 97.

_ ويمكن التصور بأن الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة فب الطلب على السيولة والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار والناج الوطني، هذا كما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الأهلية 1865 حتى 1879م، حيث زاد الرصيد النقدي خلال هذه الفترة ب 10% في حين ارتفع الدخل الوطني الحقيقي إلى الضعف و انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه في بداية الفترة¹.

كذلك يمكن لتغير النقود أن تتغير سرعة دورانها في نفس الاتجاه ويتعكس هذا في تغير الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.

و يرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف على أذواق المستهلكين والأفضليات التي يرونها بالإضافة إلى دخل أو ثروة الفرد باعتبارها عنصرا أساسيا في الطلب على النقود.

إذن فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة لزيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الانتاج مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، غير أنها لم تقترض ثبات الإنتاج وسرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية².

¹ - احمد زهير شامية و عبد المعطى الرشيد وفوزي الخطيب، النقود والمصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق

والتوريدات، القاهرة، مصر، . 96ص، 2013

² - مروان عطون، مرجع سابق، ص 113.

المبحث الثالث: البطالة

تعتبر قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فام تعد مشكلة البطالة تخص العالم الثالث فحسب بل أصبحت من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدولة العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة بمعنى التزايد المستمر في عدد الأفراد القدرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه ومن أجل فهم مشكلة البطالة يتعين علينا أن نعرض الشكل العام للاطار النظري الخاص بظاهرة البطالة، زمن خلال مبحثنا هذا سنتطرق إلى تعريف البطالة وأنواعها وأسبابها ومحدداتها.

المطلب الأول: مفهوم البطالة أنواعها وأسبابها

أولاً: تعريف البطالة

يجد الاقتصاديون صعوبة في تعريف البطالة ووضع مفهوم شامل وعام لها، فهناك عدة تعريف للبطالة نذكر منها ما يلي:

تعرف بأنها "عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتناسب مع استعداداته وخبراته لحالة سوق العم"¹.

حسب التعريف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل:

"البطل" هو كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن يجد هذا العمل.²

ويعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على أنها " الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا

¹ - السيد محمد أحمد السريتي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ص 282.

² - د. كوثر إبراهيم رزق، مشكلة البطالة (الاسباب، الاثار، الحلول)، الناشر المكتبة العصرية، الطبعة الاولى، 2016، ص 45.

يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية للاقتصاديات هذا المجتمع¹.

اعتمادا على تعريف المكتب الدولي للعمل، الذي يتطابق مع ما هو معمول به في الجزائر، فإنه من المفيد مناقشة كل جزئية منه لتوضيح المقصود بالبطالة وبشكل دقيق، للتمييز بين المتعطلين عن العمل وغير النشطين اقتصاديا من السكان (القوى العاملة)، وفقا لما يلي:

أ- كل من هو بدون عمل: يهدف هذا المعيار "بدون عمل" إلى التمييز بين التشغيل والبطالة، حيث يعتبر الشخص بطل وفقا لهذا المعيار في حالة لم يكن قد زاولا أي عمل على الإطلاق خلال الفترة المرجعية للبحث (ولو ساعة واحدة).

ب- كل من هو متاح للعمل ولا يجده: أي أنه في حال ما عرض على شخص عمل (وظيفة) يكون قادرا ومستعدا للعمل فورا وذلك خلال فترة محددة، وتتمثل الأسس التي تحكم مفهوم العامل المتاح فيما يلي:

- ✓ الاستعداد والرغبة في العمل مع بلوغ سن العمل دون أن يكون له منصب شغل.
 - ✓ خريجي مراكز التعليم والتكوين وكذا العمال المسرحين نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد.
 - ✓ الأفراد الذين يشغلون منصب عمل ويتطلعون إلى عمل أفضل يتناسب ومؤهلاتهم وقدراتهم وطموحاتهم، بالإضافة إلى العمال المتقاعدين الراغبين في الدخول إلى سوق العمل... الخ.
- وبالتالي فإن الأفراد الذين لا تتوفر فيهم هذه الشروط لا يصنفون ضمن القوى العاملة المتاحة مثل:

- ✓ الذين انسحبوا من دون قيد أو شروط من سوق العمل.
- ✓ الذين وجدوا وظيفة تتلاءم وقدراتهم.
- ✓ الذين استفادوا من عقود عمل غير قابلة للفسخ في الأجل القصير.
- ✓ الذين كانوا في طور التكوين أو لأداء الخدمة الوطنية.

¹ - ناصر دادي عدوان، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 7.

ويمكن تعريف البطالة على أنها "هي توقف الشخص عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه وباحث عليه"¹.

ثانيا: أنواع وأسباب البطالة

1/ أنواع البطالة

قسم الاقتصاديون والخبراء البطالة إلى عدة أنواع نذكر من بينها:

أ) البطالة المقنعة (Underemployment):

وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، وتشير إلى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج أو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد في حجم القوى العاملة، بمعنى أن هذه الفئة العاملة تبدوا ظاهريا أنها في حالة عمل، ولكنها فعليا لا تقدم أي اضافة للإنتاج.

ب) البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

وهي التي تمثل نسبة صغيرة من قوة العمل، تكون في حالة بطالة بسبب عنصر الزمن الذي يتطلب تحويل الخريجين من المدارس أو الجامعات إلى التوظيف أو فترة انتظار بين ترك وظيفة والا الالتحاق بأخرى. ومثل هذا النوع من البطالة لا ينتج عن قصور في توفير الوظائف والأعمال، وقد لا يمثل مشكلة إلا أن بعض هؤلاء قد يسجل اسمه من بين الراغبين في وظيفة فيكون لذلك تأثيره على سوق العمل. وينشأ هذا النوع من البطالة بسبب نقص المعلومات لدى العمال من جهة، وأصحاب العمال من جهة أخرى، وكلما توفرت المعلومات كلما قصرة مدة هذا النوع من البطالة².

¹ طار عبد الرؤوف عامر، "أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة

في مواجهتها"، دار البازوزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص12

² - شلوفي عمت، "العلاقة بـ التضخم والبطالة ومدى تحقيق منحت فيليبس في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية للفترة

(1980-2015)، مجلة التنمية والإشراف للبحوث 2 والدراسات، العدد الثاني، جواف 2017، ص04.

ج) البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، ويتجلى حدوث هذا النوع من البطالة في نشاطات اقتصادية معينة التي تزدهر في موسم معين أين يزيد الطلب على الأيدي العاملة، بينما في المواسم الأخرى يتم الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال.

د) البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

ويقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانباً من قوة العمل بسبب التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة، ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه، وهذا النوع من البطالة منتشر في البلدان النامية ناجمة عن عجز الكفاءة الوطنية عن سد احتياجات المجتمع من الأيدي العاملة الفنية.

هـ) البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن رفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية، والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

و) البطالة الإجبارية (Compulsory Unemployment)¹:

هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي من غير إرادته أو اختياره. وتحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسوي، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد. وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصاً للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد.

ز) البطالة الاختيارية (Voluntary Unemployment):

هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم.

¹ - عبد الرحمان إسماعيل، عريقات حريب، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، ط1، دار وائل للنشر، الأردن،

ح) البطالة الدورية (Cyclical Umemployment):

تحدث البطالة الدورية نتيجة للدورة الاقتصادية والتي تحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بشكل خاص من فترة زمنية إلى أخرى، عندما ينتقل الاقتصاد من حالة الانتعاش والإزدهار إلى حالة الإنكماش والركود الاقتصادي

وينشأ الركود الاقتصادي من جراء قصور في الطلب الكلي على السلع والخدمات والذي يترجم بشكل انخفاض في الطلب على العمل، وبمعنى آخر عجز الاقتصاد الكلي عن توفير العمل لكافة من يبحث عنه ويرغب فيه¹.

2/ أسباب البطالة

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور نقص التشغيل في اليد العاملة، فتعدد أبعاد تفشي البطالة له الأثر الكبير في ذلك. وتكمن الأسباب الهيكلية للبطالة في الجرائر في عنصرين أساسيين هما:

✓ العوامل الخارجية عن سيطرة الحكومة.

✓ العوامل التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

1. العوامل الخارجية عن سيطرة الحكومة: وهي:

➤ اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة، مما أدى إلى ارتباط إيراداتها من العملة الصعبة بشكل كبير بعائدات هذه الصادرات التي تتميز بعدم استقرار أسعارها.

➤ نقص مصادر التمويل لإنعاش المشاريع الاقتصادية، وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الانتاجي والإدخار لمختلف الأعوان الإقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات.

➤ أزمة المدفوعات الخارجية التي عرفت الجزائر، والتي تأزمت بعد سنة 1986، مما أدى إلى زيادة الضغوط التي تفرضها المالية الدولية وما صاحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمال نتيجة لهيكل الاقتصاد الوطني.

2. العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة: وهي:

¹ - وليد ناجي الحياي، "البطالة"، دراسة بحثية مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، ص13.

- نقص في اليد العاملة المؤهلة وضعف تطورها في الحرف، إذ بالرغم من توفر مناصب شغل ذات امتيازات عالية خاصة بالمؤسسات الأجنبية الناشطة في الجزائر، إلا أنها تجد صعوبات في إيجاد أشخاص يتوفرون على الكفاءة المطلوبة.
- العامل الجغرافي فضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل لا سيما في المناطق المحرومة في الجنوب والهضاب العليا.
- الاختلالات الهيكلية والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي: نقص إنتاجية القطاع الصناعي والزراعي، انخفاض دعم الإستثمارات الإنتاجية، وعدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل¹.

¹ - محمد رمضان عبد الرحمان صالح، " دور الاقتصاد الإسلامي في عالج مشكلة البطالة من وجهة نظر المشاركين في قوة العمل (دراسة تطبيقية لقطاع غزة)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة، لجامعة المسيلة، غزة، 2014-2015، ص 59

المطلب الثاني: محددات وطرق قياس البطالة

أولاً: محددات البطالة

هناك عدة محددات إقتصادية للبطالة سيتم التطرق لها لتحديد بعض المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر في ظاهرة البطالة من بينها.

❖ **معدل التضخم:** تكون العلاقة بين كل من معدل التضخم ومعدل البطالة غير واضحة الاتجاه فهناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وفقاً للمنطق التقليدي ومنحنى فيلبس، ففي ظروف الرواج الإقتصادي يزداد الطلب الكلي وترتفع مستويات الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، ويرتفع مستوى التشغيل، ومن ثم يقل معدل البطالة، ويحدث العكس في حالات الركود.

❖ **سعر الفائدة الحقيقي:** يستخدم بديلاً عن نمو مخزون رأس المال فزيادته يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة مما يؤدي لزيادة حجم الانتاج وازدياد حجم الطلب الكلي وهذا يؤدي إلى زيادة عرض العمل بسبب تحسن الأجور.

❖ **الناتج المحلي الإجمالي:** يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه "مجموعة القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة".

❖ **النفقات العمومية:** تتميز النفقات العامة بخائص أساسية تفرقها عن النفقات الخاصة، وتتعلق هذه الخصائص بطبيعة كل منهما، لذلك تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام¹.

ثانياً: طرق قياس البطالة

للتعرف على ظاهرة البطالة أكثر يتطلب علينا بالضرورة قياسها، لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى طرق قياس ظاهرة البطالة والآثار الناجمة عنها.

¹ - محمد خالد المهياتي، "محاضرات في المالية العامة"، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية، ص 16.

1/ المقياس الرسمي للبطالة

معدل البطالة وفقا لهذا المقياس هو النسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الإجمالي للعمال المشاركين في قوة العمل وفي فترة زمنية معينة، ويحسب كالتالي:

$$L = E + UE \dots \dots \dots (1)$$

$$U = UE/L * 100 \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

U: معدل البطالة.

L: قوة العمل.

E: عدد العاملين.

UE: عدد العاطلين.

وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة، يسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان، داخل الدولة الواحدة، وبين مختلف الدول، وبين المجموعات المختلفة من حيث العمر والجنس والأصل، إلا أن طريقة قياس معدل البطالة وفق هذا المفهوم تختلف من دولة لأخرى وتتمثل أهم الاختلافات في ما يلي: الفئات العمرية المحددة في التعريف، الفترة الزمنية المحددة للعمل، تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة.

والجدول التالي يوضح لنا طرق حساب معدل البطالة في الإقتصاد الأمريكي:¹

¹ - بن جيدة عمر، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة"، تدخل ضمن متطلبات مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، (2011 - 2010)، ص57.

الجدول (02): قوة العمل والبطالة في الاقتصاد الأمريكي 1985م.

الأصناف	العدد (مليون)
إجمالي عدد السكان (1)	238
خارج قوة العمل (أطفال، طلبة، مرضى...)(2)	121
قوة العمل (3)=(1)-(2)	117
رجال القوة المسلحة (4)	2
قوة العمل المدنية (5)=(3)-(4)	115
العاملون (6)	107
العاطلون (7)	8
معدل البطالة:	$6.8 = 8/117$ $7 = 8/115$
كنسبة من قوة العمل (%)	
كنسبة من قوة العمل المدنية (%)	

المصدر: بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المنهل اللبناني، 2010، ص324.

2/ القياس العلمي للبطالة

وفقا لهذا لبعقياص فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع، إذا كان الناتج المحتمل أو الممكن يساوي الناتج الفعلي، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة غير التضخمي، وعلى العكس من ذلك عندما يكون الناتج الفعلي في الإقتصاد أقل من الناتج المحتمل، فإن معدل البطالة الفعلي يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وحينئذا يكون المجتمع يعيش حالة بطالة بمفهوم علمي. ويتم حساب معدل البطالة كما يلي:

معدل البطالة = $1 -$ (إنتاجية متوسطة فعلية / إنتاجية متوسطة محتملة).

ويمكن تعريف الإنتاجية المتوسطة المحتملة بأنها أعلى متوسط للإنتاجية في ما بين قطاعات المجتمع.¹

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة وأثارها.

أولاً: النظريات المفسرة للبطالة

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم النظريات الخاصة بالبطالة التي ظهرت وأثرت في الفكر الاقتصادي:

النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

تتفرع النظريات التقليدية إلى عدة أقسام وتبنى المنظور التقليدي لسوق العمل ونذكر من بينها:

1) النظرية الكلاسيكية:

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة وسادت أفكارها في بريطانيا نهاية القرن الثامن عشر، وظلت الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الإقتصاد حتى العقد الثالث من القرن الماضي (أزمة الكساد العالمي)، تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات أهمها: سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، ومرونة الأجور والأسعار وسيادة الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج بما فيه عنصر العمل، وأن قوى السوق هي التي تحدد العرض والطلب استجابة لتغيرات التي تطرأ على الأجور الحقيقية، وكانو يؤمنون بمفهوم الدولة الحارسة التي استندت في فلسفتها الحرية الاقتصادية أي حرية التجارة وحرية مزاوله كل نشاط اقتصادي، وأن التقلبات الإقتصادية ظاهرة مؤقتة².

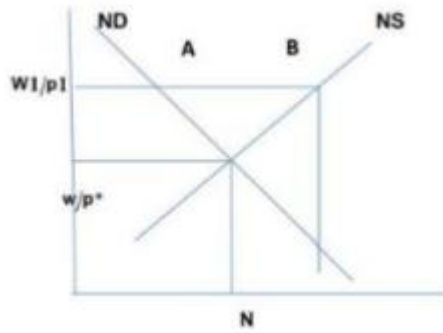
يركز الاقتصاديون الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للإقتصاد.

¹ علي عبد الوهاب نجا، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص14

² - إسماعيل بن علاق، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص68.

إن التوازن في سوق العمل ينطلق من تحديد مستوى الأجر الحقيقي الذي يحقق التوازن عند مستوى استخدام كامل كما يوضحه الشكل البياني:

الشكل رقم (05): التوازن في سوق العمل في التحليل الكلاسيكي.



المصدر : Gilbert Abraham Frios, 2005, introduction Macroéconomique, paris, P103

حيث:

NS: عرض العمل.

ND: الطلب على العمل.

N: مستوى العمالة.

W/P^* : الأجر الحقيقي التوازني.

إن فكرة التوازن في سوق العمل وفق التحليل الكلاسيكي تتمثل في أن الأجور مرنة للأعلى والأسفل وبالتالي فإن ارتفاع في مستوى الأجور من W/P^* إلى W_1/P_1 سيؤدي إلى فائض في قوة العمل بالمسافة AB، ومن ثم فإن التلقائية ستضغط من جزاء الفائض في عرض العمل بالأجور إلى الأسفل لتعود إلى نقطة التوازن W/P^* ، أما في حالة انخفاض الأجور إلى ما دون W/P^* فسيحدث عجز

في قوة العمل مما يؤدي إلى الضغط على الأجور إلى الأعلى والعودة إلى نقطة التوازن، وعليه فإن توازن سوق العمل سيتخذ عند تقاطع منحنى العرض والطلب على العمل عند مستوى الأجر W/P^* ، ومستوى الاستخدام الكامل N^* .¹

2/ النظرية النيوكلاسيكية

يرتكز التحليل النيوكلاسيكي على فكرة الحرية الاقتصادية وكذلك سيادة ظروف التشغيل الكامل، بناء على ما جاء به قانون ساي للأسواق "كل عرض سلعي يخلق طلبا مساويا له".

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، حيث يرتبط عدد العمال بالعرض والطلب على العمل، كما يرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة، ومن أهمها: التجانس التام في عنصر العمل بحرية انتقال اليد العاملة، العلم التام بأجور السوق فضلا عن المرونة التامة للأجور، وأن حجم اليد العاملة مرتبط بالأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الأجر الإسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار.

إن حدوث البطالة يرجع إلى: ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل، والمساهمة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الحقيقي من خلال تحديد الأجر الإسمي.²

3/ النظرية الكينزية.

تعتبر أزمة الكساد العالمي 1929 (يوم الخميس الأسود) نقطة هامة في الفكر الاقتصادي، حيث عجزت المدرسة الكلاسيكية عن إيجاد حل لها، مما أدى إلى ظهور مدرسة اقتصادية جديدة هي المدرسة الكينزية بزعماء الاقتصادي الإنجليزي "كينز"، الذي قام بنقد أفكار الكلاسيك وقدم بدائل وحلول لمعالجة الأزمة. ومن الافتراضات التي قامت عليها النظرية الكينزية نجد:

■ يصلح التحليل في الأجل القصير فقط.

¹ - فارس شلاي، " دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005 ص 14.

² - زكرياء سعد الدين الاسدي، "البطالة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية أسس المواجهة"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص 95.

- للنقود دور حيوي في تسيير الاقتصاد وتطلب لأغراض التبادل، والمضاربة والاحتياط.
 - لمعدلات الفائدة دور مهم في تحديد مستويات الإنتاج وذلك من خلال التأثير على الطلب الاستثماري.
 - التوازن الاقتصادي لا يحقق دائما تشغيلًا كاملاً، مما يؤدي إلى احتمال ظهور توازن يصاحبه نقصان في التشغيل.
 - عدم وجود مرونة تامة في أسعار عوامل الإنتاج.
- وتوصل كينز إلى أن الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد، وتعجز آليات السوق عن استرجاع التوازن التلقائي، وأن علاج ذلك يتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير، وتتمثل هذه السياسة في تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام، وتحفيز الطلب الكلي الفعال بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.¹

4/ النظرية الماركسية:

ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية، ونادرة الوقوع بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي عن طريق تفاعل قوة العرض والطلب، وكل بطالة ناتجة عن الزيادة الهامة في حجم السكان نتيجة حتمية للتطورات التقنية.

بالنسبة للماركسيين فإن الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى مع قيم الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكبر مما تدفع من أجور، ومما يزيد الأزمة تفاقمًا هو أن تعتمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة، فتلقي بالعمال إلى البطالة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه².

5/ النظرية الحديثة المفسرة للبطالة

سننظر لبعض النظريات من بينها:

¹ - شوقي فوزي، "التحليل النظري والكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العريب بن مهدي، أ. البواقي، 2008-2009، ص44.

² - أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص249.

أ- نظرية البحث عن العمل:

جاءت هذه النظرية لتفسير سوق العمل والبطالة، فقد اعتبرت أن البطالة السائدة ماهي إلا بطالة احتكاكية راجعة إلى بحث الأفراد عن فرصة أحسن للعمل، أي التي تكون فيها معدلات الأجر مرتفعة ومن أهم فرضيات هذه النظرية: مدة البحث عن العمل تزيد من فرصة الحصول على دخل أعلى، وأيضا العاطل عن العمل يحصل على معلومات أكثر من العامل، وبالتالي يستفيد أحسن من العروض وعليه تصبح البطالة استثمارا

ب- نظرية اختلال توازن سوق العمل:

هذه النظرية تدرس العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل وتحليل البطالة يتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة:

النوع الأول: يصف حالة وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل حيث أن أصحاب العمل لا يقومون بتشغيل عمالة إضافية نظرا لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه.

النوع الثاني: يتمثل في حالة الطلب على السلع يكون أكبر من عرضها، مع حالة ارتفاع معدل الأجر الحقيقي، مما يدفع أصحاب العمل إلى عدم زيادة عرض السلع وعدم زيادة مستوى التشغيل وبذلك يسبب انخفاض مردودية المشاريع الإنتاجية الإضافية.¹

ت- نظرية تجزئة سوق العمل:

تهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في القطاعات الأخرى.

وتفرض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار الاستقرار الذي يتمتع به سوق العمل وهما: سوق رئيسي وسوق ثانوي.

¹ - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 334.

فالسوق الرئيسي نجد فيه المنشآت كبيرة الحجم والمبنية في استخداماتها أنماط إنتاجية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وكثيفة، بينما السوق الثانوي فهو يتميز بظروف معاكسة للظروف التي تتميز بها السوق الرئيسية، فهو يستخدم أساليب إنتاجية بسيطة ومكثفة للعمل، كما أنه يضم منشآت صغيرة الحجم.¹

ثانيا: آثار البطالة

إن للبطالة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لا يمكن إهمالها، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع، ونختصرها في النقاط التالية:

1- الآثار الاقتصادية: من بينها:

- تؤدي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للنواتج القومي.
- زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).
- تؤدي إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية.
- تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمال أحيانا إلى الإضرابات والمظاهرات.

2- الآثار الاجتماعية: نذكر من بينها:

- انتشار الافات الاجتماعية _تعاطي الخمر، المخدرات) وتصيبه بالإكتئاب والإغتراب، مما يؤدي إلى ممارسة العنف والجريمة.
- الإستعمال الضعيف للمورد البشري، حيث أن للعنصر البشري أثر فعال على إقتصاديات الدول في جميع مراحل نموها، فهو العقل المفكر والمحرك لكل عناصر الانتاج الأخرى، لذلك فهو المخزون الحقيقي لثروة أي مجتمع، وعليه فمن المفروض أن كل أفراد المجتمع مطالبون بالمساهمة في العمل لصالح هذا المجتمع.
- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء.

¹ - عبد الرحمان عبد الله، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها 1983-2002، اطروحة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد، جامعة باتنة، 2008، 28ص

3- الآثار السياسية: ونذكر منها:

- توسيع نطاق الإستبداد السياسي: حيث يظهر التأثير السياسي للبطالة من خلال ظهور ما يسمى بالإستبداد السياسي، والمواطن في حالة عدم تحصيله على العمل الذي يعد المصدر الأساسي والوحيد للإسترزاق والذي يمكنه من مواصلة حياته، حيث ينتج لديه غياب الوعي السياسي والذي لا يمكنه من ممارسة حقوقه السياسية بفعالية.
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء: الذي يؤثر سلبا اتجاه الوطن وأفراد المجتمع، بالإضافة إلى إمكانية ان تؤدي البطالة إلى غرس الفكر التطرفي في وسط أفراد المجتمع.¹

¹ - صالح محمد عبد الحميد، "أزمة البطالة دراسة مقارنة مصر، السعودية، الكويت"، هبة النيل للنشر والتوزيع، 2007،

خاتمة الفصل:

تنشأ الظواهر الاقتصادية نتيجة عوامل مختلفة تتأثر وتتوثر فيما بينها، وقد تكون متداخلة، فهي ليست بمعزل عن التأثير والتأثر فيما حولها وكل ما يربطها، وعلى غرارها ظاهرة النمو الاقتصادي التي تعد من أهم الظواهر التي تسعى لها جميع دول العالم وتذلل العقبات التي تحول بينها وبين تحقيق هذه الغاية.

ومن بين أكبر العقبات والمؤثرات نجد ظاهرتي التضخم والبطالة، هذه الظواهر احتلت حيزا واسعا في بحوث ودراسات الاقتصاديين، لما لهما من أثر سلبي على تقدم الدول وتطورها وذلك للأثر الذي يظهر على معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي على معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعتبر أزمتي التضخم والبطالة أحد أهم التحديات الراهنة، فنسب هذه الأخيرة تعبر عن مدى فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة في أي بلد، وتعتبر الجزائر في الآونة الأخيرة من ضمن الدول التي تسعى بكل الطرق لتحقيق تنمية شاملة لمختلف الميادين، وذلك بتوظيفها لكل ما تتوفر عليه من إمكانيات، مؤهلات ومقومات.

الفصل الثالث

دراسة أثر النفقات العمومية على بعض المتغيرات

الاقتصادية خلال الفترة (1990 – 2021)

مقدمة الفصل الثالث:

بعد تقديم الجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية لكل من النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، البطالة والتضخم سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على المتغيرات المذكورة سابقا. حيث سنقوم بجمع البيانات الزمنية لمتغيرات الدراسة، ومعالجتها وتحليلها بالاعتماد على الطرق الإحصائية المناسبة. وذلك لمعرفة أثر الإنفاق العام بأشكاله على النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم.

وعليه قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم وتحليل متغيرات الدراسة، حيث تناولنا فيه تقديم متغيرات وتحليل معطيات الدراسة كذلك تطرقنا إلى دراسة تطور متغيرات الدراسة، إضافة إلى الأدوات القياسية والإحصائية للدراسة ودراسة التوزيع الطبيعي.

المبحث الثاني: تقدير نموذج الإنفاق العام على (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم)، حيث تطرقنا فيه إلى تقدير نموذج الانحدار المتعدد كذلك دراسة الاستقرار إضافة إلى تقدير نموذج باستخدام ECM ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة

من خلال ما يلي سنقوم بتحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في النموذج بالاعتماد على التحليل الوصفي على مدى فترة الدراسة (1990-2018) ثم عرض أدوات الدراسة.

المطلب الأول: تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة

أولاً: تعريف المتغيرات

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2018 أي أن حجم العينة هي 28 مشاهدة وذلك بالنسبة للاقتصاد الجزائري، أي أن مجتمع الدراسة هي الدولة الجزائرية ككل وفيما يلي التعريف بالمتغيرات المستخدمة:

1. الإنفاق العام (المتغير المفسر)

معبرا عنه بإجمالي الإنفاق العام مقاسا بالدولار الأمريكي ويرمز له بالرمز DEP واعتمدنا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

2. النمو الاقتصادي (المتغير التابع)

معبرا عنه بإجمالي الناتج المحلي مقاسا بالدولار الأمريكي ونرمز له بالرمز PIB واعتمدنا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

3. التضخم (متغير تابع) ويرمز له بالرمز INF.

4. البطالة (متغير تابع) ويرمز له بالرمز CH.

5. بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجمع البيانات الخاصة بكل المتغيرات يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي. بعد أن تم تحديد المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي) PIB، (البطالة) (tcho) والتضخم (inf) والمتغير التابع إجمالي الإنفاق الوطني (dp) وبما أن وحدات المتغيرات غير متجانسة في القيم. يستوجب في هذه الحالة تحويل قيم مشاهدات المتغيرات الداخلة في النموذج إلى قيم لوغاريتمية على شكل ثلاثة نماذج كما يلي:

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

$$\log(Dp) = \beta_0 + \beta_1 \log(inf) + \beta_2 \log(tcho) + \beta_3 \log(PIB)$$

حيث أن β_0 و β_1 , β_2 , β_3 هي معلمات النموذج.

6. (Log: pip) النمو الاقتصادي (متغير متغير مستقل).

7. log(tcho) البطالة (متغير مستقل)

8. Log(inf) التضخم (متغير مستقل)

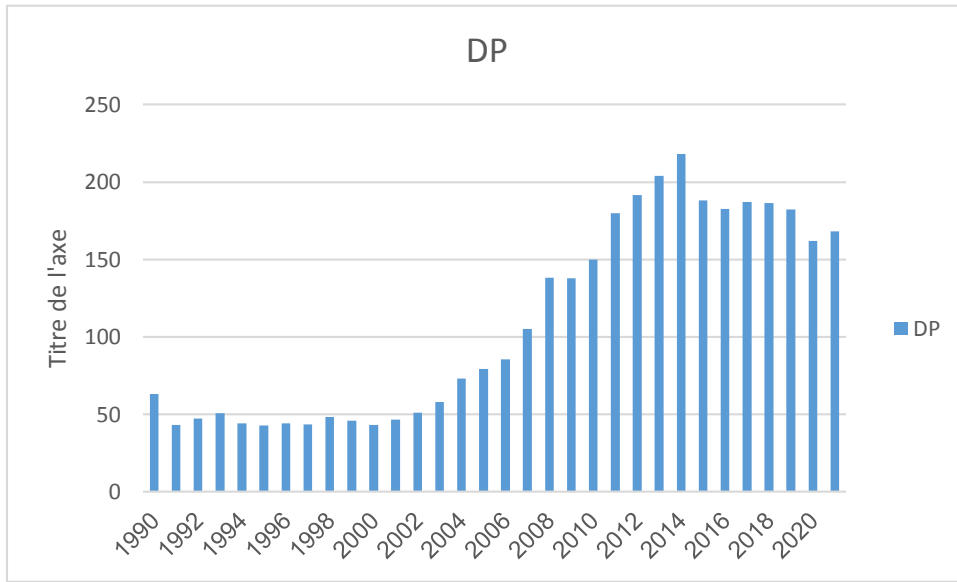
9. log(Dp) الانفاق العام (متغير تابع)

المطلب الثاني: دراسة تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2021)

1/ تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

عرف إجمالي الانفاق العام تصاعدا كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة بالجزائر إذ تبنت الدولة الجزائرية اتفاقية توسعية، الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي.

منحنى رقم (06): يمثل منحنى تغيرات معدلات النفقات العامة خلال السنوات 1990-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج EXCEL 2007 اعتمادا على معطيات الملحق رقم (01).

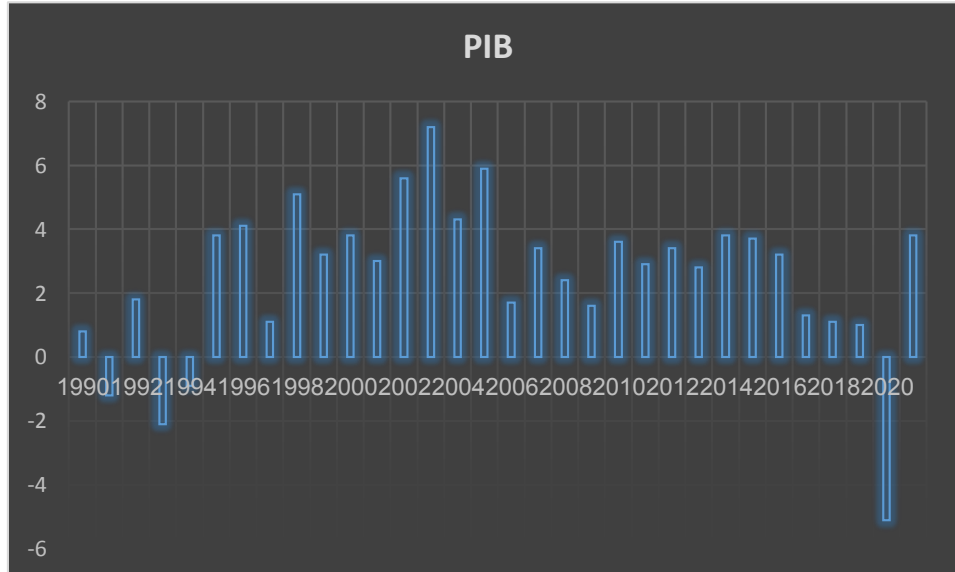
من خلال ملاحظة الشكل رقم (06) يظهر جليا التزايد المستمر لحجم الإنفاق العام من سنة لأخرى خاصة مع نهاية التسعينات، فبعدما حاولت الدولة إصلاح القطاع الصناعي وخلق التكامل بينه وبين القطاع الزراعي، سعت إلى إصلاحات هيكلية بعد الصدمة النفطية التي ابانت هشاشة الاقتصاد الجزائري وتبعيته للمحروقات بنسبة قاربت 79%، فتغير دور الدولة خلال هذه المرحلة من دور المنح والموزع إلى دور المراقب والمنظم لذلك شهد حجم النفقات العامة تطورا أكثر مما كان عليه من قبل رغم ما كانت تعيشه الجزائر أيضا خلال فترة العشرية السوداء خلال التسعينات ومخلفتها، حيث انخفض الانفاق العام انخفاض ملحوظ ابتداء من 1992 إلى غاية سنة 2000.

في حين شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2016 نموا متسارعا لحجم الإنفاق العام تزامنا مع الوفرة المالية التي عرفتها البلاد خلال تلك السنوات، والناجمة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وتوقع تواصله في المدى المتوسط على الأقل إضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات النفطية نتيجة حالة الاستقرار التي شهدتها معظم الدول المصنعة لهاته المادة في السنوات الأخيرة، الامر الذي سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة مكنتها من إتباع سياسة اتفاقية توسعية سعيها منها لتحسين الظروف الاقتصادية الاجتماعية من خلال تطبيق مخططات خماسية رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة قصد تحقيق الأهداف المنشودة منها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق بين سنتي 2001 و 2009، البرنامج التكميلي بدعم النمو الممتد بين سنتي 2005 و 2009، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي المطبق خلال المرحلة 2010 و 2014.

2/ دراسة تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021):

من خلال المنحنى يتبين أن إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة كان متذبذبا بعض الشيء بين الزيادة والتراجع، الأمر الذي يظهر جليا من خلال الشكل التالي:

منحنى رقم (07): يمثل منحنى تغيرات معدلات النفقات العامة خلال السنوات 1990 - 2021

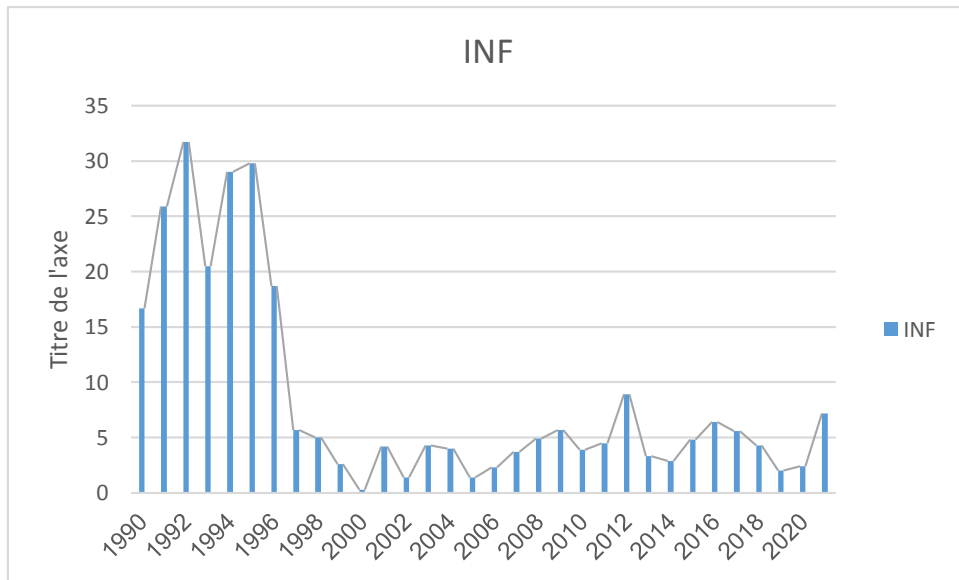


المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel اعتمادا على معطيات الملحق رقم (1)

عند متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والذي مازال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في مجال التنمية الاقتصادية، فنجد أنه عرف نمو خلال الفترة (1990-1997) بعد أن كان متدهورا نتيجة للصدمة النفطية التي مر بها، ويمكن اختيار الفترة (1998-2008) كمرحلة استقرار الناتج المحلي الإجمالي الذي شهد تراجعا نسبيا سنة 2009، بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب العالمي خاصة مع بداية الأزمة المالية أواخر 2007، بالإضافة لأسباب ترتبط بمخزون البلد من البترول وانخفاض الإنتاج. لكن سرعان ما سجل الناتج المحلي الإجمالي منحنى تصاعديا متسارعا خلال الفترة (2010-2016) بسبب التحسن المسجل من خلال تزايد صادرات المحروقات المرتبطة بدورها بأسعار النفط وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري مرهون بسعر النفط وتقلباته الإجمالية. كما نلاحظ تذبذبات خلال سنة 2020 وذلك عائد لجائحة كورونا جعلت معظم أنشطة دول في تدهور مما جعل هذا الأخير في حالة انخفاض.

3/ دراسة تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

منحنى رقم (08): يمثل منحنى تغيرات معدلات التضخم خلال السنوات (1990-2021)



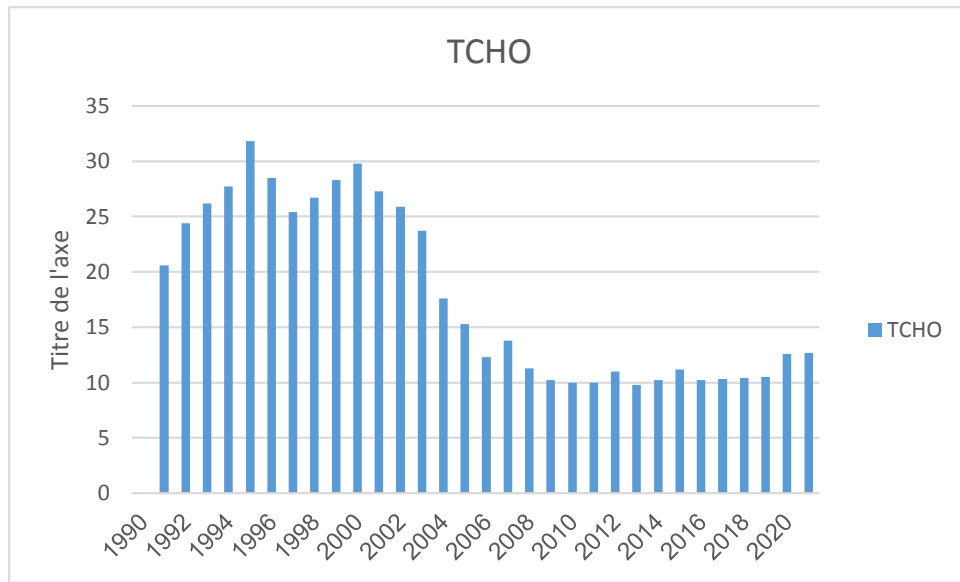
المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج EXCEL 2007 اعتمادا على معطيات الملحق رقم

(01).

من خلال الشكل (08) يتضح لنا أن معدل التضخم شهد خلال الفترة ما بين 1990 إلى غاية 1995 ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ سنة 1992 ب 31.7%، وسنة 1995 ب 29.8%، ويعود ذلك إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، اضافة إلى وصول معدل التضخم إلى الحد الأدنى له سنة 2000 ما يقارب 0.3%، ثم بعد ذلك بدأ في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض.

4/ تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

منحنى رقم (09): يمثل منحنى تغيرات معدلات البطالة خلال السنوات (1990-2021)

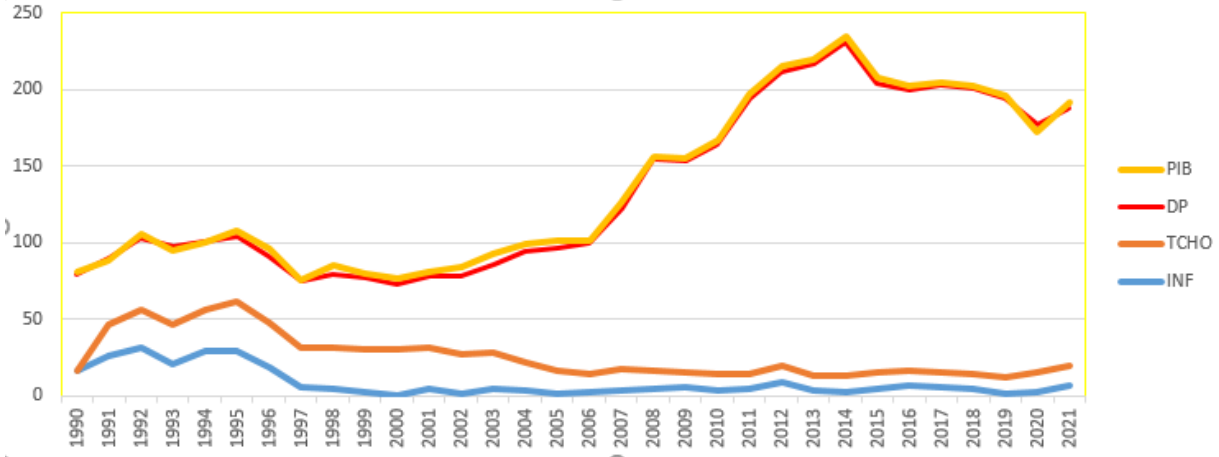


المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج EXCEL 2007 اعتمادا على معطيات الملحق رقم (01).

نلاحظ من خلال الشكل (09) أن معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 شهدت ارتفاعا مستمر لتصل إلى أعلى معدل لها سنة 2000، ويعود ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسة التي عاشتها الجزائر والمتمثلة في المديونية الخارجية وأيضا العشرية السوداء وما نتج عنها من أضرار وخيمة والتي أدت بدورها إلى ارتفاع البطالة، أما في الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2019 فشهدت انخفاض مستمر في معدل البطالة والذي سجل أقل انخفاض له سنة 2016، وذلك عائد لتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الجزائر حيث سجل أعلى معدل للبطالة سنة 1995 وأقل معدل سنة 2013.

5/ تطور النفقات العمومية، التضخم، البطالة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990 - 2021)

منحنى رقم (10): يمثل المنحنى التغيرات على النفقات العامة، التضخم، البطالة و النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج EXCEL 2007 اعتمادا على معطيات الملحق رقم (01).

من خلال المنحنى للمعطيات البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي والنفقات العامة نلاحظ أن للمنحنى تغيرات كثيرة من وهذا يدل على تأثيرات متعددة بين المتغيرات النموذج حيث نجد ان منحنى النمو الاقتصادي يصاحبه منحنى نفقات العام ولهم علاقة طردية هذا دليل على النظرية الاقتصادية خلال السنوات 30 ماضية وأما فيما يخص منحنى البطالة نلاحظ زوال معدلاته من سنة 1996 وكان سببه زيادات في النفقات العامة محدثا زوال في معدلات البطالة خلال السنوات التي بعده.

وأما فيما يخص منحنى التضخم نلاحظ أنه جاء تحت منحنى البطالة حيث تأثر كذلك بالنفقات العامة مما جعل معدلات تضخم لها علاقة عكسية مع النفقات العامة جعلت هذه العلاقة مستويات التضخم في أدنى مستويات بعد سنوات 1996 التي صاحبها الارتفاع في معدلات النفقات العامة.

المطلب الثالث: الأدوات القياسية والاحصائية للدراسة ودراسة التوزيع الطبيعي لسلسلة المدروسة

أولاً: اختبار الاستقرار

قبل دراسة أي نموذج قياسي قصير المدى "نموذج تصحيح الخطأ" أو طويل المدى "علاقة تكامل متزامن"، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية المتغيرات المستعملة في التقدير وذلك بالتحليل التقليدي للسلاسل (المنحنى البياني) ثم دراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبار الجذور الأحادية، ليأتي بعدها اختبار إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المتزامن).

1. اختبار جذر الوحدة بالاختبارات المناسبة

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة والتأكد من استقرارها أو عدمه نستعمل اختبار الجذر الأحادي DE أو الجذر الأحادي الصاعد ADF.

حيث في حالة استعمال اختبار الجذر الأحادي DE للسلسلة يتم تحديد درجة تأخير "P" باستعمال معياري "AIC" و "SCH" حيث نأخذ القيمة الصغرى، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة.

إن اختبارات الجذور الأحادية تمكننا من الكشف عن مركبة الاتجاه العام، وتسمح لنا بمعرفة الطريقة المثلى والجيدة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة.

✓ النموذج TS (Trend Stationnaire)

هذه النماذج غير مستقرة وتبرز عدم إستقرارية وتأخذ الشكل التالي:

$$y_t = f(t) + \varepsilon_t$$

حيث: $f(t)$ دالة كثيرة حدود للزمن (خطية أو غير خطية)، ε_t شوشرة بيضاء.

✓ النموذج DS (Difference Stationary)

هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم إستقرارية عشوائية وتأخذ الشكل التالي:

$$x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$$

2. اختبار ديكي - فولر (dicky fuller)

عرف اختبار جذر الوحدة من قبل dickey- fuller سنة 1979، حيث يكشف عن استقرار السلسلة الزمنية من عدمه.

➤ $\theta < 1$: السلسلة y_t مستقرة

➤ $\theta = 1$: السلسلة y_t غير مستقرة

➤ $\theta > 1$: السلسلة y_t غير مستقرة

يعتبر اختبار (DF) من أهم اختبارات الاستقرار، ويعتمد على ثلاثة نماذج:

$$\Delta y_t = \theta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta y_t = \theta y_{t-1} + C_1 + \varepsilon_t$$

$$\Delta y_t = \theta y_{t-1} + C_2 + b_1 \varepsilon_t$$

❖ صياغة فرضية الاختبار

- الفرضية الصفرية $H_0: \theta = 1$ ، إذا كانت $\tau_0 < \tau_1$ ، تكون السلسلة غير مستقرة.
- الفرضية البديلة $H_0: \theta \neq 1$ ، إذا كانت $\tau_0 > \tau_1$ ، تكون السلسلة الزمنية مستقرة.
- فإذا كانت الفرضية H_0 محققة في أحد النماذج الثلاثة فالسلسلة غير مستقرة لأسباب إحصائية¹.

3. اختبار ديكي - فولر المطور (Dickey - Fuller angmente).

في النماذج السابقة كان ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضية، إذا أهملنا الأخطاء لذلك فإن اختبار ديكي - فولر المطور "ADF" عام 1981 عمل على إدراج هذه الفرضية، لذلك فإن الاختبارات تركز على الفرضية $H_1: \theta < 1$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى (MCO).

❖ صياغة فرضيات الاختبار

¹ - DICKEY D.A., FULLER W.A., distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root, Journal of the American Statistical association, Vol. 74, n 366, 1979, p431

الفرضية الصفرية: $H_0: \theta = 1$ ، إذا كانت $\tau_1 < 0$ ، تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة،

الفرضية البديلة: $H_0: \theta \neq 1$ ، إذا كانت $\tau_0 > \tau_1$ ، تكون السلسلة الزمنية مستقرة.

حيث يمثل "P" فترة التأخر وتحدد بأقل قيمة المعايير: (AC), (HQ), (SC).

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص DF، حيث يستخدم الفروق ذات الفجوات الزمنية، ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوات الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتية.

4. اختبار فيليب -بيرون

يقوم هذا الاختبار على تصحيح غير معلمي الاحصاءات ديكي - فولر وذلك للأخذ بعين الاعتبار مشكلة تغير تباين الحد العشوائي ويتم في أربع خطوات:

➤ تقدير النماذج الثلاثة الأساسية لاختبار ديكي - فولر باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية مع حساب الاحصاءات المرتبطة بها.

➤ تقدير تباين المدى القصير

➤ تقدير معالم التصحيح

بعد حساب احصائية فيليبس - بيرون "PP" نقارن هذه الاحصائية مع القيم الحرجة لجدول ماك كينون، فإذا تبين أن pp أكبر من القيمة المجدولة فنقول عن السلسلة أنها تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

ثانيا: اختبار علاقة التكامل المتزامن

بعد القيام بدراسة خصائص السلاسل الزمنية واستخلاص أن كل السلاسل مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة (1) وتنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل، في هذه الحالة امكانية وجود تكامل متزامن بينها إذ نقوم بذلك من خلال اجراء اختبار جوهانسون:

1. طريقة Johansen - Juselius

تمكننا هذه الطريقة من معرفة العدد الكلي لمتجهات التكامل المشترك (عدد العلاقات التوازني طويلة الأجل بين المتغيرات)، ويعتمد هذا المنهج على طريقة الإمكانية العظمى لتقدير عدد المتجهات المتكاملة في نموذج $(var(k))$ الذي يحوي على سلاسل زمنية مستقرة، استعمل جوهانسن أسلوب الامكانية

العظمى لتقدير α و β وتحديد اختبارين لكشف عن وجود عدد متجهات التكامل المشترك، الأول اختبار الأثر وذلك لاختبار فرضية العدم H_0 بوجود عدد من المتجهات تساوي على الأكثر r في مقابل الفرضية البديلة H_1 فإن عددها يتجاوز r بعد حساب احصائية الاثر باستخدام برنامج eviews من خلال النتائج المتحصل عليها يتم رفض فرضية العدم في حالة كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية معين والعكس صحيح، الاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية القصوى لاختبار فرضية العدم فإن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي r ، في مقابل الفرضية البديلة فإن عددها يساوي $r+1$ بعد حساب الاحصائية واطهار النتائج نقوم برفض فرضية العدم في حالة ما إذا تبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة وذلك عند مستوى دلالة معين¹.

ثالثاً: دراسة السببية

سنقوم بتناول دراسة السببية ولكن باختصار من أجل تقديم نظرة مختصرة للقارئ.

1. السببية حسب مفهوم غرنجر Granger

حسب مفهوم غرنجر للسببية فإنه مكن القول أن المتغير X يسبب المتغير Y إذا كان توقع هذا الأخير يعتمد بشكل كبير على ماضي X إضافة إلى ماضيه، حيث هو أحسن من توقع Y الذي يعتمد فقط على ماضيه

ويمكن تمييز اربع حالات:

- سببية أحادية الاتجاه من X_T نحو Y_T : وهذا يعني أن معلومات المتغير X_T المبطن تختلف إحصائياً عن "0" و معلومات المتغير Y_T المبطن لا تختلف إحصائياً عن "0"
- سببية أحادية الاتجاه من T نحو X_T : وهذا يعني أن معلومات المتغير X_T المبطن لا تختلف إحصائياً عن "0". ومعلومات المتغير T المبطن تختلف إحصائياً عن "0".
- تغذية استرجاعية أي X_T يسبب Y_T ، و Y_T يسبب X_T وهذا يعني أن جميع المعلومات للمتغيرين المبطنين تختلف إحصائياً عن "0".

¹ - DICKEY D.A. FULLER W. A Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root, Econometric, Vol 49. 1981. p 1072 Phillips Peter C.B.& Peron Pierre, Testing for a unit root in time series régression Biométrie, Vol 75. Jun 1988, p346.

➤ لا توجد سببية بين المتغيرين وهذا يعني أن جميع معلمات المتغيرين المبطنين لا تختلف إحصائياً.

أما بالنسبة للخطوات المتبعة في اختبار السببية ل غرنجر فيمكن توضيحها في ما يلي:

أ_ نقوم بتقدير صيغة انحدار المتغير Y_T على مبطناته Y_{T-1} ومتغيرات أخرى إن كان يعتقد أن لها تأثير على Y_T فقط واستبعاد مبطنات المتغير X_T وتسمى بالصيغة المقيدة، وانطلاقاً من

هذه الصيغة يمكن الحصول على مجموع مربعات البواقي المقيدة

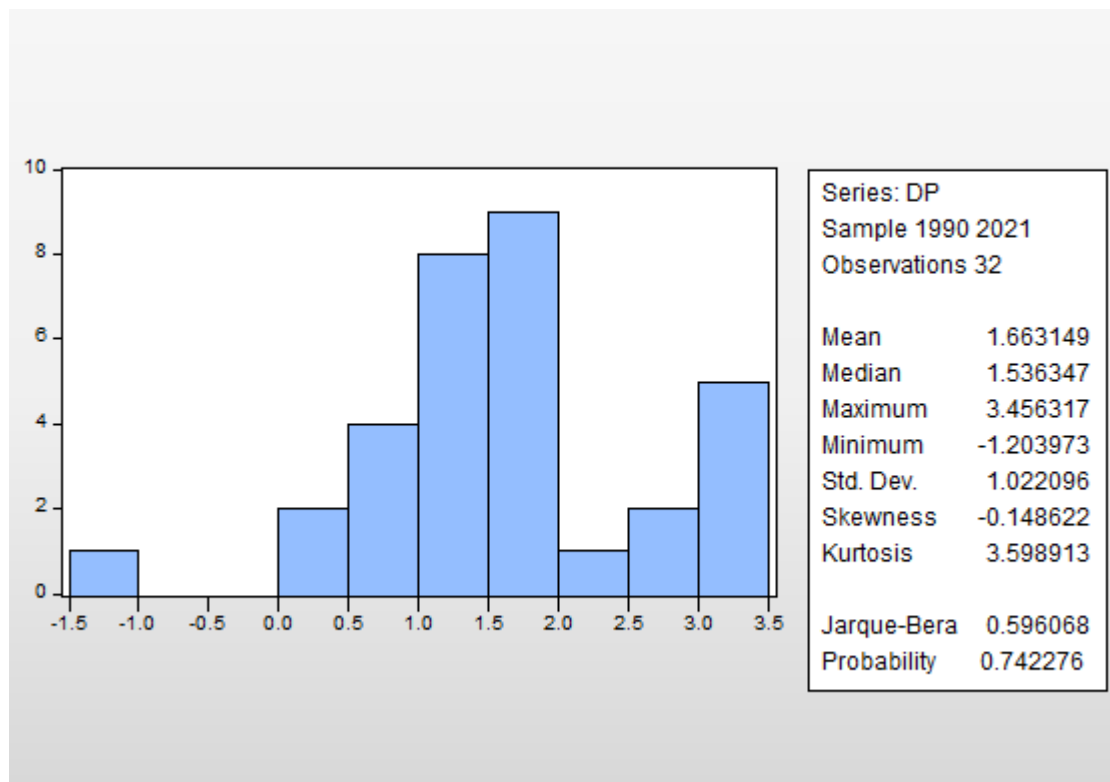
ب_ نقوم بتقدير صيغة انحدار Y_T على مبطناته Y_{T-1} ومتغيرات أخرى إن كان يعتقد أن لها تأثير على Y_T بالإضافة إلى مبطنات المتغير X_T وتسمى هذه الصيغة غير المقيدة وانطلاقاً منها يمكن الحصول على مجموعة مربعات البواقي غير المقيدة.

ج_ اختبار فرضية العدم والذي ينص على عدم وجود علاقة سببية تتجه من المتغير X_T نحو المتغير Y_T أي $H_0 = \sum \beta_j = 0$ ، واختبار هذا الغرض يجب حساب إحصائية فيشر f_t التي تتبع توزيع، فإذا تجاوزت قيمة فيشر المحسوبة f_c القيمة الجدولية f_t عند مستوى دلالة مختار نرفض فرضية العدم ونقول أن المتغير X_T يسبب المتغير Y_T .

د_ يمكننا إعادة نفس الخطوات السابقة على النموذج الثاني وذلك قصد معرفة ما إذا كان المتغير Y_T يسبب المتغير X_T^1 .

رابعاً: دراسة التوزيع الطبيعي للمتغيرات المدروسة

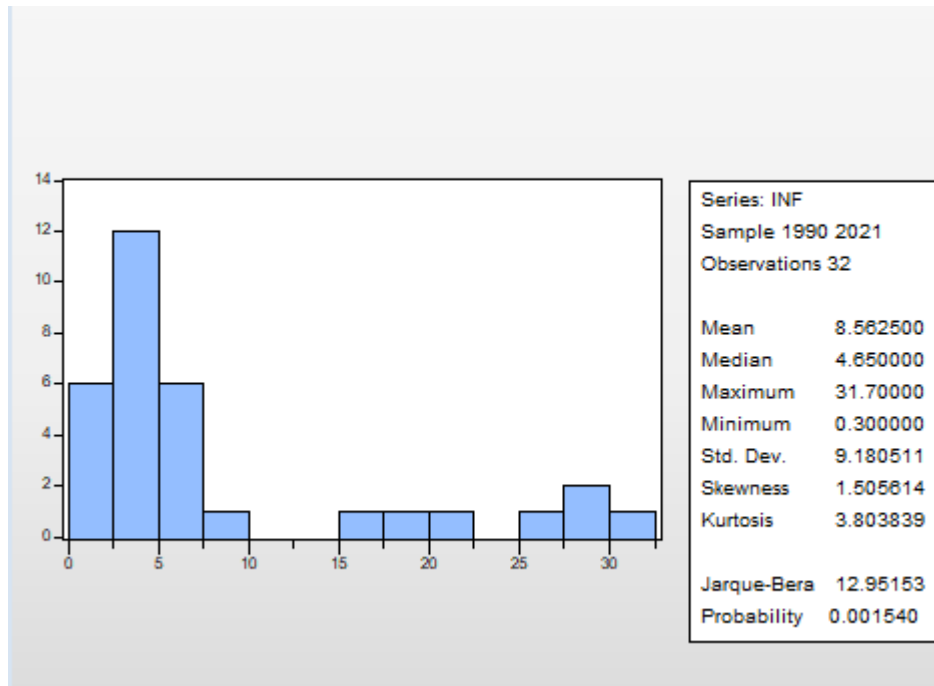
منحنى رقم (11): histogramme للنفقات العامة



المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

من خلال منحنى histogramme للنفقات العامة نلاحظ أن سلسلة خاضعة للاعتدالية و نجد ان بعد المتوسط الحسابي عن الوسيط جاء داخل مجال الثقة بقيمة متوسط حسابي 1.66مليار دولار وجاء الوسيط بقيمة 1.53مليار دولار بحيث لا يوجد قيم شاذة في هذه السلسلة

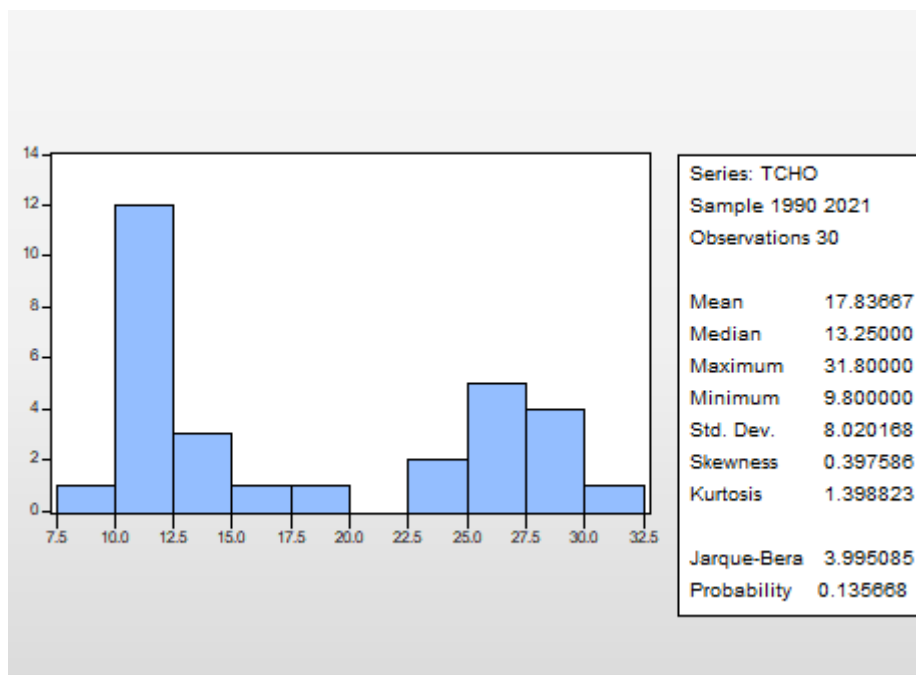
منحنى رقم (12): histogramme للسلسلة التضخم



المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

من خلال منحنى histogramme نلاحظ ان البيانات غير خاضعة للإعتدالية وهذا يعود للوجود سياسات الوطن التي تخضع الاقتصاد للتضخم حيث نجد أن المتوسط الحسابي يتمحور عند قيمة 8.56 بينما نجد الوسيط الذي يقسم السلسلة لنصفين عند قيمة 4.6 و نلاحظ معنوية هذا المتغير.

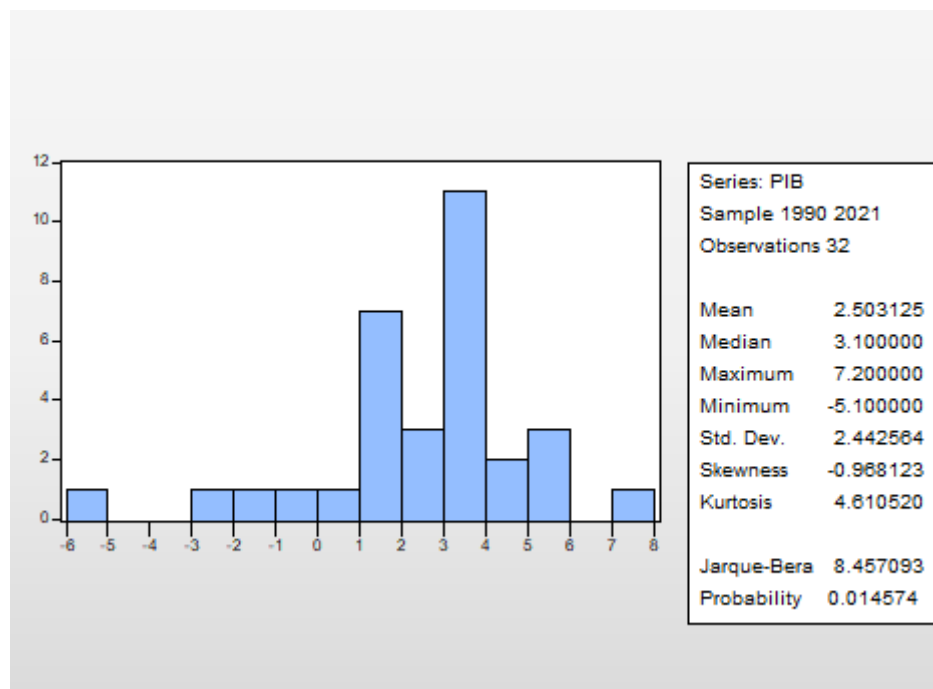
منحنى رقم (13): histogramme للسلسلة البطالة



المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

منحنى histogramme يوضح المتوسط الحسابي بقيمة 17.83 بحيث جاء وسيط 13.25 غير ان السلسلة غير معتدلة و غير معنوية و يعود لعدة أسباب.

منحنى رقم (14): histogramme للنمو الاقتصادي



المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

من خلال المنحنى نلاحظ خضوع سلسلة للاعتدالية مع معنوية سلسلة حيث جاء متوسط الحسابي للسلسلة بقيمة 2.50 و الوسيط بقيمة 3.1.

المبحث الثالث: تقدير نموذج الإنفاق العام على (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم)

المطلب الأول: تقدير نموذج الانحدار المتعدد.

أولاً: تقدير النموذج

بين إنفاق العام والنمو الاقتصادي والبطالة و التضخم لدراسة مدى صالحية النموذج القياسي المقدر والخاص بحجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صالحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صالحيته من الناحية الإحصائية ويتم بعد ذلك انتقاء أفضل نموذج للقيام باختبار من الناحية الاقتصادية.

لقد تم الحصول على معطيات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي وهي تمتد من 1990 إلى 2021 بالنسبة للإنفاق العام والنمو الاقتصادي بحيث:

(Dp) الإنفاق العام (متغير تابع)

(: pip) النمو الاقتصادي (متغير مستقل).

(Tcho) البطالة (متغير مستقل)

(inf) التضخم (متغير مستقل)

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرين يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هو كما يلي:

$$\log(Dp) = \beta_0 + \beta_1 \log(inf) + \beta_2 \log(tcho) + \beta_3 \log(PIB)$$

حيث: β_1 و β_2 و β_3 معالم النموذج مقدرة بطريقة المربعات الصغر (ols) والتي تعتبر أحسن الطرق لتقدير النموذج ويتم ذلك بالاستعانة ب (EViews)، بعد إدخال البيانات تظهر نتائج تقدير النموذج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): يبين الإنحدار المتعدد لنموذج الانفاق العام والنمو الاقتصادي، البطالة والتضخم

Dependent Variable: DP				
Method: Generalized Linear Model (Newton-Raphson / Marquardt steps)				
Date: 09/13/22 Time: 11:17				
Sample (adjusted): 1992 2021				
Included observations: 30 after adjustments				
Family: Normal				
Link: Log				
Dispersion computed using Pearson Chi-Square				
Convergence achieved after 5 iterations				
Coefficient covariance computed using observed Hessian				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	10.49629	0.199624	52.58021	0.0000
PIB	0.012683	0.033164	0.382423	0.7021
TCHO	-0.081617	0.017261	-4.728427	0.0000
INF	0.003674	0.016905	0.217328	0.8280
Mean dependent var	10722.47	S.D. dependent var	6495.688	
Sum squared resid	3.68E+08	Log likelihood	-287.5581	
Akaike info criterion	19.43721	Schwarz criterion	19.62403	
Hannan-Quinn criter.	19.49698	Deviance	3.68E+08	
Deviance statistic	14160940	Restr. deviance	1.22E+09	
LR statistic	60.40846	Prob(LR statistic)	0.000000	
Pearson SSR	3.68E+08	Pearson statistic	14160940	
Dispersion	14160940			

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج eviews

جدول رقم (04): يبين الانحدار المتعدد لنموذج الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، البطالة والتضخم OLS

Dependent Variable: DP

Method: Least Squares

Date: 09/17/22 Time: 16:29

Sample (adjusted): 1992 2021

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.244713	0.225647	5.516193	0.0000
INF	0.112654	0.012101	9.309548	0.0000
TCHO	-0.032834	0.012951	-2.535233	0.0176
PIB	0.016288	0.039066	0.416950	0.6801
R-squared	0.795211	Mean dependent var	1.571704	
Adjusted R-squared	0.771582	S.D. dependent var	0.987420	
S.E. of regression	0.471919	Akaike info criterion	1.459546	
Sum squared resid	5.790390	Schwarz criterion	1.646372	
Log likelihood	-17.89319	Hannan-Quinn criter.	1.519313	
F-statistic	33.65337	Durbin-Watson stat	2.247324	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج EVIEWS

انطلاقاً من هذه النتائج يمكن القول بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة متوسطة نوعاً، ما وذلك من خلال معامل الارتباط R^2 والذي لم يتجاوز 0.79، كما نلاحظ معنوية النموذج من خلال قيمة F الإحصائية، بالإضافة إلى أن كل معلمات المتغير المستقل معنوية عند 5 % وإشارتها متوافقة مع النظرية الاقتصادية. كما يتضح لنا وجود علاقة طردية وعكسية في المدى الطويل بين البطالة و النمو الاقتصادي و التضخم وإجمالي النفقات العامة، حيث إذا تغيرت النفقات العامة بوحدة واحدة فإن كل من النمو الاقتصادي يزيد بقيمة 0.01 و يزيد التضخم بقيمة 0.003 و فيما يخص البطالة فإنها توجد هناك علاقة عكسية بحيث نجد أن زيادة الوحدة في النفقات العامة تؤدي إلى نقص في قيمة البطالة ب 0.08 .

ثانيا: تمثيل معالم النموذج

$$Dp = 1.24 - 0.11(inf) + 0.03(tcho) + 0.01(PIB)$$

الا ان جاءت قيمة $DW = (2.24)$ وهي قيمة تقترب من الصفر مما يدل على احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وهذا ما يضعف من مقدرة هذا نموذج على تفسيراً لعلاقة الاقتصادية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الإنفاق العام والبطالة والتضخم لأنه من بين الفرضيات السياسية لهذا النموذج هي أن للسلسلة أخطاء تتبع توزيعاً طبيعياً أي أن الارتباط الخطي بين الأخطاء معدوم وهذا يتنافى ويتناقض مع نتائج التقدير وعلى هذا الأساس سوف نلجأ إلى طريقة ثانية من طرق النمذجة القياسية وهي أكثر فعالية في التعامل مع مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء وذلك بغية إعطاء قراءة إحصائية صحيحة لطبيعة العلاقة الاقتصادية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم على أن يسمح لنا ذلك بمعرفة مدى قدرة الإنفاق العام في تأثير على النمو الاقتصادي و البطالة و التضخم وبالتالي مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي و التضخم و البطالة.

جدول رقم(05): يمثل الارتباط بين مختلف المتغيرات دراسة

	DP	INF	TCHO	PIB
DP	1.000000	0.862479	0.215749	-0.227667
INF	0.862479	1.000000	0.477832	-0.233824
TCHO	0.215749	0.477832	1.000000	0.126227
PIB	-0.227667	-0.233824	0.126227	1.000000

مصدر: من اعداد الطالبتين باستعمال برنامج Eviews

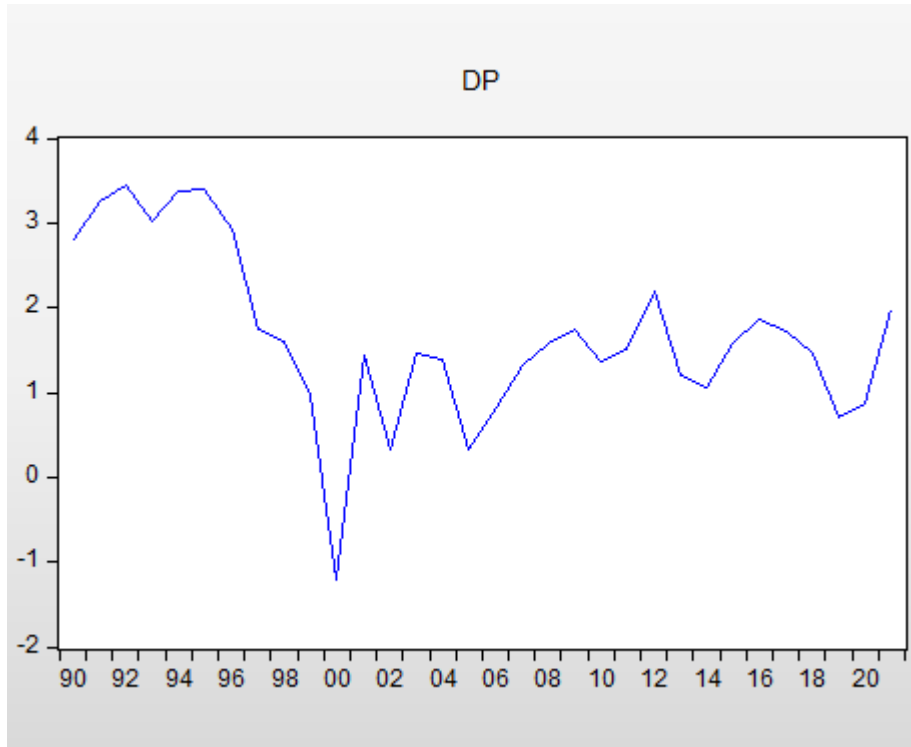
من خلال الجدول الذي يمثل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات نجد ان هناك علاقة طردية قوية بين متغير dp و متغير inf وهذا راجع للنظرية الاقتصادية حيث ان النفقات العامة لها تأثير على التضخم أما فيما يخص المتغيرات الاخرى فقد جاءت بالارتباط ضعيف وهذا راجع للتدهور الاوضاع عبر الازمنة فيما يخص متغير النمو الاقتصادي والبطالة و النفقات العامة حيث شهدت الجزائر تدهور كبير في هذه قطاعات مما جعل من الصعب دراسة هذه البيانات.

المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية

تمثل جميع البيانات المعبرة عن متغيرات الدراسة سلاسل زمنية لمعطيات سنوية خاصة بالاقتصاد الجزائري معبر عنها بملايين الدولارات للفترة الممتدة بين سنتي 1990 و 2021 تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2020، كما استخدمت قيم المتغيرات في شكل اللوغاريتم قصد تقليص تباين السلاسل، تخفيض اثر المشاهدات الشاذة والحصول على تقديرات مباشرة للمرونة، و لمعرفة استقرار السلسلة نقوم بالخطوات التالية:

- دراسة الشكل البياني للسلسلة.
 - دراسة (Correlogram) للسلسلة.
 - اختبار جذر الوحدة بالاختبارات المناسبة.
- أولاً: الشكل البياني للسلسلة.

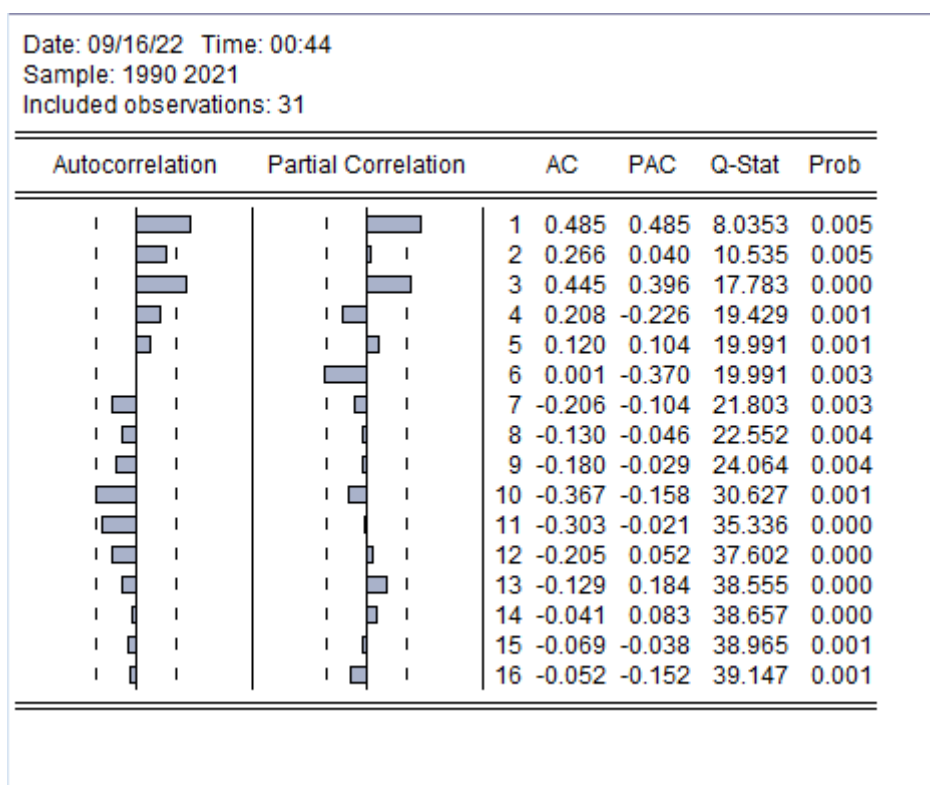
منحنى رقم (15): دراسة الشكل البياني للسلسلة



من خلال دراسة الأشكال البياني لكل من سلاسل الدراسة تبين لنا أن السلاسل غير مستقرة من خلال التنبؤات التي بها وبالتالي فهي لا تتغير حول متوسطها الحسابي، لذلك فهو مؤشر على عدم الاستقرار.

ثانيا: دراسة (Correlogram) لسلسلة النفقات العامة.

منحنى رقم (16): يوضح correlogram للنفقات العامة



الاستقرارية بالنسبة للسلسلة $dp1 = \log(dp)$:

فيما يخص سلسلة النفقات العامة نلاحظ ان prob لهذا السلسلة لم تتجاوز 0.05 وبالتالي هذا يدفعنا للقبول فرضية عدم وجود الاستقرار.

الاستقرارية بالنسبة للسلسلة $tcho = \log(tcho)$:

فيما يخص سلسلة البطالة نلاحظ ان prob لهذا السلسلة لم تتجاوز 0.05 وبالتالي هذا يدفعنا للقبول فرضية عدم وجود الاستقرار.

الاستقرارية بالنسبة للسلسلة $\log (Pib) = pibs$

فيما يخص سلسلة النمو الاقتصادي نلاحظ ان prob لهذا السلسلة لم تتجاوز 0.05 وبالتالي هذا يدفعنا للقبول فرضية عدم وجود الاستقرارية

الاستقرارية بالنسبة للسلسلة $\log (inf) = infs$

فيما يخص سلسلة التضخم نلاحظ ان prob لهذا السلسلة لم تتجاوز 0.05 وبالتالي هذا يدفعنا للقبول فرضية عدم وجود الاستقرارية

ثالثا: اختبار جذر الوحدة

إنّ احد الشروط الضرورية لإجراء اختبارات السببية والتكامل المشترك، هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، وإلا فإنه لا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لذلك سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) في المستوى والفروقات الأولى.

❖ جدول رقم (06): اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

مستويات الاستقرار								طبيعة الاختبار	نوع الاختبار
ADF									
الفرق				المستوى					
INFS قيمة الحرجة قيمة المحسوبة الاحتمال الحرج	TCHOS قيمة الحرجة قيمة المحسوبة الاحتمال الحرج	PIBS قيمة الحرجة قيمة المحسوبة الاحتمال الحرج	DP1 قيمة الحرجة قيمة المحسوبة الاحتمال الحرج	INFS قيمة الحرجة قيمة المحسوبة الاحتمال الحرج	TCHOS قيمة الحرجة قيمة المحسوبة الاحتمال الحرج	PIBS قيمة الحرجة قيمة المحسوبة الاحتمال الحرج	DP1 قيمة الحرجة قيمة المحسوبة الاحتمال الحرج	النموذج 1	ADF
-2,96	-2,97	-2,98	-2,98	-2,96	-2,96	-2,99	-2,96		
-7,75	-4,46	-8,45	-6,58	-2,62	0,86	-3,77	-3,024		
0,00	0,00	0,00	0,00	0,09	0,78	0,04	0,04		
-3,56	-3,58	-3,62	-3,60	-3,56	-3,57	-3,61	-3,57	النموذج 2	
-7,74	-4,46	- 8,41	-6,51	-2,66	-0,92	-3,62	-3,10		
0,0	0,00	0,00	0,00	0,09	0,93	0,04	0,012		
-1,95	-1,95	-1,95	-1,95	-1,95	-1,95	- 1,95	-1,95		النموذج 3
-7,86	-4,34	-8,49	-6,62	-1,42	-1,19	-1,52	-1,28		
0,00	0,00	0,00	0,00	0,014	0,20	0,011	0,002		

ملاحظة: تم الاختيار نسبة المعنوية عند 5% ملحق 1.2.3

- 1- قبول فرضية عدم معناه وجود جذر أحادي، ومنه السلسلة الزمنية غير مستقرة، وباستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير في النماذج الثلاثة، فإننا نحصل على القيمة المحسوبة التي تخضع للتوزيع ستيودنت، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية، فإننا نقبل فرضية عدم. أي وجود جذر أحادي.
- 2- أما إذا كانت القيمة المحسوبة أصغر من إحصائية ستيودنت الجدولية، فإننا نرفض فرضية عدم، ونقبل الفرضية البديلة، ومنه فإن السلسلة مستقرة.
- 3- بالنسبة لمتغير إجمالي الإنفاق العام نلاحظ أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى وعند إجراء الفرق الأول أصبحت مستقرة.

4- بالنسبة لمتغير إجمالي الناتج المحلي نلاحظ أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى وعند إجراء الفرق الأول أصبحت مستقرة.

ومن السلاسل مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى (1)

إن السلاسل الزمنية (dp1 , infs, tchos,pibs) مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى (1) عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم يمكن إجراء التكامل المشترك باستعمال طريقة جوهانسن.

❖ اختبار علاقة التكامل المشترك

بما أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، وبالتالي إمكانية وجود تكامل مشترك بينه لذا نقوم باختبار جوهانسن. نقوم أولاً بتعيين درجة تأخر المتغيرات، يتم هذا التحديد باستعمال معيار اكايك Akaike و شوورتر Sehwarz، ثم بعد ذلك نحري اختبار التكامل المشترك.

❖ تحديد درجة التأخير

قبل إجراء هذا الاختبار يتعين تحديد عدد الفجوات الزمنية P الواجب إدراجها في هذا الاختبار، ويمكن استعمال احد المعايير الأكثر استعمال مثل AIC ، SC وذلك بعد تقدير السلاسل الأصلية (dps,infs,pibs ,tchos) بواسطة VAR، ونضع أقصى تأخير ممكن لنحصل على نتائج التأخيرات $p=2$ لكون كلاهما لا يمكن حسابه بعد هاته الدرجة، وهذا يرجع لكون حجم العينة المأخوذ من سنة 1990 إلى 2021 صغير جداً الموضحة بعد ذلك نقوم بإجراء اختبار جوهانسون VAR (1) لأنه يحتوي على أكبر عدد من المؤشرات المثلى. ونقوم باختيار الفرضية المناسبة من نتائج الاستقرار واختيار التأخير المتحصل عليه سابقاً.

المطلب الثالث: تقدير النموذج باستخدام ECM ومناقشة نتائج الدراسة.

أولاً: تقدير النموذج باستخدام ECM

لتقدير النموذج باستخدام ECM تتبع الخطوات التالية:

باستخدام السلاسل الأصلية نقوم باختيار Correction Error Vector واختيار التأخير المتحصل عليه في التكامل المتزامن واختيار Cointegration نختار الفرضية المستعملة في اختبار التكامل المشترك وهي الفرضية رقم (04) واختيار عدد التكاملات المشتركة وهي "01"

- التحليل والاختبارات الإحصائية: (باستخدام الملاحق الناتج عن استخدام برنامج Eve

معامل التحديد $R^2 = 62$: أي أن 62 % من المشاهدات مشروحة بدلالة المتغيرة الداخلة المتأخرة وهي : الإنفاق العام وباقي المشاهدات 38 % تدخل ضمن هامش الخطأ.

معامل تصحيح الخطأ في النموذج المقدر له دلالة إحصائية وقيمتها سالبة أي أنه مقبول من الناحية الاقتصادية وعند التوازن من المفروض يتم تصحيحه في الأجل الطويل، ويكون التصحيح مرة في السنة.

- اختبار معنوية المعالم:

اختبار ستيدونت: معلمة الإنفاق العام لها دلالة معنوية وهذا ما يؤكد التأثير على إجمالي النمو الاقتصادي و البطالة والتضخم

(GDP) وهذا عند مستوى معنوية 10%

اختبار فيشر: معامل فيشر من جهته أيضاً أكبر من القيمة النظرية و المتغيرات المستخدمة تؤثر معا في النموذج.

اختباراً لارتباط الذاتي للبواقي

- بعد التقدير باستخدام نماذج (VAR1) وباستخدام test Im autocréation

- نقوم باختبار عدد التأخيرات (باستخدام الملحق)

للتأكد من عدم وجود الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج نستخدم LM حيث الفرضية تصرح بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج ونتائجها ملخصة في الملحق وتشير النتائج إلى قبول فرضية عدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لان القيمة الاحتمالية اكبر من مستوى 5%.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى:

- ❖ بينت نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط الإجمالي الناتج المحلي بدلالة إجمالي الإنفاق العام، وجود علاقة اقتصادية ضعيفة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي رغم أن النموذج مقبول إحصائيا.
- ❖ بين اختبار أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وجود علاقة طردية بينهما وإيجابية رغم ضعفها اقتصاديا.
- ❖ بينت اختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة أنها غير مستقرة في المستوى الطبيعي لكنها تستقر عند تطبيق الفروقات، أي السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى
- ❖ يتيح التساوي في درجة الاستقرار إلى احتمال وجود علاقة تكامل متزامن في الأجل الطويل بين الأنفاق
- ❖ أوضحت النتائج الإحصائية لاختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن لوجود علاقة توازنه طويلة الأمد في اتجاه واحد، مستخدمة في ذلك عدد الفجوات $p=2$
- ❖ تشير نتائج السببية حسب غرانجر إلى: عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة في كلا الاتجاهين بمعنى أن أي منهما لا يسبب.

خاتمة الفصل الثالث:

خصص هذا الفصل للقيام بدراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين الاتفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2021 حيث تم التطرق في الشق الأول من هذا الفصل تحليل تطور النفقات العامة، كما تم استعراض تطور النمو الاقتصادي و البطالة و التضخم قيم التواصل إلى النتائج التالية:

- التزايد المستمر لحجم الإنفاق العام وتسارع هذا التزايد طوال فترة الدراسة.
- شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 1990 - 1993 تذبذب النمو الاقتصادي وشهد ضعفا ملحوظة .
- كما احتوى هذا الفصل في شقه الثاني على دراسة تطبيقية على حالة الجزائر، الهدف منها معرفة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي و البطالة والتضخم من خلال تقدير العلاقة بين إجمالي الإنفاق العام وإجمالي النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم، فاستخدمت لأجل ذلك اختيارات السببية والتكامل المتزامن باعتبارها من النماذج الديناميكية التي تعامل جميع متغيرات الدراسة دون إقصاء وتكشف عن إمكانية وجود علاقات مستقرة بين المتغيرات في الأجل الطويل (التكامل المتزامن) تسمح بمعرفة اتجاه السببية، فجاءت النتائج المتحصل عليها كما يلي:
- ✍ نتائج التقدير مقبولة عموما وهذا ما أثبتته الاختبارات الإحصائية.
- ✍ صلاحية النموذج .
- ✍ وجود علاقة تكامل متزامن في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام في المدى الطويل.
- ✍ عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في المدى القصير والطويل .
- رغم أهمية التقنية والاختبارات المستعملة رهينة صحة

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2021)، من أجل ذلك خصصنا الفصل الأول من هذا البحث للإتمام بالإطار النظري لتوضيح المفاهيم الأساسية حول الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم كما قدمنا مختلف الدراسات العلمية السابقة التي تتدرج في نفس سياق الدراسة الحالية. أما الفصل الثاني التطبيقي قمنا بتحليل واقع وتطور هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، وأوضحنا من خلاله انتهاء الدولة الجزائرية سياسة مالية توسعية للإنفاق العام بعد انتعاش إيرادات البترول من الألفية الأولى. كما رأينا أيضا نموا متسارعا للنمو الاقتصادي اعتبارا من سنة 1996 إلى نهاية فترة الدراسة. ثم عرضنا نتائج الدراسة ومناقشتها وذلك باستعمال الطرق الإحصائية والنماذج القياسية الأنسب لذلك بدأ من استقراريه السلاسل الزمنية إلى غاية تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. والبطالة والتضخم.

اختبار فرضيات الدراسة:

وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة وكإجابة للإشكالية المطروحة وفرضيات البحث توصلنا كخلاصة إلى ما يلي:

- توجد علاقة توازنه بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في المدى الطويل فقط.
- عدم وجود علاقة سببية مستقرة في كلا الاتجاهين خلال فترة الدراسة.
- طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي علاقة طردية إيجابية رغم ضعفها وتأثر الإنفاق العام في الجزائر بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات
- كما أظهرت النتائج أن تأثير الإنفاق العام غير معنوي في النمو الاقتصادي في الجزائر، وفي هذا الصدد يمكن أن نفسر العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بعدة عوامل نذكر منها على سبيل المثال غلبة الاتفاق العسكري والاجتماعي (التعليم، الصحة،... الخ) على بقية الأنواع الأخرى من الاتفاق، بحيث أن زيادة الإنفاق العام على القطاعات الغير منتجة لن يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وهو ما يبقي الإنفاق العام في الجزائر دون الفعالية المطلوبة..

إنّ هذه النتائج الإحصائية لا تتسجم بالشفافية حيث أن هناك خلل في السياسة المالية للدولة الجزائرية، الأمر الذي يفسر لنا عدم وجود اتجاه العلاقة السببية على كل من الإنفاق العام والنمو

الاقتصادي والبطالة والتضخم وهذا بالرغم من نمو الأنفاق العام الذي يظهر جليا من خلال فترة الدراسة. في ظل هذه النتائج نعتقد أن التحدي الرئيسي الذي يواجه الدولة الجزائرية هو مواجهة تحقيق نمو مستدام ومتنوع بقوة الاستثمار المنتج.

❖ نتائج الدراسة:

بناء على ما تطرقنا إليه في دراستنا وكذلك ما توصلنا له من نتائج ومن أجل الرقي بجانب النفقات العامة وبالاكتفاء على أهم الطرق والأساليب القياسية التي سقناها من خلال البحث ارتأينا تقديم بعض التوصيات المقترحات على النحو التالي:

- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية بما يخص الإنفاق العام الذي من شأنه أن يكون أرضية خصبة لاتخاذ القرارات المستقبلية.
- العمل على التحكم في سياسة الإنفاق العام بما يكفل من تحقيق الأهداف المرجوة منها بإعادة توجيهها نحو القطاعات المنتجة قصد تنشيط جانب العرض
- الاهتمام أكثر بالمعطيات الكلية والحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدراسات القياسية لتستطيع السياسات الصحيحة والرشيده.
- ترشيد الإنفاق العام، وذلك يكون بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في انجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة والتقنية والمالية لها.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح مجالات توسعها، بحكم أنها تمثل النواة الرئيسية للجهاز الإنتاجي المحلي، قصد تمكينها من الاستفادة من الظروف الايجابية في السوق المحلية سواء من حيث تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية أو من حيث تزايد الطلب على المواد والتجهيزات الصناعية، بدل التوجه إلى الاستيراد لتلبية ذلك الطلب المتزايد.
- تسريع وتيرة إصلاحات النظام الضريبي وقوانين الاستثمار وتحديث إدارة الميزانية قصد التكيف مع التطورات الاقتصادية الدولية.

❖ آفاق الدراسة:

لكي لا يعتقد الطالب بأنه قد ألم بالموضوع و أحاط به، فلا شك أن هناك كثير من النقائص التي يحتويها هذا الموضوع سواء في جانبه المنهجي أو المعلومات، أضف بأن الموضوع لم يتناول دراسة تفصيلية السياسة الإنفاق العام وعلاقتها بأدوات السياسة الاقتصادية، ولما آلت إليه دراستنا فقد ارتسمت وتولدت لدي الطالب عدة مواضيع براها جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للمواضيع والأبحاث القادمة:

- دراسة ترشيد الإنفاق العام على المشاريع العمومية باستخدام أسلوب البرمجة بالأهداف.
- العولمة وأثرها على فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- سياسة الإنفاق العام وأثره على التنمية الاقتصادية - دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.
- العوامل المفسرة لنمو الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري ل تكون دائما متعلق بموضوعنا بينما هناك متغيرات الاخرى يجب على الباحث اللجوء والتطلع لها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. ابن داود إبراهيم، "الرقابة المالية على النفقات العامة"، دار الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة 2009.
2. أحمد جامع، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.
3. أحمد رمضان نعمة الله، محمد عزت محمد غزلان، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار التعليم الجامعي، قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية.
4. أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1985.
5. أحمد زهير شامية وعبد المعطى الرشيد وفوزي الخطيب، النقود والمصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.
6. إسماعيل بن علاق، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
7. إسماعيل عبد الرحمن، حري محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999.
8. أكرم حداد ومشهور مذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط2، 2008.
9. أولاد العيد سعد، دراسة قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002-2003.
10. باهر محمد علم، اقتصاديات المالية العامة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1998.
11. بن جيدة عمر، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة"، تدخل ضمن متطلبات مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، (2010-2011).
12. بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومو لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
13. بن عيسى أمينة، العلاقة بين النقود والأسعار دراسة قياسية في الجزائر تونس المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014-2015.
14. بن فاضل سامية، النفقات العمومية ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، (2001-2016)، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، مستغانم،

- 2017-2018.
15. بن وليد فاطمة، الشريف شريفة، "أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1971-2016)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار أحمد دارية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، دفعة 2018 - 2019.
 16. تقار عبد الكريم، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2013-2014.
 17. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 28 لسنة 1984، مرجع سبق ذكره، المادة 35 من القانون 84/17.
 18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 28 لسنة 1954، القانون رقم 64/17 المؤرخ في 07/07/1984، والمتضمن القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية.
 19. جمال محمد حماد، التضخم وآثاره الاجتماعية دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية، مجلة حوليات آداب عين شمس، كلية الادب، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 42، أكتوبر/ديسمبر 2014.
 20. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983.
 21. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
 22. حمود علي مشكور، محاسبة التضخم (بين النظرية والتطبيق)، الناشر دار الريان، عمان، 2009.
 23. حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، بسكرة، 2019-2020.
 24. خالد أحمد سليمان شبكة، التضخم وأثره على الدين (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
 25. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2007.
 26. دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014-2015.
 27. راتول محمد، الاحصاء الوصفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006.
 28. رفعت المحجوب، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.
 29. رفيق نزار، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 89.

30. زكرياء سعد الدين الاسدي، "البطالة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية أسس المواجهة"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.
31. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
32. زينب عوض هلال وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
33. سليمان فريدة، دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك (حالة الجزائر 1970-2012)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، 2013-2014 م.
34. سوزي عدلي ناشد، "المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر.
35. السيد محمد أحمد السريتي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.
36. شلوفي عمت، "العلاقة بـ التضخم والبطالة ومدى تحقيق منحة فيليبس في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية للفترة (1980-2015)"، مجلة التنمية والإشراف للبحوث 2 والدراسات، العدد الثاني، جواف، 2017.
37. شوقي فوزي، "التحليل النظري والكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أ. البواقي، 2008-2009.
38. صالح محمد عبد الحميد، "أزمة البطالة دراسة مقارنة مصر، السعودية، الكويت"، هبة النيل للنشر والتوزيع، 2007.
39. صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966.
40. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1994.
41. طاهر عبد الرؤوف عامر، "أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها"، دار البازوزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
42. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
43. عبد الرحمان إسماعيل، عريقات حريب، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
44. عبد الرحمان عبد الله، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها 1983-2002"، أطروحة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد، جامعة باتنة، 2008.
45. عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت، 1979.
46. عبد الزهرة فيصل يونس، الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي، دار دجلة لنشر والتوزيع.
47. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

48. عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، سوريا، 1993.
49. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
50. عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
51. عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، 2015-2016، ص 61.
52. علي عبد الوهاب نجاء، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.
53. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
54. فارس شلاي، " دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005.
55. كوثر إبراهيم رزق، مشكلة البطالة (الاسباب، الآثار، الحلول)، الناشر المكتبة العصرية، الطبعة الاولى، 2016.
56. مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسية، (ترجمة وتعريب إبراهيم منصور)، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
57. مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، 1999.
58. مجيد ضياء، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999.
59. محرزى محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الرابعة.
60. محمد تاتي، أثر الانفاق العام على الاستثمار الاجنبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.
61. محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2007.
62. محمد خالد المهياقي، "محاضرات في المالية العامة"، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية.
63. محمد رمضان عبد الرحمان صالح، " دور الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة من وجهة نظر المشاركين في قوة العمل (دراسة تطبيقية لقطاع غزة)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة، لجامعة المسيلة، غزة، 2014-2015.
64. محمد زكرياء، "دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)", مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، (2013-2014).

65. محمد سعيد فهدود، مبادئ المالية العامة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1978.
66. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
67. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية.
68. محمد عبد العزيز عجمية، د. محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية لنسر، الاسكندرية، 2003.
69. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، 1999.
70. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادي (نظريات، سياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، طبعة أولى، الاردن، 2007.
71. مروان عطون، السوق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010.
72. ميشيل توادرو، التنمية الاقتصادية، (ترجمة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود)، دار المريح للنشر، الرياض، 2006.
73. ناصر دادي عدوان، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية.
74. نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت 1990.
75. وليد ناجي الحياي، "البطالة"، دراسة بحثية مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1. Alexiou, C. government spending and economic growth, journal of economic and social research , 2009.
2. DICKEY D.A. FULLER W. A Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root, Econometric, Vol 49. 1981. p 1072 Phillips Peter C.B.& Peron Pierre, Testing for a unit root in time series régression Biométrie, Vol 75. Jun 1988.
3. DICKEY D.A., FULLER W.A., distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root, Journal of the American Statistical association, Vol. 74, n 366, 1979.
4. Engine. E, Skinner. J, fiscal policy and economic growth, national bureau of economic research, working paper N 4223, 1992.
5. Mitchel. D. The impact of government spending on economic growth. The heritage foundation. N, 1831. 2005M.
6. YVES BERNARD et d'autres, Dictionnaire économique et financier , édition du Seuil, Paris, 1975.

الملاحق

الملحق رقم (01): قاعدة البيانات

السنوات	INF	TCHO	PIB	DP
1990	16,7		0,8	62,98
1991	25,9	20,6	-1,2	43,19
1992	31,7	24,4	1,8	47,31
1993	20,5	26,2	-2,1	50,62
1994	29	27,7	-0,9	44,04
1995	29,8	31,8	3,8	42,93
1996	18,7	28,5	4,1	44,21
1997	5,7	25,4	1,1	43,57
1998	5	26,7	5,1	48,16
1999	2,6	28,3	3,2	46,03
2000	0,3	29,8	3,8	43,13
2001	4,2	27,3	3	46,71
2002	1,4	25,9	5,6	51,16
2003	4,3	23,7	7,2	58,11
2004	4	17,6	4,3	73,04
2005	1,4	15,3	5,9	79,33
2006	2,3	12,3	1,7	85,56
2007	3,7	13,8	3,4	105,01
2008	4,9	11,3	2,4	138,06
2009	5,7	10,2	1,6	138,01
2010	3,9	10	3,6	149,89
2011	4,5	10	2,9	179,81
2012	8,9	11	3,4	191,54
2013	3,3	9,8	2,8	203,89
2014	2,9	10,2	3,8	218,06
2015	4,8	11,2	3,7	188,14
2016	6,4	10,2	3,2	182,73
2017	5,6	10,3	1,3	187,2
2018	4,3	10,4	1,1	186,51
2019	2	10,5	1	182,18
2020	2,4	12,6	-5,1	161,96
2021	7,2	12,7	3,8	168,32

الملحق رقم(02): اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة النفقات العامة نموذج 1

Null Hypothesis: DP1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.077552	0.0404
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DP1)
Method: Least Squares
Date: 09/16/22 Time: 19:53
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP1(-1)	-0.516645	0.167875	-3.077552	0.0052
D(DP1(-1))	-0.045990	0.173942	-0.264396	0.7937
C	0.227389	0.113663	2.000550	0.0569
R-squared	0.358228	Mean dependent var		0.020143
Adjusted R-squared	0.304747	S.D. dependent var		0.551002
S.E. of regression	0.459436	Akaike info criterion		1.386804
Sum squared resid	5.065949	Schwarz criterion		1.530786
Log likelihood	-15.72185	Hannan-Quinn criter.		1.429617
F-statistic	6.698221	Durbin-Watson stat		1.609562
Prob(F-statistic)	0.004882			

الملحق رقم(03): اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة النفقات العامة نموذج 2

Null Hypothesis: DP1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.318090	0.0847
Test critical values: 1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DP1)
Method: Least Squares
Date: 09/16/22 Time: 20:00
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP1(-1)	-0.652427	0.196627	-3.318090	0.0030
D(DP1(-1))	0.022798	0.179845	0.126766	0.9002
C	0.539931	0.268345	2.012078	0.0561
@TREND("1990")	-0.014898	0.011620	-1.282084	0.2126
R-squared	0.401034	Mean dependent var		0.020143
Adjusted R-squared	0.322908	S.D. dependent var		0.551002
S.E. of regression	0.453395	Akaike info criterion		1.391849
Sum squared resid	4.728050	Schwarz criterion		1.583825
Log likelihood	-14.78997	Hannan-Quinn criter.		1.448934
F-statistic	5.133169	Durbin-Watson stat		1.549808
Prob(F-statistic)	0.007283			

الملحق رقم (04): اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة النفقات العامة النموذج 3

Null Hypothesis: DP1 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.548811	0.0127
Test critical values: 1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DP1)
Method: Least Squares
Date: 09/16/22 Time: 20:01
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP1(-1)	-0.350851	0.137653	-2.548811	0.0166
R-squared	0.186699	Mean dependent var	-0.026267	
Adjusted R-squared	0.186699	S.D. dependent var	0.597897	
S.E. of regression	0.539202	Akaike info criterion	1.636423	
Sum squared resid	8.140699	Schwarz criterion	1.683571	
Log likelihood	-22.72813	Hannan-Quinn criter.	1.651189	
Durbin-Watson stat	1.949309			

الملحق رقم(05): سببية انجل – جرانجر النموذج 1

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/17/22 Time: 02:50
Sample: 1990 2021
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INFS does not Granger Cause DP1	27	4.38473	0.0250
DP1 does not Granger Cause INFS		2.97041	0.0721
TCHOS does not Granger Cause DP1	25	3.47100	0.0508
DP1 does not Granger Cause TCHOS		1.26628	0.3035
TCHOS does not Granger Cause INFS	28	0.96772	0.3949
INFS does not Granger Cause TCHOS		0.85271	0.4393

الملحق رقم(06): تكامل المشترك

Date: 09/16/22 Time: 19:28
Sample (adjusted): 1997 2019
Included observations: 20 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DP1 INFS PIBS TCHOS
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.884051	74.21740	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.657433	31.12526	29.79707	0.0350
At most 2	0.271050	9.699478	15.49471	0.3046
At most 3	0.155342	3.376462	3.841466	0.0661

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.884051	43.09214	27.58434	0.0002
At most 1 *	0.657433	21.42578	21.13162	0.0455
At most 2	0.271050	6.323016	14.26460	0.5721
At most 3	0.155342	3.376462	3.841466	0.0661

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I):

DP1	INFS	PIBS	TCHOS
8.403599	-7.061953	0.641326	0.838831
-2.283429	-0.031374	0.713618	-0.053353
3.545803	-3.003181	-0.643787	4.005968
2.881720	-1.364443	3.593766	-0.147045

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

الملحق رقم(07): تحديد عدد الفجوات الزمنية P للسلاسل الأصلية

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DP1 INFS PIBS TCHOS

Exogenous variables: C

Date: 09/16/22 Time: 20:27

Sample: 1990 2021

Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-19.53186	NA	0.000124	2.353186	2.552333	2.392062
1	16.00345	53.30297*	1.83e-05*	0.399655*	1.395387*	0.594032*
2	30.42296	15.86146	2.71e-05	0.557704	2.350022	0.907583

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (08): تحديد عدد الفجوات الزمنية p للسلاسل الفروقات

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DP1 INFS PIBS TCHOS

Exogenous variables: C

Date: 09/16/22 Time: 20:27

Sample: 1990 2021

Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-19.53186	NA	0.000124	2.353186	2.552333	2.392062
1	16.00345	53.30297*	1.83e-05*	0.399655*	1.395387*	0.594032*
2	30.42296	15.86146	2.71e-05	0.557704	2.350022	0.907583

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (09): تقدير مجموع البواقي

Null Hypothesis: RESID02 has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.819358	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RESID02)

Method: Least Squares

Date: 09/17/22 Time: 16:36

Sample (adjusted): 1996 2021

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID02(-1)	-2.324610	0.482349	-4.819358	0.0001
D(RESID02(-1))	1.027117	0.385585	2.663788	0.0142
D(RESID02(-2))	0.790588	0.299176	2.642548	0.0149
D(RESID02(-3))	0.382472	0.189453	2.018820	0.0559
R-squared	0.675092	Mean dependent var		0.019170
Adjusted R-squared	0.630787	S.D. dependent var		0.686037
S.E. of regression	0.416856	Akaike info criterion		1.228488
Sum squared resid	3.822922	Schwarz criterion		1.422041
Log likelihood	-11.97034	Hannan-Quinn criter.		1.284224
Durbin-Watson stat	1.843581			

الملحق رقم(10): تقدير النموذج باستعمال نموذج تصحيح الخط ECM

Dependent Variable: D(DP)

Method: Least Squares

Date: 09/17/22 Time: 16:44

Sample (adjusted): 1993 2021

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.009565	0.087500	-0.109316	0.9139
D(INF)	0.101868	0.020142	5.057489	0.0000
D(PIB)	0.026277	0.032807	0.800943	0.4310
D(TCHO)	-0.078146	0.041802	-1.869442	0.0738
RESID02(-1)	-1.185490	0.199042	-5.955992	0.0000
R-squared	0.775139	Mean dependent var	-0.051112	
Adjusted R-squared	0.737662	S.D. dependent var	0.885710	
S.E. of regression	0.453651	Akaike info criterion	1.412608	
Sum squared resid	4.939179	Schwarz criterion	1.648349	
Log likelihood	-15.48282	Hannan-Quinn criter.	1.486439	
F-statistic	20.68316	Durbin-Watson stat	1.991877	
Prob(F-statistic)	0.000000			